سلسلة محكمة التاريخ

— ٢ —

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ في التاريخ المصري المعاصر

دكتور محمود متولى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب والعلوم الانسانية
بالمنيـــا

١٩٧٨

دار الثقافة للطباعة والنشر
بالقاهرة

سلسلة محكمة التاريخ
— ٢ —

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ في التاريخ المصري المعاصر

تأليف

دكتور محمود متولى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب والعلوم الانسانية
بالمنيـــا

١٩٧٨

دار الثقافة للطباعة والنشر
بالقاهرة

إهداء

إلى من يحاولون تزييف التاريخ أن يعلموا أن الحقيقة
ان تظل ميتة مدى الحياة ... بل حتما ستبعث يوما ما
وحينئذ يقول التاريخ كلمته الصادقة التى لا تحتمل
التأويل أو البطلان .

م . م

مقدمة

عندما قدمت كتابى الأول من سلسلة « محكمة التاريخ » عن « اللجنة العليا لتصفية الأقطاع » أثار ضجة كبرى ليس لأنه إعتمد على الوثائق الأصلية لهذه اللجنة ، ولكن لأن الدراسة كانت الأولى من نوعها التى تعرض فى ميدان البحث والدراسة . ولقد كرمتني الصحافة بأن نشرت للكتاب تقييما كاملا ، كما عرضت جريدة « أخبار اليوم » لموضوع الكتاب فى صفحتها الثالثة بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٧٧ موجزاً رائعاً له .

ولقد كان لتقدير أساتذتى وزملائى لهذه الدراسة مادفعني إلى ظهار الحلقة الثانية من الدراسة لسلسلة « محكمة التاريخ » وهى هذه المرة عن حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، هذا الحادث الذى تم فى صمت ولكن عندما كشف أمره ، أثار ضجة كبرى لم تخمد إلا حينما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، وترجع أهمية هذا الحادث إلى ظهور المعارضة للفكرة الحزبية فى مصر ومدى قدرتها على إستيعاب حركة التغيير فى المجتمع نحو صورة أفضل . ومنذ وقوع الحادث فان تيار الرفض للواقع السياسى المصرى قد إشتد عوده . وفقد حزب الوفد توازنه وفقدت الجماهير ثقتها فيه . وكل ذلك يجعل من هذا الحدث تحول خطير فى أعماق وسطح الحياة السياسية المصرية .

وظللت بينى وبين نفسى أتساءل ... هل كان النحاس يعلم بموضوع الأنذار البريطانى قبل عرضه على الملك؟ وهل كان رفض مصطفى النحاس — بل وإصراره على هذا الرفض — للوزارة الائتلافية بين حزب الوفد

والأحزاب الأخرى لعلمه مقدما أن الإنجليز سوف يجبرون فاروق على تكليف النحاس بتكوين وزارة وفدية لحما ودما .

والسؤال الثالث وهو جوهر الاتهام ... هل كان هناك إتفاق بين الانجليز والوفد على إسناد الحكم إليه ... إذ أنه لا يجازف بإحاطة قصر عابدين بالدبابات والدخول على فاروق بقوة مسلحة وتقديم وثيقة تنازل لفاروق مالم يكن اللورد واثق أن النحاس سيقبل الموقف .

والسؤال الرابع ماهو دور أمين عثمان فى الحادث وهل حقا هو الذى أوهم الانجليز أن النحاس على علم بالموقف ... وهل لعب من وراء الستار دوراً لصالح نفسه ، وهل هو الذى فعلا كان بطل الموقف ومن وراءه ظلم النحاس أمام محكمة التاريخ ؟

أما السؤال الخامس فهو عن رواية رواها لى الأستاذ مصطفى أمين فى لقاء بينى وبينه من أن الملك فاروق وأحمد حسنين رئيس الديوان كانا يعلمان بصورة الانذار البريطانى قبل تقديمه بـ ٢٤ ساعة وأن أحمد حسنين دعا مصطفى أمين ، وفى حضرة الملك فاروق سأله هل يقبل النحاس تشكيل وزارة بأمر الانجليز ، وأكد مصطفى أمين والذى كان يعرف النحاس جيداً أن ذلك مستحيل ، ولكن أحمد حسنين طلب من مصطفى أمين التأكد من النحاس بنفسه ، وقال مصطفى أمين فى روايته أنه تقابل مع مكرم عبيد ومع النحاس وأكد كل منهما أن رجال الوفد قد تعبوا وأن أحزاب الأقلية سيطرت وزيفت ، وأن الديمقراطية إنتكست وأن مصر عانت طوال بعد حكم الوفد ، وأكد مصطفى أمين فى روايته أنه لم يعد مرة أخرى لأحمد حسنين ولا الملك ، وأنه فقد الثقة فى مصطفى النحاس وفى حزب الوفد . ورواية مصطفى أمين تثير مجموعة من التساؤلات خطيرة

جداً فى تاريخ مصر المعاصر ... منها هل كان فاروق على علم بالأنذار ؟ قبل صدوره ... ومن الذى نقل صورته لأحمد حسنين ؟ .

هل كان النحاس على علم بالانذار ؟ وهل كان موافقا على ماجاء فيه مطمئنا إليه ؟ والاجابة طبقا لرواية « مصطفى أمين » على السؤالين نعم . ولكن مامدى صدق رواية مصطفى أمين ... خاصة وأنها رواية فريدة فى نوعها ... إلا وأنها تتفق مع ماقيل عن فاروق من أنه سأل ذات اليوم الذى كان من المتوقع أن يتلقى فيه الانذار (وهو مساء يوم ٣ فبراير ١٩٤٢) من أنه سأل عن إمكانية المقاومة للدفاع عن القصر وعن القاهرة فكانت الاجابة أنها لن تستمر أكثر من ساعتين ونصف .

وأما السؤال السادس الذى يثيره حادث ٤ فبراير فهو هل حقا كان من المنتظر تكوين وزارة من الشباب المثقف من بينهم المرحوم المؤرخ شفيق غربال ، ومن بينهم مصطفى أمين ويرأسها أحمد حسنين ... هذه الرواية اكدتها الكثير من اللقاءات ولكن لم يتحقق لأحمد حسنين هذا الأمل ولذا يعتبر الكثيرون أن حادث ٤ فبراير كان نهاية للطموح الذى يسعى إليه أحمد حسنين ... وفى لقاء مع الدكتور أحمد عزت عبد الكريم والملك فاروق ... قال الملك عند مقابلته له ضمن مجموعة من الذين كرمهم فى عيد العلم فاروق ... أن الملك وصف الوفديين فى ذلك الوقت بأنهم « خونة » ... وبالطبع فان فاروق كان يصفهم من وجهة نظره ليس الأ ... ولأن فاروق ذل فى هذا اليوم وأجبر على دعوة النحاس لتأليف الوزارة .

ولكن ... لقد كانت بالتأكيد ضمن اسباب الحادث مجموعة من العوامل ، لعل اخطرها الموقف الحربى فى غرب مصر واكتساح روميل لجيوش الحلفاء حتى وصل الى قرب العلمين فى الصحراء الغربية وخوف

بريطانيا من أن تطمئن فى الظهر ، خاصة وأن ميول الملك فاروق وأتباعه كانت متعاطفه مع قوات المحور .

إلا وأن الطرفين الرئيسيين ضمن أطراف الحادث ، لم يتركا شيئا للتاريخ ونقصد بهما أمين عثمان ، أحمد حسنين فكل منهما لم يترك وراءه مذكرات تحكى حقيقة ماحدث وهما فى الواقع يمثلان جانبا أساسيا فى عريضة الاتهام للنحاس باشا ، وكان أمين عثمان بالذات يملك دليل البراءة لزعيم الوفد أمام محكمه التاريخ ، إلا أن مقتله اضاع الكثير من معالم القضية .

ويضاف إلى ذلك أن الانجليز أيضا ، أخفوا مجموعة من الوثائق عن الحادث لم يظهروها حتى الآن ، وهذه المشكلة وهى إخفاء بعض الوثائق لازال الأرشيف البريطانى يتبعها فى الموضوعات الهامة ، ممايجعل الكثير من قضايا التاريخ معلقه وفى حاجة إلى استجلاء غموضها .

لكل العوامل السابقة ، لم تكن المهمة سهلة لوضع الحادث أمام محكمة التاريخ ولكننى حاولت وآمل أن اكون قد إستطعت إضافة شيئاً جديداً ... والله أسأله التوفيق .

دكتور محمود متولى

مصر الجديدة ٢٠ فبراير ١٩٧٨

تمهيد

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من الحوادث التى ظلت غامضة لفترة طويلة فى التاريخ المصرى المعاصر ولعل أحد أسباب ذلك أن شيئا بالتفصيل لم ينشر عنه حين وقوعه نظرا للرقابة المفروضة على المطبوعات ومنها الصحف فى ذلك الوقت ، وسبب آخر هو تعدد الأطراف التى تورطت فيه من الجانب المصرى خوف أى منها أثارة ماحدث حتى لا يعرف حقيقة الدور أو واقع التورط ، سبب ثالث أيضا وهو أن بعضا من أبطاله الحقيقيين توفوا فجأة دون أن يتركوا وراءهم حقيقة ماحدث فى ذلك اليوم ونقصد بهم أحمد حسنين باشا الذى توفى فجأة فى حادث تصادم سيارة ثم إغتيال أمين عثمان باشا وكل منهما لعب دوراً رئيسيا فى الحادث والأول كان مبعوث القصر للسفارة البريطانية والثانى كان مبعوث السفارة البريطانية للنحاس باشا .

ولكن لحسن حظ التاريخ أن بطل الحادث الرئيسى وهو السير مايلز لامبسون (اللورد كيلرن فيما بعد) ترك لنا مذكراته والتى أحدث نشرها ضجة وغيرت من كثير من مواقع الاتهام فى هذا الحادث كما أن الدكتور محمد حسين هيكل باشا نائب زعيم حزب الأحرار الدستوريين[1] وشاهد عيان للحادث كتب عن الحادث فى مذكراته عن (عهد فاروق) والتى عرفت باسم مذكرات فى السياسة المصرية (الجزء الثانى[2]) ثم هنالك

---

(١) كان رئيس الاحرار الدستوريين هو عبد العزيز فهمى باشا .

(٢) نشرت فى القاهرة سنة ١٩٥٣ وقد نشرتها دار النهضة المصرية والجزء =

شاهد عيان آخر هو محمد محمود خليل وهو « البك » الوحيد الذى كان قد دعى لحضور إجتماعات السراى مع ١٦ باشا آخرين (سيأتى ذكرهم فى حينه) وقد كتب لنا مذكراته عن الحادث ولكنه لم ينشرها فى كتاب وإنما نشرتها الصحف فى سنة ١٩٤٥ (شهر نوفمبر) وكان يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ . ثم هناك محضر جلستى ٤ فبراير والذى نشرتهما جريدة الأهرام فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ والذى قام بهذا النشر محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين ورغم أنه لم يوقع على المحضرين ولم تشر الأهرام إلى اسمه مباشرة إلا وأن المناقشات التى تلت ذلك فى الصحف كشفت عن إسمه وعرفه الجميع وأن كان من الواضح مجاملة صاحب المحضرين الملك فاروق وتحامل واضح على النحاس ولكن لقد جاء فى المحضرين مايؤكد أن النحاس حمل وزارات الأقلية مسئولية تدهور الموقف حتى وصل الأمر إلى ماحدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

عدا ذلك فلقد كانت آراء وتحليل من حضروا الحادث كشهود عيان أما تنم عن خصومة شخصية أو عن تملق ونفاق لساكن القصر أو عن خصومة حزبية .. ولقد مثل قمة الخصومة الشخصية مكرم عبيد باشا وعبر عن آرائه فى جريدته (الكتلة) ورغم أنه كان شريكا للنحاس فى كل خطواته فى حادث ٤ فبراير إلا أنه أعلن تنصله وحمل النحاس مسئولية كل شىء .

وطوال عهد الملك فارق لم يخرج رأى يقول واقع ماحدث فى ٤ فبراير

الثانى هو الذى حوى أحداث يومى ٣ و ٤ فبراير ضمن ماحوى من عهد فاروق — (والذى إستمر من ١٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٢) .

وحقيقة دور الملك .وظلت مفاهيم وأبعاد حادث ٤ فبراير محاطةبالكثير من الأسوار وبالتالى ظلت كلمة الحقيقة باهتة .

ورغم تصدى بعض المؤرخين الجادين فى محاولات علمية لشرح حقيقة ماحدث فاننا نجد الرئيس محمد أنور السادات يقول عن الحادث[1] :

« على كثرة ما كتب عن هذا الحادث فان هناك حقيقة لم تنشر ابدأ ولم تطف بأذهان الذين تكلموا أو الذين سمعوا .. فقد أخذ الناس هذا الحادث بالمأخذ السطحى وقالوا أن مظاهرات ثارت فى البلاد تهتف إلى الأمام ياروميل ٠٠ فتتحرك الدبابات الانجليزية تفرض النحاس على الملك رئيسا لمجلس وزراء البلاد .. ولوقلت اليوم أن هذه المظاهرات قد رسمت ودبرت تدبيرا لماجاوزت الصواب ولو قلت أنها رسمت ودبرت لتبرر هذه الجريمة التى ارتكبها الانجليزلما جاوزت الصواب أيضا » .

وذلك الرأى الذى ساقه الرئيس السادات يقلب الكثير من المفاهيم الكلاسيكية (التقليدية) لتفسير الحدث . بل أنه يعطيه مفهوما جديداً لم يسبق إليه مؤرخ بعد .

وقبل أن نتحدث عما حدث فى ذلك اليوم من وجهة نظر التاريخ وكما سجلته أقلام المعلقين والمحللين نود أن نبدى ملاحظتين :

الملاحظة الأولى : أن بعض الكتاب من كثرة الهمسات وما أشيع عن ذلك اليوم اخطأوا فى توقيت الاجتماعات وفى تحديد موعد حضور السفير والدبابات إلى القصر (قصر عابدين) وقال البعض أن الزعماء

---

(١) أنور السادات : صفحات مجهولة (كتب للجميع العدد ٨٤) نوفمبر ١٩٥٤ ص ٥٤ .

والسياسيين كانوا مجتمعين عندما حاصرت الدبابات البريطانية القصر عدا النحاس باشا الذى حضر متأخراً والبعض قال أن الملك طلب من الزعماء عقب إجتماع الساعة الرابعة مساء التواجد فى منازلهم لحين إستدعائهم عند حدوث طارىء ما[1] ..

الملاحظة الثانية : هناك رواية واحدة فقط لم يذكرها غير كاتب واحد وهو الصحفى المصرى — حافظ محمود فى مذكراته الصحفية وهذه الرواية ذات شقين[2] :

الشق الاول :

أن حسنين باشا كان يؤلف سرا (وزارة قصر) من سياسيين شبان عقب إستقالة حكومة سرى لم يتحمل معظمهم مسئولية الحكم من قبل ورغم التكتم الشديد الذى احيط به هذا التشكيل فان القصر لم يكن يخلو من عيون اللورد كيلرن .. وربما .. ذلك الوضع كان سببا فى الانذار البريطانى بالشكل القاسى الذى تم به .

الشق الثانى :

هو ذلك الملف السرى الذى كان يحمله كيلرن وكان هذا الملف عبارة عن مجموعة صور فاضحة لفاروق نفسه ولايدرى كيف حصلت عليها السفارة البريطانية وكان نشر هذا الملف تهديدا مخيفا للملك الذى

---

(١) حافظ محمود : المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر (١٩١٩ / ١٩٥٢) كتاب الجمهورية أبريل ١٩٦٩ ص ١٧٢ .
(٢) حافظ محمود : المرجع السابق ص ١٧٤ — ١٧٥ .

كان الناس لا يرونه حتى بداية سنة ١٩٤٣ إلا والمسبحة فى يده وكان بين ماتضمنه هذا الملف صور لفاروق مع زوجة أحد قناصل بريطانيا فى جلسات خاصة بفندق مينا هاوس (وكان يقال أنها زوجة قنصل بريطانيا فى بولندا وتتمتع بقسط وافر من الجمال) .

ويقول الأستاذ حافظ محمود أن هذه الصورة بالذات تفسر لنا كيف حصل اللورد كيلرن على مجموعة الصور المذكورة .

الفصل الأول

- مقدمات الحادث
- ماذا حدث فى ٣ و ٤ فبراير وكيف حدث
- تتابع الأحداث يوم ٤ فبراير
- الحدث من خلال الوثائق البريطانية



أولا : مقدمات حادث ٤ فبراير

مقدمات حادث ٤ فبراير

من وجهة نظرنا ـــ ويتفق مع رأينا هـذا الـكثيرون ـــ أن حادث ٤ فبراير ليس نبتاً شيطانيا فى السياسة المصرية بل يعود بجذوره إلى خمس سنوات سابقة أى إلى عام ١٩٣٧ وهو العام الذى حدثت فيه أزمة وزارية بين الملك فاروق وبين النحاس وأدى ذلك الموقف إلى اقالة وزارة النحاس وتولية وزارة محمد محمود الثانية واستصدرت مرسوماً بتـأجيل انعقـاد البرلمان شهراً وفى ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ ثم صدر مرسوم آخر بحل مجلس النواب وحدد يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٣٨ لاجتماع المجلس الجديد [1] .

وفى ذات السنة (شهر ينـاير سنة ١٩٣٨) قرر الوفد فصل الدكتور أحمد ماهر لتضامنه مع النقراشى وعدم اعترافه بقرار فصله لأنه حين رأس جلسة مجلس النواب يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨ أمر بعدم المناقشة فى مرسوم تأليف وزارة محمد محمود ومرسوم تأجيل البرلمان شهرا .

وفى يوم صدور مرسوم الحل قدمت الأغلبية من أعضاء مجلس النواب المنحل عريضة إلى جلالة الملك بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات وأشاروا فى عريضتهم إلى أن السوابق الماضية قد جرت بصفـة مطردة على تأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات كلما أريد معرفة رأى الأمة على وجه صحيح [2] ، ولـكن هذه العريضة لم يؤبه لها ومضت الوزارة فى اجراء

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ط ١ ، ١٩٥١ مكتبة النهضة المصرية ص ٥٩ .

(٢) اشارة الى الانتخابات التى جرت ١٩٢٤ فى عهد وزارة يحيى ابراهيم=

الانتخابات أدخلت الوزارة تعديلات كثيرة فى الدوائر الانتخابية صدر غالبها رعاية لرغبات مرشحيها ويقول عبد الرحمن الرافعى عن هذه الانتخابات [1] :

« وتدخلت الحكومة فى هذه الانتخابات تدخلا اداريا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها فلم تكن فى جملتها انتخابات حرة ولا سليمة وليس هذا الوضع من الدستور فى شىء وكانت نتيجة هذه الانتخابات نجاح أنصار الحكومة من الأحرار الدستوريين ومن السعديين ومن المستقلين وسقط (١٢) من الوفديين و (٤) من الحزب الوطنى وكان عدد أعضاء المجلس (٢٦٤) نائبا [2] .

= وانتخابات ١٩٢٦ وانتخابات ١٩٢٩ التى جرت فى عهد وزارة عدلى وانتخابات ١٩٣٦ - التى جرت فى عهد وزارة على ماهر الأولى .

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٦٠ .

(٢) أجابت بريطانيا على النحاس برد أرسله اللورد هاليفكس وزير خارجيتها بطريق البرق إلى السفير البريطانى وهذا أبلغه إلى النحاس يوم ٦ أبريل قال ما ترجمته .

١ ــ ابلغوا النحاس باشا فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للمبدور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها .

٢ ــ أما فيما يختص بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فمن البديهى انها تؤدى إلى :

وهذا الموقف بالذات ترتبت عليه عقدة نفسية للوفد وزعيمهم فقد عوملوا بأهانة ، وحرموا من أبسط حقوقهم الدستورية ، وظل الوفديكتم شهوة الانتقام من كل من شاركوا فى هذه المعاملة حتى جاءت لحظة الانتقام فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وفى أول أبريل سنة ١٩٤٠ ، قدم الوفد مذكرة إلى السفير البريطانى يحتج فيها على الاجراءات التى إتخذت فى حالة الطوارىء وعلى تحكم البريطانيين فى تصدير القطن وطالب بتقديم ضمان

= (أ) اعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية .

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

(جـ) الطعن فيما تستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب ضد ألمانيا .

٣ — لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلى بلاشك للنحاس باشا أنه لو انتصر العدو لم تبق إلا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديموقراطية فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ — اننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل للنحاس باشا وأنا أحد الموقعين على المعاهدة سيبدو لى انه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية وانه ليسعدنى ان أتأكد ان النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى تقترن بالسداد » .

وقد رد الوفد على هذه الرسالة بخطاب أيد فيه مذكرته الأولى .

أنظر : عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ط ١ مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٥١ ص ٧٨ .

انسحب القوات البريطانية من مصر بعد الحرب وإشتراك مصر فى مؤتمر الصلح وان تبدأ المفاوضات بعد الصلح للاعتراف بكامل حقوق مصر فى السودان ورفض الانجليز هذه المذكرة وبدأ الوفد يسير على سياسة معارضة لكل الاجراءات الخاصة بالحرب ورفض كل اقتراح بأن تشترك مصر مباشرة فى الحرب مثل الاقتراح الذى تقدم به السوريون [١].

وبتوالى المحن على القوات البريطانية فى صحراء مصر الغربية ثم ذلك التقدم الأسطورى للقوات الألمانية تحت قيادة (روميل) ، ثعلب الصحراء بدأت بريطانيا تحس بضرورة التدخل فى مصر ، وذلك من أجل ضمان حكومة مستقرة حيث كان زعماء مصر وقادتها ـ فى الغالب ـ فى حرب حزبية أكثر عنفا وضراوة من تلك الحرب .

وتتضح رغبة انجلترا هذه من انه عندما ألف حسن صبرى « باشا » وزارته السعدية والدستورية ومن المستقلين ورئيس الحزب الوطنى إذ صرح لورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا انه كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الامكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة وفى ذلك الوقت بدأ الملك فاروق يظهر ميولا محورية وكان يعلن ذلك فى مجالسه الخاصة، وكانت عيون السفارة البريطانية غير غافلة عما يدور فى هذه المجالس ورغم ما يدعيه البعض من أن الملك فاروق أهدى قصر رأس التين للقوات البريطانية لاستغلاله خلال الحرب إلا أن هناك رأى آخر يقول ، لقد استولت القوات العسكرية البريطانية على القصر الملكى فى رأس التين

---

(١) م. ف. سيتون وليمز : بريطانيا والدول العربية (عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠ — ١٩٤٨) ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى مكتبة الانجلو المصرية — القاهرة ١٩٥٢ ص ٧٤ .

بدعوى أن اتصالات خاصة كانت تتم منه فى الليل بين فاروق والمحور [١]

ولقد كان من أثر اعلان ايطاليا الحرب على الحلفاء أن ساءت الملاقات بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية إذ نسبت السفارة إلى الحكومة والسراى ميولا نحو ايطاليا والمحور.

فوجهت الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها فى مصر إلى جلالة الملك تبليغاً بمثابة انذار بأن لا سبيل إلى التعاون بينها وبين وزارة على ماهر.

وبعد اجتماع عقد فى قصر عابدين تقرر استقالة وزارة على ماهر وبحث المجتمعون فى شكل الوزارة الجديدة فقال بعضهم بأن تكون إئتلافية ولكن النحاس رفض الائتلاف وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تجرى انتخابات جديدة وانتهوا على غير اتفاق [٢] ويلاحظ هنا أن النحاس باشا لم يظهر ميولا محورية أو تهديدية فى بيانه الذى ألقاه — بالانضمام للمحور، وفى ذات الوقت رغم ان النحاس كان بعيداً عن الحكم وعرضت عليه وزارة ائتلافية فرفضها لأنه كان ضد فكرة ومفهوم الائتلاف وما يعنيه ذلك سواء بالنسبة لعلاج المشكلات أم المصلحة الوطنية.

وعقب استقالة على ماهر عقد اجتماع فى قصر عابدين فى اليوم التالى وعرضت فكرة الائتلاف فأصر النحاس على رفضه الاشتراك فى هذه الوزارة ولو كان رئيساً لها، وطلب للمرة الثانية تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها حل مجلس النواب القائم فورا واجراء انتخابات حرة. بل وفوق ذلك فان النحاس طبقا لما يقوله عبد الرحمن الرافعى « طلب اجراء

---

(١) صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين دار المعارف بمصر ط ٢ سنة ١٩٧٦

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٨٤ .

انتخابات حرة عندما تسمح الظروف بذلك » فهو إذن لم يكن يسعى إلا المطمع واحد هو عدم ترك مصر تحت حكم الأقليات من الأحزاب[١].

وأيضاً حاول الملك إغراء النحـاس على تأليف وزارة قوميـة برئاسة النحاس عندما أرسل له فى كفر عشما بالمنوفية وكيل الديوان الملكى عبد الوهاب طلعت ولـكن النحاس اعتذر بحجة أن تجربة الائتلاف قد فشلت فى عهد السلم فأحرى بها أن تفشل والحرب قائمة .

أى أننى قصدت من عرض كل هذه المحاولات على النحاس انه كان يرفض أساسا فـكرة تشكيل الوزارة القومية وهو فى خارج الحكم .. ولما بدأت الظروف القاسية تحيط بمصر أصر أيضا على موقفه واستند إلى ان ما وصلت اليـه البلاد يعود إلى قصر نظر الحـكومات التى تولت الحـكم بعد سنة ١٩٣٧ وإذا ما أحس النحاس بذ كائه ان الانجليز فى حاجة اليه استمر فى رفضه ولـكنه أعلن ما كان يريد اعلانه وهو أنه مستعد لرئاسة الوزارة بشرط أن تـكون وفدية ..

ومن يقرأ مذكرات لورد كيلرن حول مقدمات أزمة ٤ فبراير[٢] يدرك أن جوهر المشكلة هو الخلاف بين النحاس وبين الملك وأن السفير شخصيا كان قد طلب من فاروق فى مجموعة من المقابلات ضرورة حل ذلك الخلاف ، وإلا سيؤدى ذلك إلى مشكلات قد تؤثر على الأسرة المالـكة نفسها . وكان واضحـا أن فاروق فى تلك المرحلة السابقـة على فبراير سنة ١٩٤٢ ، خاضع للتأثير المباشر لعلى ماهر ــ الرجل الالعبان كما كان يطلق عليه النحاس باشا ــ وجاء على لسان كيلرن فى مذكراته : « وكنت أشعر وأعتقد أن فاروق

---

(١) المرجع السابق : ص ٨٥ .

(٢) Killeara's Diaries. London, 1975.

وعلى ماهر يدركان فى النهاية أن القصر ارتكب خطأ كبيرا بطرد النحاس باشا »[1] .

وقبيل اقالة حكومة على ماهر توجه السفير البريطانى لمقابلة الملك حيث قال له أن على ماهر يجب أن يذهب « Ali Maher must go » وأن هذه رغبة الحكومة البريطانية ، وكذلك فان لندن لم توافق على رجوعه رئيسا للديوان الملكى . وطلب الملك فاروق مهلة للتفكير وأوصاه السفير بضرورة استدعاء زعيم الأقلية (محمد محمود) وزعيم الأغلبية (مصطفى النحاس) للتشاور ولكن فاروق أعلن للسفير انه لا يستطيع التعاون مع النحاس . وحذر لامبسون الملك فاروق فى هذه المقابلة بأن (ويفل) ينتظر نتيجة هذه المقابلة [2] .

وكان ذلك تهديدا لفاروق واضطر الملك إلى تعيين حسن صبرى رئيسا للوزارة — بدلا من على ماهر وكان حسن صبرى سفيرا مصريا فى لندن. وأصدر فاروق قراراً بتعيين أحمد حسنين باشا خريج جامعة اوكسفورد رئيسا للديوان الملكى بدلا من على ماهر . ولكن رغم ذلك التحسن على العلاقات بين القصر وبين السفارة البريطانية إلا انه حدثت مقابلة بين ايدن وبين فاروق وكان ايدن قد حضر سراً إلى القاهرة (فى ذلك الوقت كان ايدن يشغل منصب وزير الدولة لشئون الحرب) فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٠ وفى هذه المقابلة اكتشف ايدن ان فاروق عصبى ومتعجرف وانه لا يطاق لدرجة انه قال للسفير البريطانى :

---

(١) كمال عبد الرؤف :الدبابات حول القصر (مذكرات لورد كيلرن عن ٤ فبراير ١٩٤٢) ص ٤٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٢ .

« مايلز .. كيف تستطيع أن تتحمل هذا الغلام السخيف .. وأى صبر عندك فى التعامل معه .. لابد انه يضايقك كثيراً » .

وقبل عودة ايدن إلى لندن أقامت له السفارة البريطانية حفلا حضره جميع رؤساء الوزراء المصريين السابقين عدا على ماهر ، الذى اعتذر لأنه مريض وفى هذا الاجتماع خرج ايدن بانطباع ان فاروق هو سبب كل المتاعب ، وان هناك اجماع فى الرأى وقال ايدن ان الشىء الوحيد الذى يجب ان تفعله بريطانيا أن تطرد هذا الغلام .

وكان من سوء الحظ أن توفى حسن صبرى وهو يلقى خطاب العرش ولكن لم يطل التفكير فقد جاء حسين سرى وهو معروف بميوله البريطانية ومتزوج من الأسرة المالكة . ولكن تدهور الموقف الخارجى من ناحية انتصار روميل .. ثم حركة رشيد عالى الكيلانى والتى كان لها تأثير كبير على خطط البريطانيين ، وخافت بريطانيا ان ماحدث فى العراق قد يحدث فى مصر ، خاصة بعد حادث الطائرة المصرية التى أقلعت فى ١٧ مايو سنة ١٩٤١ وهى طائرة عسكرية مصرية تابعة للجيش المصرى من أحد المطارات المصرية ، وكانت تحمل عزيز المصرى باشا واثنين من الطيارين المصريين (الطائر حسين ذو الفقار صبرى والطائر عبد المنعم عبد الرؤف) وكانت الطائرة تحاول الوصول إلى بيروت للانضمام إلى ثوار العراق . ولكن الطائرة بعد اقلاعها بقليل حدث بها خلل واضطرت إلى الهبوط بالقرب من قليوب وعلى مسافة غير بعيدة من القناطر الخيرية [1] .

وجاءت سنة ١٩٤٢ وفى بدايتها كانت هناك تطورات عسكرية وسياسية وتبدأ الأزمات فى الداخل تحيط بحكومة حسين سرى . وكان أهم هذه

(١) جمال سليم : ٤ فبراير قراءة جديده لحادث ٤ فبراير ، فبراير ١٩٧٠ ص ٥٢

الأزمات . . الأزمة التموينية والاقتصادية ثم أزمة حكومة فيشى، ثم أزمة الثقة التى ترتبت على اتخاذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية ، أو بمعنى أدق وقفها ، مما جعل الملك فاروق يأمر وزير الخارجية بالتزام بيته وعدم ممارسته عمله وذلك بسبب اقدامه على قطع العلاقات المذكورة ، دون أن يستشيره وكان قطع العلاقات قد تم بناء على الحاح من جانب بريطانيا بسبب سلوك أعضاء الهيئات الدبلوماسية لحكومة فيشى [1] .

---

(١) كانت وزارة سرى باشا تناضل الصعوبات التى كانت فى إزدياد مستمر، فنشاط السوق السوداء وأطراد زيادة أسعار الحاجيات جعل الطبقات الفقيرة فى حالة من الضنك ، وحاولت الحكومة بادىء ذى بدء حل أزمة الغلاء بمنح علاوات لموظفيها من ذوى المرتبات الضئيلة ، ولكن هذا الحل كان محدوداً للغاية ، وتعرض الزراع الصغار والمتوسطين لارهاق رجال الادارة فى الأقاليم بالزامهم تقديم التزاماتهم عينا بدلا من المال وكانت وسائل النقل مضطربة بشكل عام حتى صعب نقل الحبوب من الاقاليم إلى المدن بالسرعة المطلوبة وانتقدت المعارضة فى البرلمان سياسة الحكومة حيال شئون التموين ولخص إسماعيل صدقى الموقف فذكر أن محصول الحبوب بلغ سنة ١٩٤١ مليونى أردب من القمح ومليون ونصف مليون من الذره ، وقال أن مرجع ذلك قصر النظر لمواصلة زراعة القطن بعد قيام الحرب سنة ١٩٣٩ وتناسى وجوب قصر الزراعة على الحبوب فى أوقات الحرب وذكر صدقى أن من أسباب الازمة وجود القوات المتحالفة فى مصر وتقديم نحو نصف مليون أردب من القمح إليها وإستهلاكها مايقرب من ١٥٠٠٠ أردب شهريا خارج ثكناتها ورد حسين سرى بأن هذه الأرقام مبالغ فيها . وأن مصر لم تقدم لقوات الجيش البريطانى غير ٧٠٠٠ أردب ولكن الازمة كانت قاسية على الشعب . . وقد واجهت الحكومة أيضا أزمة أخرى عندما استقال عبد الحميد بدوى باشا من منصبة وبقيت وزارة المالية دون وزير مدة طويلة لصعوبة اختيار خلف له فلما =

وفى مقابلة تمت بين السير لامبسون و بين حسين سرى قال هذا الأخير عن الملك فاروق « هذا الغلام جبان جداً .. ويجب أن نخيفه من وقت لآخر حتى ننقذه من نفسه وأستطيع أن أؤكد أن الوزير الفرنسى المفوض لن يأخذ منا نياشين عند رحيله من مصر » .

وفى يوم الأحد أول فبراير سنة ١٩٤٢ قابل سرى باشا لامبسون وأخبره أن فاروق وافق على قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، وأنه وافق على طرد عبد الوهاب طلعت رجل على ماهر فى القصر ، وكذلك وافق فاروق على التخلص من الايطاليين الموجودين فى القصر . ولكن ذلك كله كان سرابا من جانب حسين سرى ، إذ ان فاروق كان يعد شيئا فى نفسه ،وهو أنه كان يريد التخلص من حكومة حسين سرى ،وفوجىء الجميع بمظاهرات من الأزهر يقول عنها السفير : ان الشيخ المراغى (محمد مصطفى المراغى) شيخ الأزهر فى ذلك الوقت ،هو المحرك الأول لهذه المظاهرات المعادية لنا من أصدقاء على ماهر والعناصر الأخرى الشريرة المعادية لنا .. وطلب سرى باشا من المراغى أن يوقف فوراً هذه المظاهرات المعادية للانجليز ،ولكن تحذيرات سرى لم تؤثر فى الموقف . وفى يوم ٣ فبراير تكررت المظاهرات والهتافات المعادية للانجليز فى الشوارع وكان المتظاهرون يحملون لافتات ضد بريطانيا والاحتلال البريطانى .

= تولاها حسين سرى فوق أعمالة الكثيرة ،زادت حدة الازمة،وناقش البرلمان الموضوع فى شىء من العنف .

أما عن أزمة فيشى فقد واجهت الحكومة موقفا لاتحسد عليه وكان استجواب إسماعيل صدقى للحكومة خطيرا وشديدا .

أنظر : جان ليجول : مصر والحرب العالمية الثانية . تعريب عبد الرحمن فهمى — القاهرة ١٩٥٠ ص ١٢٥ — ١٣٠ .

وبعث حسين سرى يطلب أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى وأبلغه أنه مستعد تماما لقمع حركة الجامع الأزهر بشرط أن يحصل على تأكيدات من الملك فاروق انه يؤيد هذا التصرف وطلب حسنين مهلة للرد ، ثم عاد بعد ظهر نفس اليوم ليبلغ سرى باشا ان القصر لا علاقة له بهذا الموضوع ،وان رئيس الوزراء يستطيع أن يفعل ما يحلو له .

وفهم سرى باشا أن الملك لم يعد يؤيده ولا يثق فيه . ولم يجد أمامه بدا من الاستقالة ،وبعد أن استشار أحمد ماهر وهيكل باشا بوصفهما ممثلى الحزبين المشتركين فى وزارته ،وقالا له أنهما لا يضمنان له أصوات نوابهما فى البرلمان إذا حدث تصويت على الثقة بالحكومة عندئذ أدرك حسين سرى أنه من الضرورى أن يقدم استقالته .

وقابل سرى السفير وشرح له الموقف ولم يكن هناك بد من موافقة السفير على رأى حسين سرى وسأل السفير حسين سرى من يرشح له لرئاسة الوزارة القادمة واقترح سرى ثلاثة أسماء وهى [1] :

١ — بهى الدين بركات باشا ٢ ـ هيكل باشا ٣ ـ أحمد ماهر باشا

وضحك السفير على هذه الأسماء قائلا ان بركات لا يصلح ،وأحمد ماهر مريض، وهيكل غير موجود من الناحية السياسية ولما سأل السفير حسين سرى أجاب سرى بدون أى تردد « اطلب من الوفد أن يتولى الحكم » .

وحيث كان لامبسون قد تعب من تلك الوزارات وسيطرة فاروق عليها وتلاعب حاشيته بها ،وفى نفس الوقت كانت الظروف الداخلية تتطلب وضعا جديدا خاصة وأن السفير شعر أن النحاس قد ظلم على يد فاروق وأن

---

(١) كمال عبد الرءوف : المرجع السابق ص ٧٠ .

فاروق عامله بانتهازية ،وفى نفس الوقت كان لامبسون يشعر أنه تخلى عن النحاس بدون ابداء نوعا من الوفاء له ، هذا كله إلى جانب أن السفير شعر ان النحاس هو بعبع القصر وهو الورقة الرابحة فى يد الانجليز التى يمكن من خلالها الحد من ألاعيب القصر التى زادت فى الخفاء خلال تلك الفترة . ولا شك ان لامبسون كان بعيد النظر عندما فكر فى النحاس وكان يعلم ان النحاس مستعد أن يغفر للانجليز ولكن النحاس غير مستعد أن يغفر للقصر ولأحزاب الأقلية معاملتهم له بهذه القسوة السياسية . ويمكن أن نضيف لذلك أن السفير شخصيا كان يحس بخصومة سياسية بينه وبين فاروق .. إذ ان فاروق كان يسخر من لامبسون فى مجالسه خاصة وانه كان باردا فى مقابلاته وكان فاروق سعيد بالهزائم التى تقع على الانجليز .

وقدم حسين سرى استقالته إلى الملك قبل موعد اتفاقه مع السفير على تقديمها بيوم واحد (كان اتفق معه على تقديمها يوم ٣ فبراير) فاتصل فورا السفير بالديوان الملكى وطلب ضرورة مقابلة الملك بعد نصف ساعة من تقديم حسين سرى الاستقالة ،ويخيل لنا أن حسنين لم يكن يعلم ما يدور بين سرى باشا وبين لامبسون وفى ذات اليوم أى يوم ٢ فبراير عقد اجتماع فى السفارة البريطانية حضره جميع القادة العسكريون لمنطقة الشرق الأوسط (منهم القائد البريطانى اوكنلك والجنرال سمارت والجنرال كيرنس) وبحث السفير امكانية استخدام القوة العسكرية ضد فاروق وأبدى العسكريون القلق ولكن انتهى الأمر بضرورة التدخل عند تفاقم الأمور . واتفق على أن السفير عند مقابلته للملك سوف يعرض عليه النقاط التالية [1] :

---

(١) وضع الجيش البريطانى فى مصر خطة صريحة ومعقدة لابعاد فاروق =

١ — أنه يجب أن تكون فى مصر حكومة مخلصة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وتستطيع أن تنفذها نصا وروحا وخاصة البند الخامس من المعاهدة .

٢ — وأن تكون الحكومة قوية وقادرة على الحكم ولها تأييد شعبى كاف .

٣ — هذا يعنى ضرورة تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة بوصفه زعيم الأغلبية فى البلاد ويجب التشاور معه فورا من أجل تأليف الوزارة الجديدة .

٤ — لابد أن يتم ذلك قبل ظهر غد الثلاثاء ٣ فبراير .

٥ — الملك فى نظرنا مسئول عن أى اضطرابات قد تحدث فى هذه الأثناء ؛

وإلى هنا لنا وقفة من سياق عرضنا السابق حيث يمكن أن نؤكد أن السفير البريطانى كان يجد فى حكومة حسين سرى خير صديق .. وأن حسين سرى كان صديقا للانجليز بشكل لا مثيل له ، وانه نفذ المطلوب منه وأكثر ، وتعرض لكثير من المثالب التى أخذت عليه لتنفيذه كل ما يطالبه الانجليز ولم يكن فى الحسبان سواء لدى السفير أو لدى حسين سرى ان الأخير سيقدم استقالته بمعنى أن الاستقالة جاءت سريعة ومفاجئة ولشعور حسين سرى أن السراى فقدت الثقة فيه وبدأت تزيد فى احراجه بتدبير المظاهرات أو على الأقل المساعدة فى تبريرها .

= عن العرش إذا ما حاول العصيان وعدم تكليف النحاس بتأليف الوزارة ، وقرر مستر اوليفر ليتلتون ومايلز لامبسون ضرورة الاطاحة بفاروق وقال الادميرال كننجهام : أنه توجد طرادة راسية فى السويس ويمكن نقله (أى فاروق) اليها ونقوم بالتجول فى عرض البحر الأحمر إلى أن يقرر السياسيون ماذا سيفعلون به .

يضاف إلى ذلك أن مجلس الحرب الذى عقد فى السفارة اعترض على أسلوب القوة لفرض حكومة معينة ،ولم يتضح أن هناك أيةاتصالات سابقة بين السفارة وبين النحاس ،وإلا لكان السفير قد قال عنها فىمذكراته وان ما ادعاه مكرم عبيد ، أو غيرهم من أن هناك اتصالات بين النحاس وبعض العسكريين كل ذلك لغو فارغ ولا يتعدى إلا فكرة الصراع الحزبى وتشويه صورة النحاس وحزب الوفد لصالح القصر وأحزاب الأقليات .

إذ انه واضح من سياق العرض السابق أن الأمور جاءت مفاجئة لكل الأطراف وان اسم النحاس تردد قبل ذلك ولكنه هو شخصيا رفض أى مفهوم للوزارة الائتلافية ؛ ثم ان حسين سرى هو الذى اقترح عودة الوفد وان أول مقابلة بعد استقالة حكومة حسين سرى عرض فيها لامبسون اسم النحاس كمرشح أفضل لتولى الحكم فى ظل هذه الظروف [١] .

وفى المقابلة السابقة قال لامبسون أن فاروق قال انه طلب فعلا مقابلة النحاس باشا وقال فاروق انه يسعى لتشكيل حكومة قومية كما اعترف انه لا يوجد غير النحاس باشا الذى يستطيع أن يقود هذه الحكومة .. وخيل لنا ان فاروق كان يسخر من لامبسون ففاروق يعلم جيدا ان النحاس سبق وان رفض ثلاث محاولات لتكوين وزارة ائتلافيـة فى ظل ظروف أقل سوءا من هذه .. فهل يقبل الآن .. فى رأينا ان ذلك كان حجة وتبرير للسفير فى انه قام بالاستماع للنصيحة ودعا النحاس ولكن مسئولية الرفض لا تعود لفاروق بقدر ما تعود للنحاس .. وهنا أيضاً نعود إلى قراءة أفكار

---

(١) يتفق هذا الاستنتاج مع ما توصلنا اليه فى ختام تحليلنا لحادث ٤ فبراير وهى نفس النتيجة لكل منصف أى ان النحاس لم تكن بينه أية اتصالات مسبقة وبين السفارة البريطانية .

فاروق كانت تؤكد أن هناك اتجاه لتكوين وزارة يرأسها أحمد حسنين من الشبان ويقال ان مصطفى أمين كان ضمن المرشحين لهذه الوزارة . وفى نفس اللقاء بين فاروق والسفير لم يشأ أن يلزم نفسه بمقابلة النحاس وتكليفه بتشكيل الوزارة وقال السفير انه طلب من الملك أن يبلغه القصر أن النحاس قد كلف بتشكيل الوزارة قبل مضى ٢٤ ساعة ولم يستخدم لغة التهديد والتحذير مع الملك ولكنه كان حاسما وأجاب الملك انه لن تكون هناك اضطرابات .

وعندما قابل لامبسون حسنين عقب مقابلة الملك كان حسنين يعارض بشدة دعوة النحاس للحكم . ويقول السفير فى مذكراته ان حسنين كشف له أثناء المناقشة أن خطة القصر هى تشكيل حكومة مؤقتة تمهد الطريق لقيام حكومة ائتلافية برئاسة النحاس ولكنه أى حسنين لم يشأ أن يؤكد أن النحاس سيرأس الحكومة المؤقتة .. وان دل هذا القول فهو يؤيد الشكوك ان القصر كان ينوى تشكيل وزارة قصرية صرفة أى رئيس الديوان فيها هو رئيس الوزراء .

وفى المساء أراد السفير أن يذكر حسنين بما سبق وأن نصح به وهو ضرورة استدعاء النحاس باشا وكان مفروضا ان سمارت هو الذى سيقابل حسنين لكن سمارت أصيب بالانفلونزا فأرسل السفير بدلا منه تيرانس شون، ولكن هذا الأخير لم يتمكن من العثور على حسنين باشا الذى اختفى عن عمد وترك له (شون) رسالة شخصية وعاجلة .

ووصلت فى تلك الأثناء رسالة من وزارة الخارجية البريطانية بها تعليمات بمقابلة النحاس واستطلاع رأيه فى الموقف ولكن السفير نصح

بتأجيل أى اجتماع بينه وبين النحاس إلى ما بعد اجتماع الملك بالزعماء السياسيين بالقصر .

وكان الملك قد أرسل فى استدعاء النحاس باشا والذى كان فى قنا فى تلك الفترة ومن خلال مكالمة تمت بين اسماعيل تيمور باشا وبين النحاس فى الصعيد جاء النحاس رغم انه كان عازفا فى البداية إلا ان مكرم عبيد أخذ منه سماعة التليفون وقال عنه انه سوف يحضر ومنذ ذلك اليوم وعقب اجتماع الملك بالزعماء السياسيين فى قصر عابدين بدأت سحب الأزمة تتجمع لتنتج ما يسمى بمأساة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . فماذا حدث فى يومى ٣ و ٤ فبراير ذلك هو موضوع سطورنا القادمة ..

ماذا حدث فى ٣و٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وكيف حدث ؟

أطراف الحادث هم : السفير البريطانى[1] .. ومصطفى النحاس ..[2] والملك فاروق[3] . ولكن يشارك هؤلاء أحمد حسانين والذى لعب دوراً

---

(١) وصل سير مايلز لامبسون إلى مصر كمندوب سامى بريطانى فى يناير ١٩٣٤ ورحل من القاهرة فى عام ١٩٤٦ بعد أن حصل على لقب اللورد كيلرن . وقبل تعيينه مندوبا ساميا فى القاهرة والخرطوم كان سير مايلز لامبسون سفيرا لبريطانيا فى الشرق الاقصى وكان آخر منصب تولاه قبل وصوله للقاهرة هو سفير بريطانيا فى الصين ، وقد عمل قبل ذلك فى طوكيو وصوفيا وسيبيريا وبعد أن نجح فى الصين تقرر نقله إلى أنقره .. ولكن سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانى فى ذلك الوقت قرر إرساله إلى القاهرة التى كانت فى لندن أهم العواصم دبلوماسيا .

ولامبسون من أسرة لها جذور أمريكية وإنجليزية وإسكتلندية وكانت زوجته الأولى قد توفيت فى الصين سنة ١٩٣٠ وفى سنة ١٩٣٥ تزوج للمرة الثانية من جاكلين ابنة كبير الجراحين فى الجيش الايطالى والذى منح الجنسية الانجليزية بعد ذلك وقد أنجب منها ثلاثة أبناء هم فكتور وجاكيتا وروكسانا وجميعهم ولدوا فى القاهرة أثناء الحرب العالمية الثانية .

ولم تكن علاقته بالزعماء المصريين على قدم المساواة وكان له رأى فى الملك فاروق وصل إلى حد التناقض بين الاعجاب به وبذكائه وبين إعتباره عنصر قلق يجب أن يعزل من على عرش مصر .

أنظر كمال عبد الرءوف : المرجع السابق ص ٣ ٤ .

(٢) مصطفى النحاس أحد الزعماء القلائل الذين وضعوا بصماتهم على السياسة المصرية الداخلية وقد عمر حتى سن التسعين وتزوج فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤ =

خطيراً فى الحادث لم تستطع أن تـكشف عنه الصحف وهو أيضا لم يكتب عنه لوفاته المفاجئة وماجاء به لامبسون فى مذكراته لم يكن إلا سطورا قليلة لـكنها كانت كافية لتوضيح مطامعه . . . ووضح لنا ذلك من مقدمات الحادث .

وكان لـكل من الشخصيات الأربعة طموحها الخاص ومع ذلك فقد اشتركت فى نقطتان الأولى هى أنهم كانوا يتصافحون عند التصالح ولـكن كانت تجمعهم دائما الـكراهية لبعضهم البعض ، فالسفير كان يكره فاروق وفاروق كان يكره حسانين وحسانين كان يكره النحاس ونفس الدائرة حسانين كان يكره فاروق والنحاس كان يكره حسانين والسفير وهكذا . لقد كان الملك يغير حقيقة من النحاس ويعتبر أن ذلك انتقاصا لعظمته وأنه لايجب أن يشاركه فى حب الشعب له أحد من الزعماء وحتى ولو كان زعيم الوفد . ثم هناك الطرف الاخر وهو أمين باشا عثمان رسول السفارة البريطانية إلى الوفد ومبعوث كثير من الزعامات وقت الأزمات إلى السفارة

= وكانت سنة ٥٥ عاما وهو ابن تاجر ريفى صغير درس الحقوق ، وأصبح محاميا ثم قاضيا وقد انضم إلى الوفد المصرى ممثلا للحزب الوطنى وكان سكرتير الوفد أيام سعد زغلول ثم تولى زعامته بعد موت الزعيم . ولقد حورب النحاس بعد أن أصبح رئيسا للوفد من كل الجبهات وحورب من داخل الوفد ومن خارج الوفد وحورب من الصديق ومن العدو.. وحورب من القصر ومن بريطانيا أيضا. وقال بعض الخصوم أنه «انتهى وهو على قيد الحياة» وفرحت بهذا الذى قيل انجلترا ولـكن تقديرهم ساء . وأثبت النحاس أنه أكثر الجميع دهاء وذكاء وسياسة ووطنية

محمد السوادى : المرجع السابق ص ٥٧ .

البريطانية ومن البداية يجب أن ندرك أيضا أن النحاس كان مخلصا فى صراعه ضد الانجليز لـكنه كان وهو يخوض معركة إستمراره فى الحكم ضد مناورات السراى لم يكن يجد سبيلا سوى اللعب على حبال التناقض بين الانجليز والقصر . لـكن فترات التساهل موقوتة باحتياج النحاس لمساندة الانجليز فى معركة إستمراره فى الحكم ضد مؤامرات القصر ومرهونة باستعداد الانجليز لتقديم العون .

وما أن تنجح مؤامرت القصر فى الاطاحة بوزارة النحاس حتى يجد النحاس نفسه فى صفوف المتشددين ضد الانجليز[1] .

ويمكن القول بأنه برغم كل التهادنات والمساومات تجاه الانجليز فان النحاس وحزبه لم يفقدا أبدا خط العداء العام للاحتلال البريطانى لـكنه كان يكمن لفترة ثم يتوهج فى فترة أخرى .

وعندما كانت بريطانيا تعانى وجدت أنها لا بد أن تتعاون مع النحاس وقدر النحاس أنها فرصة ليوجه مطالب جديدة للانجليز خصوصا وأنه قد أخذ عليهم عدم مساعدته بصفة جادة للاستمرار فى الحكم .

وهكذا نملك من البداية مفتاح ماحدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . فماهو الذى حدث ؟ لقد أصبحت مصر بلا وزارة ، عقب استقالة حسين سرى باشا فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وفيما يلى :

نص خطاب استقالة حسين سرى من وزارته :

---

(١) د. رفعت السعيد : مصطفى النحاس السياسى والزعيم والمناضل دار القضايا بيروت أغسطس ١٩٧٥ ص ٦٤ .

إلى حضرة صاحب الجلالة ..

فى الأوقات العصيبة التى يجتازها العالم والتى جعلت مهمة الحكم فى مصر شاقة شرفنى مولاى بأن عهد إلى برياسة مجلس الوزراء أربعة عشر شهرا قمت فيها وزملائى بمؤازرة البرلمان بما مكنتنا الظروف من أدائه لتجنيب البلاد ويلات الحرب ولتنفيذ معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى بنصها وروحها وقد اقتضانى ذلك بذل مجهود معين ، أرانى بعده فى حاجة إلى الراحة لهذا اتقدم إلى الاعتاب الملكية ملتمسا قبول إستقالة الوزارة وأننى مازالت يامولاى المخلص الأمين لعرشكم الوفى لذاتكم . .

القاهرة : ٢ فبراير ١٩٤٢ حسين سرى

١٦ محرم ١٢٦١

وعقب رفع الاستقاله إلى فاروق صدر

الأمر الملكى رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ بقبول إستقالة الوزارة ..

عزيزى حسين سرى باشا

اطلعنا على كتابكم الذى رفعتموه إلينا باستقالة الوزارة لمااحتملتموه مدة رياستكم من جهود مضنية أحوجتكم إلى الراحة ولايسعنا حرصا على صحتكم إلا أجابتكم إلى ماالتمستموه ، مقدرين صدق ولائكم وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ماقدمتم للبلاد من جليل الخدمات وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك .

فاروق

صدر بقصر عابدين فى ١٨ المحرم لسنة ١٢٦١

الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

وقد بدأ الملك مشاوراته مع الزعماء يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ للنظر فى أمر تشكيل الوزارة الجـــديدة للبلاد وراح يشاورهم على انفراد وطلب منهم الرأى والمشورة فى الخروج من الأزمة .. وكان رأى الملك تأليف وزارة قومية أى ائتلافية من جميع الأحزاب ويشارك فيها بعض المستقلين[1]. وقد نشرت الصحف كلها أن الملك استدعى رؤساء الأحزاب والمتـكلمين باسمها فى يوم ٣ فبراير وحضر إجتماع ٣ فبراير المذكورة طبقا لرواية دكتور محمد حسين هيكل كل من[2] :

مصطفى النحاس (رئيس الوفد المصرى) أحمد ماهر (رئيس الهيئة السعدية) حلمى عيسى (رئيس حزب الاتحاد) حافظ رمضان الحزب الوطنى) دكتور محمد حسين هيكل (نائب رئيس الأحرار الدستوريين) وكان موعد المقابلة الملـكية بعد الظهر وقد استدعى النحاس من قنا حيث كان فى رحلة هناك ، وكان الذى إتصل به كبير الأمناء إسماعيل باشاتيمور وحاول النحاس أولا الاعتذار ولـكن مكرم أخذ منه السماعة وقال أنه سيحضر .

وكان موعد المقابلة الملـكية بعد الظهر وكان رأى النحاس فى لقائه مع الملك ظهر يوم الثلاثاء ٣ فبراير فى تمام الساعة الثالثة أن وزارة القومية مرفوضة وأن مثل هذه الوزارة الائتلافية سبق وأن جربها النحاس وقد

(١) عصام محمد سليمان : أزمة الحكم فى مصر (١٩١٩ — ١٩٥٢) ص) ١١٢ .

(٢) د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية حـ٢ دار النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٣ ص ٢٢٨ .

إستند النحاس في هذا الرفض على الآتي[1] .

أولا : أن ذلك سوف يفقده ثقة الشعب لأنه في ظل الائتلاف لن يتمكن من تحقيق مكاسب للشعب .

ثانيا : أن مثل هذه الوزارة سوف يكون للقصر يد طولى فيها ومعنى ذلك أنها لن تسلم من دسائسه .

وتقدم النحاس في ذلك اليوم باقتراحين :

الأول : أنه لا يمانع في تخصيص بعض المقاعد لسائر الأحزاب في مجلس النواب المزمع اجراء الانتخابات لتكوينه بعد تشكيل الوزارة .

الثاني : هو تشكيل مجلس استشاري يختار أعضاؤه من سائر الأحزاب كرمز للائتلاف[2] .

ولنا وقفة هنا .. بالنسبة لموقف الملك وبالنسبة لموقف النحاس فكلا هما كان يلعب مع الآخر لعبة القط والفأر ذلك أنه من المعروف لدينا أنه حدثت مقابلة بين السفير وبين الملك عقب استقالة حسين سرى بنصف ساعة وأن السفير حدد للملك ضرورة دعوة النحاس للاستشارة في تشكيل الوزارة القادمة وأنه من الضروري أن يوافق النحاس تماما — باعتباره ممثل للاغلبية في البلاد — على أن شيء يقرر عمله سواء كان حكومة

(١) أكد د. هيكل في مذكراته أن الملك قال أن النحاس رفض فكرة الائتلاف وأنه لم يقتنع بها بعد ، كما أكد عبد الرحمن الرافعي في كتابه في أعقاب الثورة حـ٣ ان النحاس كان يكرر في سبب رفض الوزارة القومية هو أنه لن يتعاون أبدا مع رجال الانقلاب ويقصد بهم الذين تسببوا في اقالته .

(2) Tel. No 462 Lampson To Eden Feb. 1942 F.O. 371 .

انتقالية أو ائتلافية [١] .

ومن الجدير بالذكر أن النحاس عند قدومه من الأقصر إلى القاهرة كان قد قابل على المحطة أمين عثمان باشا ودارت بينهما محادثة طويلة .. قبل ان يقابل النحاس الملك .. أى ان الملك كان يعرف ما تريده السفارة والنحاس كان يعرف ما تريده السفارة وان الملك هو الذى دفع بالأزمة إلى أن تصل إلى ما وصلت إليه ولكنه تحت سيطره مستشاريه ظن أن الأمر مجرد انذار تهديدى ليس إلا .

وانفض اجتماع الملك المفرد مع بعض الزعماء على احتمال أن يكون فى الغد اجتماع آخر فى يوم ٤ فبراير . والآن نتساءل ؟

ماذا دار بين الملك والنحاس فى الساعة السادسة بعد ظهر ٣ فبراير ...

نسوق هذا الحديث كما أملاه النحاس نفسه وكما جاء فى البرقيـة رقم ٤٦٦ بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ المرسلة فى الساعـة ١٠٢٢ من السير مايلز لامبسون إلى وزارة الخارجية .

الملك : انت تعلم خطورة الموقف .

النحاس : وقد أتيح لى الوقت لتكوين رأى عن الموقف .

الملك : وأنا أيضا لدى رأى عن الحالة . وأريد أن أعرف وجهة نظرك وآراء الزعماء الآخرين وخاصة فيما يتعلق بتشكيل حكومة ائتلافية برئاستكم وأن تعملوا جميعا معا بانسجام كما كان الحال أيام والدى وبصفة مؤقتة طبعا خلال فترة الحرب .

---

(١) برقية رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ من السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية من كتاب محسن محمد التاريخ السرى لمصر ص١٩٨

النحاس : هذا الحل لا يتفق مع الصالح العام . ان الموقف فى البلاد خطير جدا والشعب يلقى مسئولية الحالة الراهنة على عاتق الحكومات المتعاقبة فى ظل النظام الحاضر — أى فى ظل حكومات الأقليات أى الحكومات غير الوفدية .

إن الموقف خطير جدا بدرجة مروعة لا من الناحية السياسية فحسب بل من كل ناحية ان الشعب يتضور جوعا . ان الشعب يعانى العرى ان الشعب يشعر بأنه لا تحكمه حكومة رشيدة وهو يلقى اللوم على العهد ويجب ألا أربط نفسى بأى من هؤلاء الرجال فى أية وزارة .

انى أشكر لجلالتكم لعرضكم رئاسة الوزارة على وأود أن أعرب عن تقديرى لثقة جلالتكم .. انى كى أستطيع العمل بنجاح يجب أن — تكون لدى السلطة وهذا لا يعنى أنى سأستبعد هؤلاء الرجال كما استبعدونى ولسوف تتم استشارتهم فى المسائل الهامة عندما يكون ذلك ضروريا فى المسائل المتعلقة بالمعاهدات وفى مسائل التموين مثلا .

وهنا أصر الملك مرة أخرى على تشكيل حكومة ائتلافية ورفض النحاس مرة أخرى وأضاف يقول ان موقفه صعب للغاية وأن أى شخص فى مكانه كان سيرفض مسئولية تولى السلطة فى مثل هذه الظروف . وقال النحاس انه مستعد لتولى المسئولية كل المسئولية رغم التضحية التى يعنيها ذلك بالنسبة له .

وقال النحاس :

« نظراً لأن البلاد استدرجت إلى الهاوية فانى يجب أن أكون فى موقف يمكننى من العمل بنجاح وأنا لا أخشى مسئولية الحكم بشرط أن يكون ذلك لصالح بلادى » .

وفى نفس اليوم الذى كان قد ذهب فيه السفير البريطانى لمقابلة الملك عقب استقالة حسين سرى ، كان هناك مجلس حرب يعقد فى دار السفارة للنظر فيما يمكن عمله إذا ما رفض الملك الاستجابة لطلبات السفير وحضر الاجتماع قادة الحرب البريطانيين الموجودين فى مصر وكذلك (اوليفر ليتلتون) وزير الدولة وقدأرسل السفير برقيـة برقم ٤٥١ لوزارة الخارجيـة يخبرها بما تم الاتفاق عليه فى هذا المجلس. وفيما يلى أهم ماورد فى برقية السفير :ـ

١ ـ بحثنا الاجراءات العسكرية لمحاصرة القصر ومقاومة الحرس الملكى فيما لو اضطررنا لاستخدام القوة .

٢ ـ سأبلغ جلالته أننا لا نعتبر سلوكه العام سلوك حلفـاء وسأطلب منه اعتزال العرش .

٣ ـ إذا وافق سأدعو الأمير محمد على ولى العهد لتولى العرش .

٤ ـ إذا رفض فاروق التنـازل عن العرش سأبلغـه انه خلع وسأتصل بالأمير محمد على .

٥ ـ إذا رفض الأمير محمد على ـ وهو ما لا أتوقعه ـ فاننا سنحكم مصر حكما عسكريا بمقتضى الأحكام العرفية حتى تستقر الأمور بقبول أحد أفراد أسرة محمد على ولاية العرش أو باعداد نظام آخر .

٦ ـ سأطلب من قائد القوات البريطانيـة أن يرافقنى إلى القصر فى إجتماعى الحاسم بالملك .

ويستمر السفير فى برقيتـه قائلا ان ذلك الاجـراء غير دستورى ولـكن يجب أن نعمل على وضع آخر عـلى العرش بالقوة وانه إذا اعزل فـاروق أو خلع فانه يجب ابعـاده عن مصر إلى أرض بريطـانية وانه ربما يكون من الضرورى فى بعض هـذه المراحل اعلاننـا قانون الأحكام

العسكرية البريطانى ويلغى عند هدوء الحالة .. ويقول لامبسون فى ختام برقيته انه مقتنع انه لن يكون هناك سلام حقيقى لنا ما دام فاروق يجلس على عرش مصر وان هذه المشكلة بقاء فاروق على العرش يجب أن نعالجها فى وقت من الأوقات واجتمعت حكومة الحرب فى لندن برئاسة ونستون تشرشل فى الساعة الخامسة من مساء يوم ٢ فبراير ووافقت الحكومة البريطانية على برقية السفير سالفة الذكر .

ولكن لنا هنا أيضا وقفة بالنسبة للجانب البريطانى ، ذلك أن رئيس وزراء بريطانيا سأل عما إذا كان وصول النحاس إلى الحكم يعنى اجراء انتخابات عامة فأجابه ايدن بأنه يعتقد بأن النحاس قد لا يصر على اجراء انتخابات إذا شكل وزارة وفدية .

هل فى هذه الجملة سر الانذار بتكوين وزارة وفدية ؟ ولماذا كان يخشى تشرشل اجراء انتخابات .. هل خوفا مما يصحب الانتخابات من بعض الفوضى أم أنه كان يريد للنحاس حكومة بلا برلمان ليمكن ألا يحاسب على تصرفاته مع انجلترا ؟ أم أنه كان يريد للنحاس أن يحكم والبرلمان القديم موجود وبذلك لا يكون مطلق التصرف .. الواقع ان ذلك من وجهة نظرنا لا يعنى إلا شيئا واحدا وهو ان الانجليز كانوا لا يفهمون النحاس وإنما كل ما كانوا يريدون هو صفاء الجبهة لهم فى داخل مصر . ولكن النحاس بمجرد أن كلف بتشكيل الوزارة رأى ضرورة حل مجلس النواب القديم واجراء انتخابات جديدة ..

ولكن كان قد حدث اتصال بين الخارجية البريطانية معتمدها فى مصر قبل عقد حكومة الحرب إذ أنه تاريخ ٢ فبراير مساء الساعة الرابعة واثنى عشر دقيقة ترسل وزارة الخارجية البريطانية إلى السير مايلز لامبسون فى البرقية رقم

٥٧٢ تطلب من السفير أن يقيم إتصالا مباشرا مع النحاس إذا لم يتفق مع الشروط التي تريدها بريطانيا ، فلابد من ابقاء وزارة حسين سرى مع عمل التأييدات الكافية له وجاء في البرقية أنه إذا وافق الملك على دعوة الوفد للحكم فان السفير يضع شرطا وهو أن تتاح له الفرصة لمقابلة النحاس قبل أن يستدعيه جلالته .

ونستمر في الرواية على الجانب الأخر وهو الجانب البريطاني ففي البرقية رقم ٤٦١ بتاريخ ٣ فبراير مرسلة الساعة ٥٣٥ مساء وصلت ١٠٣٤ من السير مايلز لامبسون إلى وزارة الخارجية بلندن حيث أفاد السفير أن أمين عثمان اتصل به صباح ٣ فبراير وأن السفير بحث عن طريقة برسالة إلى النحاس بأن يرفض الأخير قبول تشكيل حكومة إنتقالية وأن النحاس ينبغي أن يعرض بذل كل ما في وسعه لتشكيل حكومة إئتلافية . لأن هذا سيدعم موقفه إلى حد كبير سواء مع الرأى العام المصرى أو مع الانجليز .

ونصح السفير أمين عثمان « ألا يضع النحاس شرطا هو اجراء انتخابات جديدة يليها بالضرورة توليه الحكم فليس له إلا بضع عشرات من المقاعد في مجلس النواب » .

وطلب السفير من أمين عثمان أن يقول للنحاس أنه يقف (أى السفير) وراءه بشرط أن يتصرف بطريقة معقولة وأن السفير واثق أن النحاس سيوافق على أن يقف السفير معه بشرط أن يبقى في الظل وأنه سيظهر في الوقت المناسب لمساندة النحاس .

وقال أمين عثمان للسفير أن النحاس مصمم على تطهير القصر . وفي نفس البرقية كتب لامبسون يقول أن سرى اتصل به تليفونيا صباح

٣ فبراير قال أنه يعارض بشكل قاطع حكومة انتقالية لأنها خدعة من القصر ، لكسب الوقت من أجل مزيد من الدسائس ضدنا وهو ـ أى سرى — يعتقد أن الفرص ضئيلة لقيام حكومة ائتلافية ولكن ينبغى — والكلام هنا لسرى — اللعب بها لفكرة نموذجية من زاوية السياسة الداخلية ولكنه يعتقدان حكومة وفدية هى الحل الحاسم .

ولنا وقفة هنا بالنسبة لهذه البرقية وهى وقوف السفير ضد فكرة الانتخابات ،واضح أن لامبسون كان يظن أن النتيجة فى الانتخابات كانت ستكون ضد مصلحة الوفد وقاس هذا الاتجاه بناء على الانتخابات السابقة والتى لم ينال فيها الوفد إلا على (١٢ مقعدا) ورسب فيها النحاس نفسه . وفى نفس الوقت طلب السفير من أمين عثمان أن يبلغ النحاس عن عدم رفضه حكومة ائتلافية ،ولكن واضح أن النحاس رفض بكل ذلك عرض الحائط فمما لاشك فيه أن النحاس كان ذكيا فبعد قبول استقالة سرى وتصميمه على هذه الاستقالة وبعد المظاهرات وبعد الأزمات الخارجية وضع الوفد السراى مقابلا لبريطانيا بعضهما البعض ومناطحا بعضهما البعض فكان لا يمكن التراجع بينهما وبالتالى لعب النحاس بذكاء على ذلك التناقض وكسب الجولة. ولذلك فاننا نرى أنه أشرف للوفديين أن يقولوا أنهم كانوا يعلمون برغبة بريطانيا وأنهم خالفوها أفضل من أن يقولوا أنهم لم يعرفوا شيئا عن هذه الاتصالات والشواهد تؤكد أن أمين عثمان قابل النحاس فور عودته من قنا .

ومن هذه البرقية أيضا يمكن أن نخرج بأن حسين سرى كان هو البطل السادس فى مأساة ٤ فبراير للدور الذى قام به وأن وراء هذا الدور

كان يكمن رغبته الانتقامية من الحاشية ومن الملك ومن الذين أجبروه إلى الاستقالة .

وفى البرقية ٤٦٢ لنا أكثر من رأى .. لقد كان النحاس يرفض فكرة الائتلاف كعقيدة ، لأنها سببت فشلا كاملا له ولحزبه وعرضته لدسائس لا قبل له به وكما سبق وان شرحت أن النحاس رفض الائتلاف مرة واثنين وثلاثة . ومن هنا وبلا نوع من المبالغة يجب ألا نصدق معظم مايقال فى الوثائق البريطانية ، فهى وأن كانت صورة تبيانية لماحدث إلا أن شواهد التاريخ تؤكد أن النحاس لو كان متكالبا على وزارة ائتلافية لقبلها من مدة ولذلك نحن نرفض ماجاء فى هذه البرقية لأن ماسبق من تصرفات النحاس يدحضها[1] .

وجاء فى هذه البرقية أن مايريده النحاس هو ديموقراطية حقيقية وتعاونا حقيقيا مع البريطانيين لتحقيق ذلك وأن الملك فاروق يرفض كلا الأمرين .

ويجب أيضا ألا نصدق كل ما كان يقوله أمين عثمان للسفير على أنه على لسان النحاس ، والواقع أن برقية السفير المذكورة هنا قبل أن يرسلها أثبت فيها أن أمين عثمان اتصل به وأنه لم يستطيع أن يقابل النحاس[2] .

---

(١) برقية رقم ٤٦٢ بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ مرسلة الساعة ٨٫٥ مساء وصلت ١١٫٢٠ مساء من السيد مايلز لامبسون إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن كتاب محسن محمد ص ٢٢١ .

(٢) ومما يؤكد قولنا هذا ماذكره محمد التابعى على لسان حسنين من أن هذا الاخير كان حائرا من أين جاءت الضربة .. هل من السفير أو من ليتلتون وزير الدولة وقال حسنين للتابعى أن النحاس برىء من تبعة الحادث ومن =

والآن لنواصل تفاصيل الرواية .. ماذا فعل لامبسون عندما علم أن النحاس رفض تشكيل الوزارة فى صورتها الائتلافية ٠٠ الواقع أن النحاس كان مصمما ، وفى المساء وعقب إنتهاء مقابلة النحاس والملك اتصل السفير بحسنين باشا وأخبره أنه عرف كل مادار بينه وبين الملك وقال أنه فى هذه الظروف فانه يطلب من الملك أن يستدعى النحاس ويطلب منه تشكيل الحكومة .

وأضاف لامبسون فى قولة لحسنين :

« لااريد مفاجآت ٠٠ ومعناها لااريد ان تؤلفوا الوزارة فجأة ٠٠ وساجتمع بزملائى فى مجلس الحرب فى العاشرة صباح الغد الأربعاء ٤ فبراير » وكان حريا بحسنين ان يفهم ان التهديد ليس مجرد كلاما يطلقه السفير فى الهواء . ولكن حسنين رد محاولا تهدئة السفير[1] ..

« أننا لانريد مفآجات وإذا أعطى القصر الفرصة فانه سيجعل النحاس يؤلف وزارة قومية ويرجو حسنين السفير أن يسمح باستمرار عملية المساومة ولكن السفير يرفض ذلك ويقول انه لن يسمح بعدم الاستقرار السياسى وحاول حسنين المراوغة ولكن السفير قال له ٠٠

= الاشتراك فى تدبيره ولكن التابعى يعلق إذا كان النحاس بريئا فهل مكرم وأمين عثمان بريئان كذلك ،أم تراهما اتفقا مع الانجليز من وراء ظهر مصطفى النحاس ولكن يبدو أن حسنين — كان يحاول أن يوهم التابعى ليطمئن إليه النحاس ولايأخذ حذره منه ، وذلك لان حسنين أقسم فيما بعد أن ينتقم من لامبسون ومن مصطفى النحاس .

أنظر محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة (مصر ماقبل الثورة) مطابع دار القلم ص ٢٢٤ — ١٢٥ .

(١) محسن محمد : المرجع السابق ص ٢٣١ .

« إنني على يقين من أن النحاس سيؤلف الوزارة إذا أعطى السلطة وحده أى إذا ألف وزارة وفدية ويكرر لامبسون :

استدعوا النحاس لتأليف الوزارة ..

ووعد حسنين بنقل الحديث إلى فاروق ..

والآن وقبل أن ندخل فى تفاصيل ما حدث فى اليوم التالى وهو يوم المأساة نسأل أنفسنا سؤالا وهو لماذا كان اصرار انجلترا على حكومة يتولاها النحاس ؟ وفيما يلى الاجابة على هذا السؤال الهام .

فى نهاية عام ١٩٤١ شعر لامبسون بالموقف المتم فى مصر ولذلك سجل فى تقريره السنوى الذى أرسله للسير ايدن ما يلى :

« بتلخيص التغييرات السياسية الأساسية خلال هذه السنة يتضح منها أن هيبة الحكومة قد تدهورت إلى حد بعيد ». وقد بدأت الوزارة المصرية المشكلة وتتخذ عهدها بتأييد من العناصر غير الحزبية، وكان من المعتقد انها تتمتع بمعونة الملك ولكن مع نهاية السنة بدأ أن لا صديق لها سوى البريطانيين — فخصومة الوفد لها زادت حدتها، كما ان سياستها بعدم التعاون مع الأحزاب الأخرى قد أصبحت أكثر وضوحا. أكثر من ذلك فقد زاد الاعتقاد بقدرة النحاس على اجبار أعضاء البرلمان الوفديين على الاستقالة إذا رغب فى ذلك، أما بالنسبة للسعديين فقد تم مؤخرا تهدئتهم بمنحهم منصبين وزاريين هامين ، وزارة التموين ووزارة الأشغال العامة ، وبالرغم من ذلك فهم لا يتعاونون مع الحكومة بقدر كاف . أما الأحرار الدستوريين فلا يزالون يعانون من انشقاقاتهم الداخلية التى يغذيها أقارب محمد محمود باشا » .

وختم السفير كلامه بقوله :

ان رئيس الوزارة لم يعد يتلقى عونا يذكر من الملك وأنه لن يمضى وقت طويل حتى يصبح لعلى ماهر اليد العليا فى السراى [١] .

وقد قدم السير لامبسون فى تقريره السياسى عن عام ١٩٤٢ وصفا لوضع حكومة حسين سرى خلال الأسابيع الأولى من هذه السنة .

ولما كان هذا الوضع هو الذى أدى أخيرا إلى الأزمة الوزارية التى أطاحت بحكومة سرى فيحسن أن نتكلم عن أهم ما ورد فى هذا التقرير [٢]

١ — ان رئيس الوزراء قد أصبح عرضة فى الأيام الأخيرة لهجوم مستمر من جانب القصر وان هذا الهجوم يقوده على ماهر ، الذى نجح فى اقناع الملك فاروق ان رئيس وزرائه يوجه كل اخلاصه للمصالح البريطانية فقط .

٢ — ان وزارة سرى أصبحت عرضة وبصورة منتظمة للهجوم من جانب من أسماهم لامبسون بالعناصر الرجعية داخل القصر وخارجه ،ويشارك فى هذه الحملة الطلاب والمنظمات الدينية والأزهر وصنائع على ماهر فى الادارة

٣ — انعكست تلك التغييرات على وضع وزارة سرى فى البرلمان فبعد أن شعر النواب أن خصوم الوزارة قد أصبحت لهم اليد العليا فى القصر بدأت الأحزاب التى يمثلها هؤلاء السعديون والأحرار فى السعى للكسب من الموقف بالتطلع إلى المنصب الكبير منصب رئيس الوزراء .

٤ — ومن خارج البرلمان وعلى حد تعبير التقرير حول الوفد فوهات بنادقه من الاتجاه نحو البريطانيين إلى الاتجاه نحو رئيس الوزراء الذى

Review of political Development in Egypt of the year 1941 (1)

(٢) د. يونان لبيب زرق:تاريخ الوزارات المصرية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة ١٩٧٥ ص ٤٣٧ .

وقف وحيدا محروما من معونة القصر ومن أى سلطة فعالة على برلمان ليس له فيه من يشد أزره .

٥ — يضاف إلى كل ذلك تعرض سرى باشا للانتقادات المستمرة من كافة الأطراف بسبب فشله فى علاج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب مثل نقص الأغذية والزيادة العامة فى تكاليف المعيشة .

وإذا ما أدركنا حرص بريطانيا على ضرورة اشراك النحاس فى وزارة ائتلافية قد كان يراودها منذ تشكيل وزارة حسن صبرى ثم تكرار الرغبة وأخيراً وبعد اقتراحات سرى بأن تأتى حكومة الوفد.. كان لابد وأن يصر الانجليز على أن يأتى النحاس على رأس الحكومة القادمة [1] .

وكان الانجليز يراقبون تطور الأمور عن كثب عند تشكيل مجموعة الوزارات بعد استقالة على ماهر وكان واضحاً أنه لما كان الانجليز يطلبون النحاس ضمن رجال الوزارة، كان النحاس يرفض دائما فكرة الوزارة الائتلافية أو فكرة وزارة محايدة وكان رأى النحاس أنه لا توجد وزارة محايدة وإن وجدت فلن تحصل على تأييد الأحزاب .. وان كان لابد من تكوين هذه الوزارة فلابد أن تجرى انتخابات فوراً لمجلس نواب جديد.

وكما يسجل عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى أنه فى ٢٦ يونيو

---

(١) بعد الاطاحة بحكومة على ماهر سأل فاروق السفير البريطانى عما هى الحكومة البديلة التى ينصح بها فأجاب لامبسون : من الواضح انى لست الذى أقول لك .. ولكن العقل وكذلك رغباتنا .. تمليان انه يجب أن يرأس الحكومة شخص مخلص .. ينفذ المعاهدة نصاً وروحاً ومن الضرورى أن تستند الحكومة الجديدة إلى تأييد الشعب .

سنة ١٩٤٠ — كان هناك تبليغ من بريطانيا لمصر حيث استدعى السفير البريطانى أحمد حسنين الأمين العام للديوان الملكى فى ذلك الوقت إلى دار السفارة فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٢٦ يونيو وأملى عليه التبليغ الآتى :

« إن السفارة على بينة من نشاط على ماهر منذ تقديم استقالته مما يسبب ارتباكا فى الحالة ويجب على الملك دعوة مصطفى النحاس فى الحال وقبول نصيحته » أى بتشكيل وزارة حسب مشورته [١] .

وإذا كانت إحدى أمنيات هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية سنة ١٩٤٠ أن يشارك النحاس فى الوزارة التى تشكلت مع حسن صبرى ولكن إيدن يصر على رأى لامبسون بالنسبة للنحاس فى أن يتولى الوزارة. ومن الصدف التاريخية أن يتولى النحاس الوزارة وقت أن كان ايدن وزير الخارجية سنة ١٩٣٦ ثم يعود النحاس سنة ١٩٤٢ رئيسا للوزارة أيضا عندما يعود ايدن سنة ١٩٤٢ وزيرا للخارجية [٢] عندما اشتدت ظروف الحرب حالكة ببريطانيا ويجب أن ندرك أن فكرة عزل فاروق لم تنشأ فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وإنما نشأت فى اكتوبر عام ١٩٤٠ وكان ايدن وزير الحرب البريطانى هو أول من فكر

---

(١) ولعل مثل هذه التبليغات هى التى خدعت حسنين وفاروق فى انذار ٤ فبراير فقد ظنوه مثل سوابقه مجرد اجراء تهديدى وليس قرار تنفيذى ولذا لم يهتموا به الاهتمام الكافى حتى فوجىء بالدبابات حينئذ ألغى الملك كل الترتيبات السابقة التى كانت تدور فى مخيلته وأسند إلى النحاس تشكيل الوزارة بالاسلوب الذى يريده النحاس والذى كان يريده الانجليز .

(٢) كان الحلفاء يتراجعون الى خط العلمين وروميل مندفع خلفهم ..
أنظر لواء حامد أحمد صالح : معركة مصر فى الحرب العالمية الثانية ٩٣٩ / سبتمبر ١٩٦٥ ص ١٥ .

فيها فى اكتوبر سنة ١٩٤٠ . وكان ايدن وزير الخارجية هو من ساندها وأيدها يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

ومما زاد فى اصرار لامبسون على دعوة النحاس لقاء له مع أحمد حسنين قال فيه أحمد حسنين .. لماذا تربطون أنفسكم بجثة (وكان يقصد بذلك حسين سرى) ويستمر حسنين ،ان البلاد كلها ضد كم .. ادرك بعدها السفير حقيقة ما يدور بعقل السراى ، وأكد للسفير سوء الموقف بالنسبة للازمات الداخلية وخروج الطلبة فى القاهرة والزقازيق يهتفون :

« عاش روميل .. إلى الأمام يا روميل .. أقبل يا روميل .. حذاء فاروق فوق رأسك يا جورج »ويبدأ النحاس فى تخزين الطعام ،ويتأكد لدى لامبسون والخارجية البريطانية أن شخصا واحداً فقط هو الذى يملك العصا السحرية لتهدئة كل شيء . ذلك هو مصطفى النحاس .

وإذا كان الموقف الخارجى سيئاً [1] فمن باب أولى استدعاء النحاس ولكن كيف نفسر :أن النحاس هاجم الانجليز فى خطبته الشهيرة فى رأس البر ،وقبول الانجليز اسناد منصب رئاسة الوزارة إلى حزب الوفد .. الواقع أنه رغم أن الوفد كان يطلق طلقاته على كل الجهات وقت ان كان فى المعارضة إلا انه مع بدء العمليات الحربية فى أوربا تغير موقف الوفد ، وبدأ تشهيره ببريطانيا يفقد حدته تدريجياً ، ثم يختفى كله على وجه التقريب من

---

(١) كان الحلفاء يتراجعون إلى خط العلمين وروميل مندفع خلفهم ..
أنظر لواء حامد أحمد صالح : معركة مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ / ١٩٤٥ سبتمبر ١٩٦٥ ص ١٥ .

الصحف الوفدية ،وفيما بين موقف السعديين الذين كانوا يحبذون دخول مصر الحرب، وبين موقف أنصار على ماهر تبنى الوفد سياسة أكثر ملاءمة وقادرة فى الوقت نفسه على أن تضمن له ولاء الجماهير [١] .

وفى بيان الوفد الشهير فى أول أبريل سنة ١٩٤٠ والذى عبر فيه الوفد عن ضرورة التزام بريطانيا بالاعتراف بحق مصر فى السودان ، وبأن مصر ستكون طرفا فعالا فى مفاوضات السلام وان القوات البريطانية يجب أن تنسحب من مصر . وكان رد الحكومة البريطانية يتسم بشىء من الحزم وغضب لندن على المذكرة إلا ان الوجه الثانى المذكرة زاد من تقارب بريطانيا للنحاس حيث وضح ان النحاس كان حريصا على ألا يتعرض التحالف الانجليزى المصرى لأزمة أخلاقية بالغة الخطورة عند عناصر معينة من الشعب المصرى . وان النحاس لم يتردد فى اعلان ارتباطه بقضية الديموقراطيات وأكد أن مصر تمد يدها للشعب الحليف وان الشرف يقتضى من كل مصرى ان يساعد الدولة الحليفة — بريطانيا ويشد أزرها وأن يتجنب بوجه خاص كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه « طعنة فى الظهر » وغداة دخول ايطاليا الحرب خرج الوفد بكلماته إلى حيز التنفيذ فمنذ ذلك الحين تغاضى الوفد عن المطالب المعلنة فى برنامجه وظل يعلن أنه يقف إلى جانب تقديم المساعدة المخلصة لبريطانيا فى اطار معاهدة سنة ١٩٣٦ فخففت هذه السياسة شكوك السفارة البريطانية وجعلتها فى الوقت نفسه تأخذ فى الاعتبار رغبات الشعب المصرى ،وبفضل هذه السياسة باتت بريطانيا مقتنعة

---

(١) مارسيل كولومب : تطور مصر (١٩٢٤ - ١٩٥٠) ترجمة زهير الشايب تقديم د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ط ١ القاهرة ١٩٧٢ ص ١٣٧ .

بأن الوفد هو الحزب الوحيد القادر على اقناع الرأى العام بتقبل الاجراءات التى تحتم الضرورة اتخاذها أثناء الحرب ولذا فانها لم تتردد فى أن ترغم الملك فاروق على اعادة النحاس باشا إلى الحكم مفضلة إياه على غيره من الزعماء حتى ولو كان فيهم من أعلن أنه مستعد لاعلان الحرب على المحور مساندة لبريطانيا .

هذا إلى جانب انه فى ذلك الوقت الذى تضخمت فيه سلطة القصر إزاء الوضع السياسى فى مصر ، كان الوفد وحده هو الذى يستطيع مقاومة تلك الموجة العارمة من الدعاية الملك [1] .

ولكن كان هناك تيارا فى وزارة الخارجية البريطانية يتمسك بالعداء التقليدى البريطانى للوفد ،ويعارض التقارب بين لامبسون والنحاس. إلا أن برقيات لامبسون إلى وزارة الخارجية جعلت الرأى الذى أبداه هو الرأى السديد وكان وقوف ايدن إلى جانب لامبسون له أثر كبير فى تنفيذ تهديد السفير بالقوة الجبرية .

---

(١) مذكرة موريس بيترسون بتاريخ ٢ فبراير للسفارة البريطانية(١٩٤٢)

تتابع الاحداث يوم ٤ فبراير

فى صباح ٤ فبراير طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين وسلمه انذار هذا نصه :

« Unless I hear by 6. P. H, that Nahas Pasha has been asked to form a cabinet his Magesty King Farouk must accept the consquences »

وترجمة الانذار :

إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث .

ولا بد ان السفير كان جاداً فى هذا الانذار.. فما سبق من البرقيات يؤكد أن النية كانت متجهة لتنفيذ هذا القرار حتى لو أدى الأمر إلى خلع فاروق .

وأسرع فاروق إزاء هـذا الانذار بدعوة الزعماء السياسيين وبدأ الاجتماع حوالى الساعة الرابعة بقاعـة مجلس البلاط فى قصر عابدين وحضر الاجتماع ١٨ زعيما ورئيس حزب وبعض الوزراء السابقين وبعض أعضاء هيئة المفاوضة فى معاهدة ١٩٣٦ وكان الحاضرون هم :

اصحاب المقام الرفيع :

١ — شريف صبرى باشا

٢ — مصطفى النحاس باشا

٣ — على ماهر باشا

واصحاب الدولة :

٤ — أحمد زيور باشا

٥ — اسماعيل صدقي باشا

٦ — عبد الفتاح يحيي باشا

٧ — حسين سري باشا

واصحاب المعالي والسعادة :

٨ — بهي الدين بركات باشا

٩ — الدكتور أحمد ماهر باشا

١٠— حافظ رمضان باشا

١١— محمد محمود خليل بك

١٢— توفيق رفعت باشا

١٣— محمد حسنين هيكل باشا

١٤— حافظ عفيفي باشا

١٥— علي الشمسي باشا

١٦— حلمي عيسى باشا

١٧— محمود حسن باشا — كبير المستشارين الملكيين

١٨— أحمد حسنين باشا .. الذى دخل مع الملك بمجرد أن تم جمعهم

ألقى رئيس الديوان بيانا حول تطور الموقف بين ٣ و ٤ فبراير وكيف طلب السفير مقابلة رئيس الديوان مرة فى ٣ فبراير وأخرى صباح ٤ فبراير قص ما دار بينه فى الجلستين [١] ثم قرأ عليهم نص الانذار البريطانى

---

(١) فيما يلى نص البيان الذى ألقاه حسانين باسم الملك . =

الذى سلمه لامبسون له صباح ٤ فبراير (صباح يوم الاجتماع) وختم حسنين

= عندما واجهت البلاد هذه الساعات الخطيرة التى يجتازها العالم ناديت ونادى الشعب معى بوجوب اتحاد الجميع لمواجهة الصعوبات التى تقوم فى طريقنا وكنت أرى أن أوقات الشدة يجب أن تعلمنا أن ننسى أشخاصنا وندفن الماضى لنبدأ عهداً جديداً نكون فيه كتلة واحدة وأمة واحدة ، ذلك لأنى أعلم أنه ما من خير أصاب هذه البلاد ألا وهى متحدة وما من شر أحاق بها إلا وهى متفرقة ..

وبدأت منذ أمس استدعى بعضكم وكنت عازما على أن استدعى البعض الآخر اليوم لأشرح لكم وجهة نظرى ولادعو الجميع إلى تأليف وزارة قومية وكنت أعتقد أن كلا منكم يضحى شيئا قليلا لتكسب البلد شيئا كثيرا وكنت على ثقة من أنكم ستلبون دعوتى فى الساعات الخطيرة يجب أن ننسى أشخاصنا ولا نذكر إلا بلادنا ..

ولكن قبل أن تبدأ المشاورات أمس (الثلاثاء) طلب إلى السفير البريطانى ظهر يوم الاثنين أن استدعى النحاس باشا وأكلفه أن يؤلف الوزارة أو أن أقبل من يقترحه النحاس باشا رئيسا للوزارة ..

وحدد السفير البريطانى الساعة الثانية عشر الثلاثاء موعدا استقبل فيه النحاس باشا ،فأجبت السفير على ذلك بأنى كنت قد قررت فعلا وقبل وصول هذا الطلب ان استدعى النحاس باشا ورؤساء الاحزاب والزعماء لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية وبذلك تحقق رغبة الشعب وتجمع مصر فى كتلة واحدة ، ووزارة واحدة .

وانتهت مشاورات أمس .. وعلى أثرها مباشرة طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره انه علم أن النحاس باشا رفض فكرة الوزارة القومية وطلب السفير من رئيس الديوان أن يرفع إلى نصيحة أن أكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية ..

فرد عليه رئيس الديوان قائلا : ان المسألة لا تزال تبحث مع النحاس باشا

البيان بدعوة المجتمعين ـ على لسان الملك ـ إلى تبادل الرأى فى هذا الموقف وقبل أن يترك الملك الموقف قال : لقد دعوتكم لتتداولوا فى الموقف بعد أن سمعتم الآن تفاصيل ما حدث وأطلب إليكم أن تقصدوا بمداولتكم إلى مصلحة مصر وحدها وألا تجعلوا لأى اعتبار آخر حساباً ..

« أنى مستعد فيما يتعلق بشخصى أن أضحى بكل شىء ، فلا شىء يعنينى غير مصلحة مصر وكرامتها وإستقلالها » .

وكما يقول الدكتور محمد أنيس أنه أى فاروق لم يكن جاداً فيما قال. وأنه كان يعتبر مظاهرة هؤلاء السياسيين كافية لمواجهة السفارة البريطانية . . وأغلب الظن أن حسنين هو المسئول عن هذا التقدير الخاطىء الموقف[١] .

ولنا وقفة قصيرة .. لماذا تأخر عرض الانذار على الزعماء من الصباح حتى الساعة الرابعة وهل كان هناك موقف مدبر للرد على السفير رغم أن السفير حذر حسنين فى مكالماته التليفونية وفى مقابلاته .. ورغم أن الانذار كانت

= ورؤساء الأحزاب وأن المباحثات جارية لتأليف وزارة قومية وأن الملك واثق من أن وطنية الزعماء ستتغلب على كل شىء وسيقبلون النزول على رغبة البلاد .

واليوم طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وسلمه أنذاراً ..

« إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة فان الملك فاروق يتحمل تبعة مايحدث » .

أنى دعوتكم اليوم لاستشيركم فى هذا الموقف وأننى واثق من أن رأيكم ستمليه عليكم الوطنية والحكمة وأنكم ستجلسون هنا بصفتكم مصريين وترجون الخير والكرامة والسعادة لهذه البلاد » ..

(١) د. محمد أنيس : ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ مرجع سابق ص ١٥ .

تنتهى مدته الساعة السادسة فان الاجتماع ، تم الساعة الرابعة .. أغلب الظن أن الملك وحسنين كانا يعلمان أن السفير غير جاد وأن ذلك الأنذار مجرد أنذار وأنه بمجرد تشكيل وزارة تعاون الانجليز فان السفارة سوف ترضخ . بدليل أن حكومة على ماهر ساعدت فى تنفيذ المعاهدة ثم الوزارة التى تلتها ثم وزارة حسين سرى .. وهكذا ولكن خاب فأل حسنين فى هذا الموقف وغادر فاروق القاعة وتحدث المجتمعون وكان أولهم مصطفى النحاس ، فأكد أنه لم يكن يعلم بما حدث ، وأنه يعترض على أقحام اسمه فى الأنذار البريطانى لكنه انقاذا للموقف يقبل تأليف الوزارة إذا طلب الملك منه ذلك .. ولكن ساد صمت . ثم تكلم أحمد ماهر فناشد النحاس أن يرفض تأليف الوزارة وقال النحاس مرة أخرى أنه يرفض قبول تشكيل الوزارة من أحد إلا الملك وحذر النحاس المجتمعين بأنه يشم رائحة الخطر فى صيغة الانذار ، وتكلم زيور فقال أنه ينصح بقبول الانذار ، وأن يشيروا على الملك بذلك وتقدم دكتور هيكل باقتراح تكوين وزارة قومية فرفض النحاس الاقتراح ، وتقدم شريف صبرى باقتراح تأليف وزارة إدارية تحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة وإذا فاز فيها النحاس ، بالأغلبية ألف وزارته الحزبية ولكن النحاس رفض كارفض اقتراحا أخر يقضى بأن يؤلف النحاس وزارة يشترك فيها كل حزب ولو بوزير واحد وتجرى هذه الوزارة انتخابات ومتى أسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية عدل النحاس وزارته وجعلها حزبية صرفة لكن النحاس رفض هذا الاقتراح أيضا[1] .

---

(١) د. محمد حسنين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية مرجع سابق ص ٢٣٧ .

وقد أثار النحاس سؤالا هاما هو :

كيف يعتبر دخول الأحزاب الأخرى معه فى الوزارة رفضا للانذار وعدم استسلام له ، بينما تأليف وزارة وفدية صرفة يعتبر استسلام ٠٠ وأخيراً اقترح حافظ رمضان رفض الانذار وعدم تشكيل حكومة على الاطلاق . ولكن انتهى الاجتماع بعد أن استغرقت المناقشات فى هذا الموضوع أكثر من ساعتين ووضح أن المناقشة غير منتجة ولا مجدية . ولهذا انتقل المجتمعون إلى الحل العملى لمواجهة الموقف ورأى المجتمعون أن الأنذار يتنافى مع إستقلال مصر وسيادتها ووضع فى ذلك قرار مكتوب ووافق النحاس على القرار ووقعه ، أما زيور فتردد فى للتوقيع حتى بعد أن وقع النحاس .

وكان هذا هو الاحتجاج الذى وقعه الزعماء ردا على الانذار البريطانى :

« أن توجية التبليغ البريطانى إعتداء على إستقلال البلاد ومساس بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل مايمس إستقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة » .. واقر الملك ماتم عليه الاجماع وأظهر إرتياحا لذلك .

ويحمل رئيس الديوان الاحتجاج إلى السفير البريطانى الذى يقول له ، أن ذلك ليس ردا على الانذار وأنه سيجىء — أى السفير — لمقابلة الملك فى الساعة التاسعة مساء[1] وحاول المجتمعون أن يستشفوا من حسنين

---

(١) على الجانب البريطانى أبرق السفير البرقية رقم ٤٨٦ إلى حكومته قائلا أنه إذا لم يصله رد حتى الساعة السادسة فسيطلب مقابلة فاروق وسيصحبه الجنرال ستون وستتخذ الاجراءات العسكرية الضرورية فى نفس الوقت وعند الوصول سيجبره على اعتزال العرش وسيكون أساس الطلب عدم (مسئوليته) وعدم =

مايكون قد فهمه ، لكن حسنين أكد أنه لم يستطع شيئا وقال حسنين أن الملك يأذن المجتمعين فى الانصراف على أن يترك كل منهم رقم تليفونه إذا اقتضى الأمر اجتماع جديد .

وفى مقابلة تمت عقب خروج الزعماء بين الملك وبين أحمد حسنين عقلة الفكر ، جاءت فى كتاب هيوم ماكليف الذى نشرت مجلة الهلال — بعض فصول منه(1) :

يقول فاروق لحسانين .. كم من الوقت يمكن للقاهرة الصمود ضد البريطانيين فأجاب حسانين « مدة ساعتين ياسيدى » فعاد الملك يسأل « كم من الوقت تستغرق محاولة للقبض علينا جميعا فكان الجواب » « ساعتان ونصف ياسيدى » واعتبرها فاروق نكتة سخيفة لكنها أوضحت حقيقة موقفة .

وقبل الساعة التاسعة مساء غادر لامبسون والجنرال ر . و . ستون القائد العام للقوات البريطانية فى مصر مبنى السفارة ويصحبتهما عشرون جنديا تم اختيارهم بدقة ، وبينما كانوا ينطلقون فى إتجاه القصر مروا بسيارات اللورى التى كانت تقل القوات وكانت متجهة أيضا نحو القصر

= صلاحيته وفشله تنفيذ المادة الخامسة من المعاهدة وإذا رفض فسيخلع وكان حسنين قد اتصل بالسفير فى تمام السادسة وقال له أنه سيحضر ومعه رسالة فى تمام الساعة السادسة والربع وهنا أبرق السفير أنه سيؤجل لقاء الملك حتى التاسعة مساء . .

(1) مجلة الهلال : أبريل ١٩٧٧ صفحات جديدة من الملف السرى للملك فاروق ،فصل من كتاب هيوم ماكليف فى كتابه «آخر ملوك مصر »ص ١١٣ .

فى نفس المسار وكانت الدبابات والمصفحات تتلمس طريقها وسط ظلام الليل وكانت أضواءها تومض ، بينما كانت تنتشر حول القصر وكان الجنود المزودون بالخوذات والمسدسات والرشاشات يتخذون مواقع لهم فى ميدان عابدين وفتحت بوابة القصر[١] وتقدم الرجلان إلى داخل الساحة الأمامية للقصر ثم انطلق السفير والجنرال والجنود المرافقون لهما صاعدين الدرجات مكتب الملك فتفرق رجال البلاط أمامهم وانطلق بعضهم إلى حجرة الملك حيث أخبروه بأنهم أصبحوا من كل جانب وبينما كان السفير والجنرال ستون فى الطابق العلوى كان هدير الدبابات والسيارات المدرعة التى كانت تتخذ مراكزها لتطويق القصر يسمع عاليا[٢] .

وحدث هرج فى داخل القصر بين الأعضاء مما أدى إلى تأخر إستدعاء السفير إلى غرفة الملك لمدة خمس دقائق وما أن هم السفير بالدخول تقدم منه ياور الملك وكبير الأمناء عندما شاهد الجنرال ثمانية ضباط يشهرون مسدساتهم اعترض على السفير وصاح قائلا : «ليس بهذه الطريقة ياسيد مايلز ليس بصحبة الجنود » .

---

(١) اختارت السلطات البريطانية رجالا مدربين من فرقة « أكتو » وأعطيت لهم الأوامر بالدخول من فوق أسوار عابدين واقتحام الأبواب وأن يتولوا حراسة الباب الرئيسى للقصر وكان يرافق ستون ضابطان أو ثلاثة من ضباط الاتصال . وقف واحد منهم خارج حجرة القاء كما وقف بقية الضباط فى مكان غير بعيد عن هذه الحجرة .

أنظر . محمد أنيس : المرجع السابق ص ٣٨ .

(٢) جاء على لسان حسن حسنى سكرتير الملك الخاص أنه قال أن الملك أعطى أوامره للحرس الملكى بنفسه عن طريق التليفون بعدم المقاومة حتى لا تراق دماء عبثا .

فما كان من لامبسون إلا أن أزاحه جانبا واندفع إلى داخل الحجرة بصحبة الجنرال ستون قائلا لكبير الأمناء (أنى أعرف طريقى) وأدرك فاروق أن ذلك الموقف لن يكون لقاء عاديا ، فسأل أن كان فى مقدور حسنين البقاء فى الحجرة فهز لامبسون رأسه موافقا ثم اندفع يتحدث فى الموضوع وقال للملك :

« أنه غير كفء وأنه عرض أمن مصر وسلامتها للخطر » وسحب لامبسون وثيقة التنازل عن العرش من جيبه وألقى بها أمام الملك مشيرا إلى أنه من الافضل لفاروق أن يوقعها إذا ما كان لا يرغب فى مزيد من الاضطرابات[1] .

فالتقط فاروق الورقة التى تتضمن صيغة التنازل ثم قال متسائلا :

« أنها لا تعدو أن تكون سوى قطعة ورق قذرة أليس كذلك[2] .

ومد فاروق يده ليتناول قلما من درج مكتبه ، وإنحنى فوق الورقة ليوقعها ولكن عندما تحركت يده للتوقيع أبدى حسنين حركة ما، إذ تقدم من الملك بسرعة وصاح بعدة كلمات باللغة العربية لم يفهمها السفير أو الجنرال، ونهض فاروق وقال وقد سالت الدموع من عينيه :

« ألا تعطيني فرصة أخرى ياسيد مايلز[3] » ا

---

(١) جاء فى مذكرات هيكل أن فاروق قال للسفير : أنت توافقنى على أنها وثيقة تاريخية خطيرة فليس يجوز أن تكتب على ورق عادى كهذا الورق المكتوبة عليه فيحسن أن أكلف من يكتبها على ورق لائق بأن أضع توقيعى عليه ..

(٢) الهلال : العدد السابق ص ١١٦ .

(٣) يذكر دكتور هيكل فى مذكراته أن نازلى شاركت حسانين وفاروق فيما يجب عمله قبل الانذار وأن فاروق نفذ بالحرف ما اتفق عليه بين ثلاثتهما .
مذكرات فى السياسة المصرية ص ٢٤١ ،

وتردد لامبسون .. لكنه كان قد وعد ليتلتون بأن فاروق لابدوان يعطى فرصة أخيرة إذا ماطلبها .

وأصر لامبسون على أنه يتعين على الملك أن يبعث باستدعاء النحاس فقال فاروق :

« سوف أبعث لاستدعائه فى حضورك ياسيد ماليز وأطلب منه تشكيل حكومة وهنا تحدث جنرال ستون للمرة الأولى فقال « طبقاً لاختياره الخاص » فطأطأ الملك فاروق رأسه ، وهكذا زالت حالة التوتر التى سادت الحجرة وقدم الملك السجائر للحاضرين وجلس الأربعة رجال يتحادثون فى غير كلفة عن أمور كثيرة باستثناء السياسة والحرب .

وخلت الصحف الصادرة فى اليوم التالى فى مانشيتات تتعلق بماحدث طبقاً لماقررته الرقابة .

ماذا كان تأثير هذه الأحداث على فاروق ٠٠ يقول هيوم ماكليف فى كتابه آخر ملوك مصر أنه لم يجلس مكتئباً بالقصر . . بل لقد عاد سيرته الأولى واحتفل بعد ذلك بأسبوع بعيد ميلاده وكأن شيئاً لم يحدث له أو لكرامته وبدأت نزواته الليلية تكثر لينسى ماحدث له وعندما عاد السفير إلى دار السفارة تلقى مكالمة من حسانين تعكس قلقاً حيث قال إذا كان من الممكن سحب القوات لأن جميع المنافذ إلى القصر سدت ولا يستطيع أحد الوصول بما فى ذلك النحاس..وبعد ذلك سحب السفير القوات وبدىء فى استدعاء الزعماء وفى تمام الساعة العاشرة مساء اكتملوا جميعاً ليبدأ الاجتماع الثانى بالنسبة لهذا اليوم العصيب .

وفى هذا الاجتماع قال الملك :

« أعتبر أنه لم يحصل شيء فى هذا اليوم وأن كل ماحصل كأن لم يكن أو هو لم يكن وأنى أكلفك يانحاس باشا بتأليف الوزارة وأطلب إليك أن يكون حكمك قوميا لاحزبيا » .

فقال النحاس :

اسمح لى أن أقول أنى لاأستطيع تأليفها يامولاى . . .فقال الملك

أمرتك أنا الملك .. فقال النحاس

لااستطيع ياجلالة الملك .. فقال الملك

أنت تستطيع وتعتبر أنه لم يحصل شيء

فقال النحاس ..

ماهى الظروف التى دعت إلى تغيير هذا الموقف ؟ .

فقال الملك ـ آمرك

فرد النحاس .. اسمح لى ألا أقبل وعلى الخصوص فقد تعهدنا أنه إذا دعى أحدنا إلى تأليف الوزارة لايقبل ولوكان ذلك من جانب جلالة الملك .. وطلب النحاس معرفة الظروف . . . .

فقال الملك أنه صاحب الشأن وأنه لازم يؤلفها الليلة .. ويذهب الليلة إلى السفير. فقال النحاس :

مستحيل أن أذهب ..

فقال أحمد ماهر :

أن قبل يكون ذلك على أسنة رماح الانجليز .

فقال النحاس : موجها كلامه لأحمد ماهر . .

أخرس .. أنتم الذين جئتم على أسنة الانجليز ووصلتم البلد إلى هذه الحالة ..

وأنهى الملك المناقشة وقال للنحاس : أنزل من هنا على السفير . . وذهب النحاس إلى دار السفارة ليحتج عليها[1] ..

وفيما يلى نص الأمر الملكى الخاص بتشكيل الوزارة النحاسية فى ٤ فبراير ورد النحاس عليها ونص الخطابين المتبادلين بين النحاس باشا والسفير البريطانى .

الأمر الملكى رقم ٦ لسنة ١٩٤٢ الصادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارء وهذا نصه

عزيزى مصطفى النحاس باشا ..

يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الرأى وسداد التدبير وقوة الاخلاص أن أسند إليكم رياسة مجلس وزرائنا .

أن مصر وطننا العزيز لاحوج ماتكون فى هذه الأونة الدقيقة إلى تضافر وضم الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وإنكار الذات فى سبيل حفظ كيانها وأعلاء شأنها ورفاهة شعبها وذلك ماأرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع اللاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به . . والله يوفقنا جميعا إلى العمل لما فيه أسعاد البلاد والأمة ..

صدر بقصر عابدين فى ١٨ المحرم ١٣٦١

٤ فبراير ١٩٤٢

فاروق

---

(١) شهادة مصطفى النحاس فى قضية اغتيال أمين عثمان

محسن محمد : المرجع السابق ص ٢٥٦ .

خطاب حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ردا على تـكليف جلالة الملك له بتـكليفه بالوزارة :

« ياصاحب الجلالة :

تفضلتم جلالتـكم فعهدتم إلى مهمة تأليف الوزارة فى هذه الظروف الخطيرة وابيتم إلا أن تزيدونى شرفا فوق شرف بأن أعربتم بلسانـكم الـكريم المرة بعد المرة والـكرة بعد الـكرة ، عن ثقتـكم فى وطنية هذا الضعيف وإنـكاره لذاته مؤكدين أن هاتين الصفتين الـكريمتين اللتين شاء فضلـكم أن تسندوهما إلى تقضيان على بأن أتقدم لانقاذ الموقف واتحمل مسئولية تطورات علم الله أنه لم يكن لى يد فيها بل جلبها على البلاد غيرى بأعماله أو بأهماله فأصبح من واجبى كمصرى و كوطنى إذا اتسعت لذلك جهودى أن أنقذ البلد من نتائجها واجنبها وزرها بعد إذ ظهرت بوادرها وتـكررت نذرها .. قدرت المسئولية ووزنت عبء أثقالها فرجحت أمام عينى كفة ضعفى عن إحتمالها فاعتذرت عن قبول الوزارة فأصررتم فزادنى أصراركم على الثقة بى خشية من الثقة بنفسى ،ولـكننى إزاء أمركم الصادر إلى باسم العرش ومصر قبلت وعلى الله توكلت وكان أول عهد أخذت به نفسى أن أحاول إنقاذ البلاد من خطورة الموقف الأخير فأخطوا خطوة عملية حاسمة فى هذا السبيل قبل المضى فى تأليف الوزارة بل كشرط أول اشترطته على نفسى للسير فى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لايكفى فى معالجتها كلمة أقولها أو صيحة أرسلها أو وعود أبذلها بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تؤتى البيوت من أبوابها فيصدر تصريح من الجانبين يحفظ للوطن إستقلاله وحقوقه وتقطع لنا الحليفة عهدا رسميا يمحو ماعكر صفو الجو بين الحليفين ..

وتحقيقاً لذلك اجتمعت بسعادة السير « مايلز لامبسون » السفير البريطاني في مصر وأوضحت له وجهة نظري التي بها وحدها تصان حقوق الوطن وتتوطد صلات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا فلقيت من سعادته رغبة صادقة وأكيدة في تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين . ومعاملة مصر معاملة الند للند من غير مساس باستقلالها وحقوق سيادتها أو تدخل في شئونها وبخاصة تكوين أو تغيير وزارتها » .

مصطفى النحاس

من النحاس باشا إلى السفير البريطاني

Excellence,

T,ai été chargé de la mission de former le Ministére, et j,ai accepté cette mission. venant de Majesté le Roi dans l,exercir de ses deroits constitutionnels.

Il est est bien entendu que J'accepte cette mission sur la base que ni le traite Angelo — Egyptien ni la situation de l,Egypte comme un pays souverain et independant ne permettent a l.allieé d,interveni dans les affaires interieurs du pays et nocomment dans la formation et elemissions des minsteres .

J, espere Excellence, que vous aurez l,amalilite de confirmer cette lettre dans la sus dit ses resserrant lusi les liens d,amiteé et de respect mutuels consacrés mar le Treité .

Veuillez ofreer Excellance l,axpression de ma mlus haute consicloratiou .

Moustapha El — Nahas

Le Caire 5 Feverier 1942 .

Son Excellenes

Sir Miles Lampson G.G.H.B.

M.V.O Ambassadeur de sa Majesté Britannique en Egypte Le Caire.

وفيما يلى ترجمة الخطاب السابق

« ياصاحب السعادة ..

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لاالمعاهدة البريطانية المصرية ولامركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .

أنى أومل ياصاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ماتضمن خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقا لنصوص المعاهدة .

وتفضلوا ياصاحب السعادة بقبول فائق الاحترامى »

٥ فبراير ١٩٤٢

مصطفى النحاس

إلى حضرة صاحب السعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر — القاهرة .

فيما يلى رد السفير البريطانى :

British Embassy

Cairo, 5th February 1942 .

Excellencey,

I have the honour to confirm the point of view expressed in yonr Excelleney,s letter of to day,s date, and to assuré your Excellency that the policy of His Majesty s Government is to secure sincere collaboration with the governm ent of Egypt as an independant and allied country, in the exec-ution of the Anglo — Egyptian Treaty with — out interferen-ce in the interval affairs of Egypt, or the composition or change of her government .

I avail myself of this opportunity to convey to your Excellen-cey the assurance of my high consideration.

Miles Lampson

His Excellency

Moustapha El Nahas Pahas PrimeiMinistar, Cairo .

وفيما يلى ترجمة الخطاب السابق

ياصاحب المقام الرفيع

لى الشرف أن اؤيد وجهة النظر التي عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم ، وأن اؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو غيرها . .

وأنى لانتهز هذه الفرصة لاؤكد لرفعتكم فائق إحترامى ،،،

٥ فبراير ١٩٤٢

مايلز لامبسون

الفصل الثاني

كيف تناولت الصحافة المصرية الحادث

(أ) المرحلة الأولى عام ١٩٤٢ (فبراير)

(ب) المرحلة الثانية عام ١٩٤٥ (نوفمبر)

١ — صحافة الوفد والحادث .

٢ — صحافة الأقليات والحادث .

(ح) المرحلة الثالثة عام ١٩٤٧ (ديسمبر)

١٩٤٨ (يناير)

حادث ٤ فبراير والصحافة المصرية

نظراً لأن ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ / ١٩٤٥) والتي حدث خلالها الحادث كانت تستوجب فرض الرقابة على الصحف ، لذلك سنجد أن الجرائد فى حين وقوع الحادث لم تغط إلا سطحيات الموقف مع وصف عام لكل ما حدث [١] ولم تكن هناك أية اشارات عن وجود أزمة وزارية بين القصر وحسين سرى فى الأيام السابقة على وقوع الحادث ... بل ان الصحف عندما نشرت نبأ استقالة الوزارة أتت بالخبر فى شكل يدل على أن الوزارة فجأة اجتمعت قبل موعدها وأنها ألغت جدول أعمالها [٢] .

ولكن بعد استقالة الوزارة بدأت بعض الصحف تنشر عن المشكلات التى واجهت الوزارة (وزارة حسين سرى) وبخاصة المشكلات التموينية وأزمة الثقة بينها وبين القصر .

---

(١) يقول د . محمد حسين هيكل « لقد ذهبت إلى نادى محمد على وقضيت به مع بعض من حضروا هذه المأساة إلى ساعة متأخرة من الليل . وجفا النوم تلك الليلة مضجعى إلى مطلع الصبح . وقرأت صحف الصباح ألتمس تصويرا ولو موجزا لما حدث ، فاذا الرقابة قد منعت نشر أى شيء عنه أكثر من أن الملك عهد إلى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة » ذلك هو وصف شاهد عيان عن ما نشرته الصحف للحادث .

أنظر : د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ مرجع سابق ص ٢٤٣ .

(٢) أهرام يوم ١٩٤٢/٢/٣ فى مقال بعنوان استقالة وزارة حسين سرى باشا مقدمات ونتائج أمس واليوم وغدا .

وبالنسبة للحادث نفسه فقد اقتصرت هذه الاشارات على وصف تكليف الملك للنحاس بالوزارة ، وأن النحاس قبلها ، وأنه قد حدث نوع من الاجتماع يشتم منه شبه تدخل من السفير البريطانى فى شئون مصر الداخلية . ونشرت جريدة الأهرام صورة الخطابين المتبادلين بين مصطفى النحاس وبين مايلز لامبسون السفير البريطانى الأول باللغة الفرنسية والثانى باللغة الانجليزية [١]

وعدا ذلك فانه لم يحدث تعقيب أو تحليل لما حدث . إلا وأن الصحف بالطبع نشرت المرسوم الملكى الخاص بتأليف الوزارة النحاسية . وهناك صحيفة واحدة فقط أو اثنتان هما المصرى والأهرام نشرتا أن السفير البريطانى لما ذهب لمقابلة الملك كان معه الجنرال (ستون) قائد القوات البريطانية فى مصر ولم تزد على ذلك [٢] .

ولكن حدث فى الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ أن ألقى النحاس باشا خطابا شاملا فى النادى السعدى . وكان الوفد خارج الحكم وفجر النحاس فى هذا الخطاب الكثير مما يثار حول موقفه فى ٤ فبراير .

ومن البداية لنا ملاحظة هنا هى أنه لو أن الرجل أحس فعلا أنه مدان لكان قد سكت وما تكلم . ولكنه هو الذى بدأ بالكلام وهو الذى أعلن حقيقة ما جرى فى ذلك اليوم ودوره فيه . وهذه نقطة تحسب للنحاس وليس عليه . وبعد هذه الخطبة انطلقت الصحافة المصرية من وفدية وغير وفدية فى معركة صحفية وتعليقات وتحليلات لما حدث فى ذلك اليوم وظهر واضحا

---

(١) الأهرام يوم ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(٢) المصرى يوم ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .

محور البلاغ والمصرى من جانب يؤيد ويدافع عن موقف الوفد وجبهة غير معلنة من السياسة والدستور والكتلة ضد الوفد . ووقف الأهرام كعادته محايدا ... وكانت أخبار اليوم لها نصيب كبير فى المعركة كما شاركت بعض المجلات بالرأى والتحليل مثل صحيفة الرأى العام [1] ومجلة آخر ساعة ومجلة روز اليوسف . وظهر كتاب عظام كانت لهم كلمات رائعة مثل الأستاذ العقاد ، حافظ محمود ، ونشر محمد محمود خليل مذكراته عن يوم ٤ فبراير على صفحات الصحف . وفوق ذلك كله بدأ شهود العيان يتكلمون . وظلت المعركة حامية الوطيس . كتبت فيها المقالات والتحليلات والمذكرات وتبودلت فيها الشتائم والاهانات وظهر فيها التحدى واضحا كما كيلت الاتهامات. وبشكل متعمد بعيد عن الواقع ضد النحاس حتى لقد سموا مصطفى النحاس (جلاد الوطنية) .

وكان مما زاد فى اشتعال النار لهيبا أن الرجل الثانى مع النحاس فى حادث ٤ فبراير ونقصد به مكرم عبيد كان قد انفصل عن النحاس وأصبح عدو الوفد اللدود ... وعلى صفحات جريدته الكتلة بدأ يكيل التهم ومن موقع الحقد الشخصى حتى لقد طمس الكثير من الحقائق بعد أن وضع نفسه فى خدمة سيده الجديد وهو الملك فاروق .

أما المرحلة الثالثة والتى تفجرت فيها مرة أخرى وقائع الحادثة فقد جاءت ضمن ما نشرته الصحافة فى ديسمبر ١٩٤٧ عندما أدلى النحاس باشا

---

(١) صحيفة الرأى العام (كانت سياسة أدبية اجتماعية) كان يصدرها ويدير سياستها أحمد قاسم جودة وصاحب الامتياز ورئيس التحرير عبد العليم المهدى وكانت تصدر أسبوعيا .

بشهادته فى قضية اغتيال أمين عثمان وان كانت أقوال النحاس ثابتة فى أنه لم يحدث بينه وبين الانجليز أى اتصال قبل تشكيله الوزارة ولكن أضيفت بعض التعليقات إلا وأن ذلك لم يضف جديدا على ما سبق وأن أثير .

وفى ضوء التقسيم الثلاثى السابق نبدأ بالكلام عن المرحلة الأولى .

الصحافة المصرية وحادث ٤ فبراير .. ما نشر فى المرحلة الأولى ·-

فى ١٩٤٢/١/٧ نشر الأهرام تحت العنوان التالى [١] :-

« وقف العلاقات السياسية بين مصر وحكومة فيشى » وقد جاء فى هذا المقال أن مجلس الوزراء فى اجتماعه يوم ١٩٤٢/١/٦ وافق على مذكرة لوزارة الخارجية بوقف العلاقات السياسية بين مصر وحكومة فيشى . وأن وزارة الخارجية المصرية استدعت المسيو (بوتزى) وزير فرنسا المفوض فى مصر حيث أبلغه صليب سامى وزير الخارجية قرار الحكومة المصرية فى هذا الشأن [٢] .

وعلقت صحيفة الأهرام على هذا الخبر قائلة « أنه مما يذكر موضوع هذه العلاقات كان محل بحث الدوائر المختصة طوال الأشهر الثلاثة الماضية ·

وهكذا أفصحت جريدة الأهرام على أن موضوع قطع العلاقات مع حكومة فيشى ليس وليد التاريخ المذكور ·ولكنه منذ فترة تزيد على شهور ثلاثة وكما مر بنا أن الأزمة الرئيسية التى تعرضت لها حكومة حسين سرى وجعلها تفقد ثقة الملك إلى درجة أن الملك أصدر أوامره لوزير الخارجية بأن يقيم فى منزله ،ولا يمارس أعمال وزارته وأن أزمة فيشى كانت نهاية

---

(١) الاهرام فى ١٩٤٢/١/٧ ص ٥ ·

(٢) البلاغ مساء الخميس ٨ يناير سنة ١٩٤٢ ·

حكومة حسين سرى ويلاحظ أن الذى نشر فى الصحف فى تلك الأيام كان صحافة تسجيل وليس صحافة رأى ، بمعنى أن الخبر هو الذى سيطر وليس المقال وأنه لم يخرج مقال يقول مثلا أنى أعترض أو لماذا يحدث ذلك . وفى ١٩٤٢/١/٩ تنشر الأهرام خبرا وتسجيلا عن الموضوع ذاته تحت عنوان « بعد وقف العلاقات مع فيشى ... البواعث التى انتهت بهذا القرار »[1]، وقد جاء فى هذا الخبر أن مصدرا مسئولا فى وزارة الخارجية أدلى ببيانات فى هذا الصدد يؤخذ منها ما يأتى : —

على أثر قيام الحرب بين ألمانيا وبريطانيا قررت الحكومة المصرية قطع علاقاتها السياسية مع حكومة الريخ ، ولما قامت الحرب بين ايطاليا وبريطانيا قررت مصر كذلك قطع علاقاتها مع حكومة روما ، واتبعت ذلك الأمر مع سائر الحكومة التى أصبحت فى حالة حرب مع بريطانيا ، فقطعت علاقاتها مع اليابان ورومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندا .

وجاء فى تصريح وزارة الخارجية المصرية والذى نشرته الأهرام أن حكومة فيشى لم تكن فى حالة حرب مع بريطانيا ولكنها تعاونت مع حكومات المحور فى حربها ضد بريطانيا بطرق مباشرة وغير مباشرة واعتبرت بريطانيا أن استمرار العلاقات بين مصر وفيشى يتنافى مع روح المعاهدة الانجليزية المصرية ، وطلبت الحكومة البريطانية من حكومة حسين سرى ذلك وبررت هذا بأن موظفى حكومة فيشى يقومون بأعمال تتنافى مع سلامة الجيوش البريطانية فى مصر . واحتوى التصريح على ما قامت به حكومة مصر من اجراءات ضد هؤلاء الموظفين فاعتقلت البعض ورحلت البعض

---

(١) الاهرام فى ١٩٤٢/١/٩ ص ٤ .

الآخر ، ولكن الحكومة البريطانية تعتبر أن ذلك اجراء غير كاف وتطلب قطع العلاقات السياسية مع حكومة فيشى لأن اعتقال موظفى حكومة فيشى وترحيلهم واستبدالهم ، لا يغير موقف هذه الحكومة وواضح من التصريح مدى التدخل البريطانى فى شئون مصر وتسيير دفة سياستها الخارجية ولعل ذلك يؤكد أن مصر خلال الحرب العالمية الثانية لم تكن قط على الحياد بل كانت فى دائرة الارتباط ببريطانيا ... وان اعلان الحرب على المحور لم يكن إلا اجراء شكلى فقط .

ولكى تغلف وزارة الخارجية تصريحها بنوع من الاستقلالية قالت انها لكى تقضى على أسباب شكوى بريطانيا قررت انهاء التمثيل السياسى لحكومة فيشى فى مصر أى وقف التمثيل الدبلوماسى وليس قطعه . . . « وكانت الفكرة تختلف عن المفكرات الأخرى إذ ليس فى المفكرة أية اشارة إلى أن الحكومة المصرية قد قررت اتخاذ أى اجراء نحو الفرنسيين وأموالهم فى حين نص صراحة فى المفكرات الأخرى على اعتقال رعايا الدول المعادية لبريطانيا ووضع أموالهم تحت الحراسة [1] .

ولكن يلاحظ على الصحافة المصرية فى ذلك الوقت أنها لم تذكر شيئا عما دار داخل وزارة حسين سرى وكيف أن هناك مجموعة من الاعتراضات أثارها الدكتور هيكل وزير المعارف فى الوزارة بخصوص الطلبة المصريين

---

(١) جاء فى أهرام ١٩٤٢/١/١٧ أن حكومة فيشى طلبت من حكومتى البرازيل وسويسرا أن تتولى احداهما الاشراف على المصالح الفرنسية فى مصر وقد تقرر — طبقا لما نشر فى أهرام ١٩٤٢/١/١٨ ص ٤ أن حكومة سويسرا ستشرف على مصالح فرنسا فى مصر وأنها نفس الحكومة ستشرف على مصالح مصر فى فرنسا (أهرام ١٩٤٢/١/١٩) ص ٤ .

إلى جانب المعارضة التى قادها صدقى باشا فى البرلمان ضد فكرة هذا القطع للعلاقات ... أى أن الصحافة المصرية لم تذكر شيئا عما كان يدور وراء الكواليس بخصوص هذا الحادث ، إلا بصورة عابرة[1] . عندما ذكرت بعض الصحف بدون تفاصيل — اعتراض بعض النواب على قطع العلاقات مع فيشى ، وإذا كنا نعتبر أن فشل حكومة حسين سرى فى حل المشكلات التموينية والأزمة الاقتصادية إلى جانب أزمة حكومة فيشى هى دواعى استقالة وزارته ونشوب أزمة ٤ فبراير فانه يجب أن نتكلم عما جاء فى الصحف خاصة بالأزمة التموينية .

فقد نشر الأهرام فى ١٩٤٢/١/٣١ فى العمود السادس على نصف عمود عنوان (الطبقات الفقيرة ، السعى لتخفيف متاعبها) لقد تكلم الأهرام عن المتاعب الصحية والاقتصادية بسبب الغلاء وضيق ذات اليد وازدياد الحاجة إلى الملابس الصوفية ومواد التدفئة وبؤس حياة العمال وارتفاع أسعار المنسوجات المحلية .. وكان ذلك الكلام عن الاسكندرية وهى أعلى مستوى من غيرها فما بالك بالمدن المصرية الأخرى[2] .

ولقد كانت هناك بعض عناوين للصحف المصرية ولكنها ضيقة وصغيرة ومنزوية ... إلا أنه بقدر ما كانت تسمح به الرقابة فان الصحافة المصرية كانت تنشر أخبار عن مشاكل التموين ، وعن مشاكل الزراعة وتوفير الحبوب[3] . ولقد أثارت بعض الصحف المصرية بعض القضايا الداخلية التى

---

(١) أهرام يوم ١٩٤٢/١/١٥ ص ٣ ، ص ٥ .
(٢) أهرام ١٩٤٢/١/٣١ ص ٤ .
(٣) أهرام ١٩٤٢/١/١٤ ، أهرام ١٩٤٢/١/٥ .

كانت تناقش فى مجلس النواب من ذلك موضوع استقالة عبد الحميد بهجت بدوى وزير المالية فى حكومة حسين سرى وصدور مرسوم ملكى بأن يتولى حسين سرى الوزارة بصفة مؤقتة ، وقد سخر فكرى أباظه من هذا المرسوم المؤقت [١] لأنه أصبح بذلك يتولى الوزارة ، الحاكم العسكرى ووزير المالية ، وزير الداخلية ولقد أتيحت للصحافة ابتداء من ١٩٤٢/١/١٥ أن تعبر عن جزء كبير من مناقشات مجلس النواب العلنية فتكلمت مثلا الأهرام عن موضوع رغيف الخبز على أنه محور سياستنا التموينية [٢] ومع ذلك فاننا لا نجد فى أهرام ١٩٤٢/٢/١ أى خبر عن الوزارة أو احتمالات الاستقالة. فمثلا الأهرام فى هذا اليوم يحتوى فى صفحتيه الثانية والثالثة خطب تأبين محمد محمود باشا وبعض الأخبار الداخلية العادية فى الصفحة الرابعة والصفحة الأولى كانت مخصصة للاخبار الخارجية وفى أهرام ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ لم يكن هناك ما يدل على احتمال نشوب أزمة وزارية .

ولكن على عكس الأهرام فان المصرى يكتب فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ص ٤ عن الموقف السياسى قائلا فى عنوان كبير « رئيس الوزراء عند رئيس الديوان » [٣] . السفير البريطانى عند رئيس الوزارة .

وجاء فى هذا الموقف السياسى بأنه قد جرت مقابلات مختلفة وزيارات

---

(١) الأهرام ١٩٤٢/١/١٥ ص ٥ .

(٢) الأهرام ١٩٤٢/١/١٦ ص ٤ ، السياسة الاسبوعية ١٧ يناير ١٩٤٢ العدد ٢٥٤ السنة ١٥ ص٦ مقالا عن المحتكرون المستغلون وارتفاع أسعار الحاجات وموقف الحكومة من هذه الأزمة الخانقة .

(٣) المصرى ١٩٤٢/٢/٢ .

تلفت النظر وجرى بعضها فى الدور ، وقد كان المصرى ذكيا إذ قال أن رئيس الديوان زار رئيس مجلس النواب ورئيس الحزب السعدى وأنهـا تمت فى منزل دكتور أحمد ماهر لمرضه فان الزيارتين الأولتين تدعوان إلى اعتقاد أنهما جرتا مفاجأة ـ لأسباب طارئة ـ أو على الأقل لأمور مستعجلة لا يسعنا الاشارة اليها الآن ، والمنتظر أن تعلق أسبابها ونتائجها اليوم أو غدا ويذكر المصرى أن حسين سرى زار أحمد محمد حسنين فى منزله بالجيزة واجتمع به وقتا طويلا وعدد المصرى مقابلة حسين سرى لمحمد حسين هيكل وزير المعارف ثم تقابل حسين سرى مع كبار موظفى الداخلية وعرضوا عليه بعض المسائل الهامة وفى المساء تمت زيارة بين حسنين وأحمد ماهر ويذكر المصرى أنه فى تمـــام الساعة ٩٫٣٥ من مساء أول فبراير وصل لامبسون إلى دار حسين سرى فى الزمالك واجتمع معه مدة نصف ساعة حيث انصرف فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة مساء [١] .

وتطالعنا جريدة الأهرام فى ١٩٤٢/٢/٣ . بمقال « ماهى الوزارة التى تريدها الأمة » ويعلن الأهرام عن استقالة وزارة حسين سرى وقد اجتمع الوزراء نصف ساعة وصرح راغب عطيه بك وابراهيم دسوقى أباظه باشا قالا جوابا عن أسئلة الصحفيين « ان الوزارة لم يعد فى وسعها العمل فى هذا الجو » .

ويواصل الأهرام نشر بعض الأخبار فى داخل هذا الخبر منها مثلا زيارة السفير البريطانى لقصر عابدين ومقابلته الملك لمدة ½ ساعة ثم جلس بعد ذلك مع حسنين لمدة طويلة . وكان تعليق الأهرام على الوزارة أنها قد

---

(١) المصرى : ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ص ٤ ، البلاغ : ٢ فبراير ١٩٤٢ ص ٤

أمضت ١٤ شهراً اضطلعت خلالها بكثير من المهام وأتمت خدمات عديدة للبلاد مؤيدة من جلالة الملك ومن البرلمان وأنه قد آن لرئيسها أن يركن إلى الراحة من عناء الأعمال [1].

ويتضح لنا أن النقد يكاد يكون معدوما فلم تذكر الأهرام شيئا عن حقيقة ما كانت تعانيه البلاد من أزمات ، وأن هناك خلاف بين الوزارة والملك حول قطع العلاقات مع حكومة فيشى ... وقد ذكرت الأهرام نبأ اتصال اسماعيل تيمور الأمين الأول بالنحاس بعدظهر يوم ٢ فبراير فى قنا ، ونبأ آخر لمقابلة الملك فى الساعة ٣ من مساء ٣ فبراير وتكلمت الأهرام عن عدة اجتماعات ومشاورات تجرى فى القصر ... ولكن لم تتحدث الصحيفة من قريب أو بعيد أن هناك أزمة وإنما اعتبرت الموضوع مجرد شيء عادى لتكوين وزارة . ولعل الأهرام كانت حريصة فى كلمتها فقد قال : —

« هذا بعض ما يتيسر ذكره الآن عما جرى أمس وقبله ومما ينتظر حدوثه اليوم ولا شك أن ما ذكرناه لا يشفى غله ولا يساعد على تكوين حكم صادق على أمسنا ، ولا على التنبؤ عن غدنا » ويواصل الأهرام كلماته بقوله (وعلى كل إذا كان كثيرون يعرفون تفصيل المقدمات فقليلون هم العارفون بما تنتهى اليه الاستشارات التى تتم اليوم لتحضير الغد » . ولعل كلمات الأهرام تعبر عن وضع الصحافة بذلك الوقت ... فلم يكن باستطاعتها أن تعط معلومات تساعد على تكوين رأى عام أو تشفى غليل متعطش لمعرفة . ومع ذلك فاننا نجد نوعا من المحاولة للتنبؤ بما سيكون عليه الحال فى المستقبل فتقول الجريدة : —

---

(١) أهرام : ١٩٤٢/٢/٣ ص ٤ .

« ولا نعد الحقيقة إذا قلنا أنه قلما أهتم الرأى العام بالاتجاه إلى تأليف وزارة اهتمامه بالاتجاه إلى كيفية تأليف وزارة اليوم وهذا طبيعى وكان غير طبيعى أن يكون الأمر خلاف ذلك نظراً لدقة الموقف . . . وليس فى استطاعتنا الاجابة عن أسئلة السائلين وارضاء لهفة المتطلعين إلى معرفة تأليف الوزارة لأن البت فى ذلك متوقف على رأى جلالة الملك بعد إستئناسه برأى الزعماء ورجال الدولة » .

وتحاول الاهرام أن تتنبأ بمن سيقوم بتأليف الوزارة فتحصرها فى البداية فى أحد زعيمى الحزبين الموجودين فى مجلس النواب ، ثم تقول أما فى حالة وجود وزارة محايدة فان المرشحين كثيرون . أما إذا مهدت السبيل لوزارة قومية أو وفدية فمفهوم من الذى يتولى رياستها . وأن دلت هذه الظنون على شىء فانما تدل على أن الأهرام وهى الجريدة المحايدة والبعيدة عن نطاق السيطرة الحزبية كانت بعيدة عن مسرح الأحداث فما بالك بالصحف الأخرى .

على أن الأهرام يحاول جاهدا فى تعليق من عنده التعبير عن نوع الوزارة التى يريدها الشعب وأنها وزارة تؤكد تفاهم الجميع من أجل خدمة مصر وتحقيق أمانيها ويختم الأهرام كلماته بقوله :

« ما أحوجنا أن نكون أقوياء فى وقت تتصارع فيه القوى المعنوية المادية لانتصار الحق وخذلان الباطل .

ونشرت البلاغ يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ صورة للموقف الوزارى بعد استقالة حسين سرى وجاء فى هذا المقال كيف أنه حدثت إتصالات تمهيدية بين السعديين والدستوريين تمهيـــــدا للمقابلة الملكية فى هذا

اليوم[1] وجاء فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى البلاغ أيضا أن الرغبة بين الزعماء هى تأليف وزارة قومية وأن هناك إجماع بين الأحزاب البرلمانية على بقاء النظام النيابى الحاضر[2] . ثم قالت البلاغ فى نفس العدد « أن الوحدة هى رغبة الملك والشعب فهل يحققها زعماء مصر[3] . وفى البلاغ يوم ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ جاء عنوان ضخم فى صدر الصفحة الأولى (مصطفى النحاس باشا) يؤلف اليوم وزارته الجديدة « ولم تذكر الجيدة شيئا عن أحداث اليوم السابق ولكنها فى طى سطورها نشرت أن السفير البريطانى والجنرال ستون القائد العام للجيوش البريطانى فى مصر قد اجتمعا سويا[4] .

ولكننا نفاجىء فى المصرى بنشر بعض ماتردد من أشاعات وقد عالجت المصرى الموضوع بذكاء حيث قالت[5] :ـ

« من مراسل المصرى

تلقت صحف لندن وشركات الأخبار الكبرى من مراسلها فى القاهرة ، أنباء عن الحوادث الأخيرة فى مصر وأيضا حول ماقيل فى شأن تدخل بريطانى فى شئون مصر الداخلية. وتتلخص هذه الايضاحات فى أن بريطانيا العظمى حاربت أكثر من عامين تلك الدول التى إستمرت مدة طويلة فى الماضى تدعى العدالة . . . وقد نجحت القوات البريطانية فى أنقاذ من مصر

---

(١) البلاغ : مساء ٣ فبراير سنة ١٧٤٢ ص ٤ .

(٢) البلاغ : مساء ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ص ٣

(٣) البلاغ : العدد السابق ص ٥ .

(٤) البلاغ : مساء ٥ فبراير ١٩٤٢ ص ١ ، ٥ .

(٥) المصرى : الجمعه ٦ فبراير ١٩٤٢ :

من معاناة الفظائع التى أوجدها الاحتلال الألمانى والإيطالى فى كثير من البلدان ... ويجب أن يكون من الواضح أن حليفة مصر فى مثل هذه الظروف لاتستطيع أن تقف غير مكترثة بالحوادث التى وقعت فى الأيام القليلة ... أنها لاترغب فى التدخل فى شئون مصر الداخلية ولكنها لاتستطيع أن تسكت عن موقف إذا ترك له العنان لم يكبح ... يعرقل سير الحرب ويؤخر ذلك النصر الذى يتوقف عليه وحدة إعادة حريات الأفراد والأمم وصونها . وقد وجهت بريطانيا العظمى بوصفها حليفة مصر أن من واجبها تقديم نصيحة معينة عقب إستقالة حسين سرى . ولما كانت بريطانيا واثقة من أن السواد الأعظم من الشعب المصرى مخلص لمعاهدة التحالف الانجليزى المصرى . وللمبادىء الديمقراطية فقد اتجه مسعاها إلى أن تضمن بأقل ما يمكن من التأخير تأليف حكومة قوية ثابتة حائزة لأكبر قسط من تأييد الشعب لها ، متمسكة بمعاهدة التحالف وعاملة بأقصى جهدها بروح المعاهدة ونصها على مساعدة الدول للديموقراطية » .

وهذه هى أول أشارة عن حدوث تدخل ولكن لم تتضح صورة هذا التدخل البريطانى الا فى شكل نصيحة .

وفى نفس جريدة المصرى ، نفس العدد نشرت الجريدة كلمة لمصطفى النحاس كان قد ألقاها فى النادى السعدى يوم ٥ فبراير جاء فيها ، أنه يشكر للشعب هذه الحفاوة الكريمة لأن الوزارة الوفدية من الأمة وإلى الأمة . . أن تألمت الأمة تألمت لآلامها وأن أحست الفرح أحسته مثلها ، وهذا هو سر الثقة التى ربطت بينهما بعروة ليس لها انفصام .

وجاء فى هذا البيان الذى ألقاه مصطفى النحاس ، أنه قبل الحكم

مضطرا لكى تنقذ مصر من أزمة داخلية هى أدق الأزمات التى مرت عليها فى عصرها الحديث .. ثم ذكر النحاس أنه قبل أن يؤلف الوزارة أبى إلا أن يسجل حق مصر فى حريتها وتصريف شئونها بنفسها وذكر النحاس أنه رفض الوزارة القومية لأن الأحزاب فشلت جميعا فى مهمتها ولأن قبول مبدأ الوزارة القومية معناه مشاطرتها فشلا ... وبرر النحاس عدم مشاركته هذه الأحزاب لأنها لم تتجانس فى شىء ولم تفلح فى شىء ولا أنتجت على السنين خيرا ... ثم قال النحاس أن توليته الحكم الآن فيه أعباء جسيمه وتضحية كبرى .

وجاء المصرى بذلك البيان كاملا وفيه توضيح لما حدث ولم يتجرأ زعيم من الزعامات الأخرى أن يتكلم عما حدث ، وبالتفصيل وبالكيفيه مثلما تكلم النحاس فى ذلك الوقت ونشرت المصرى خطابه كاملا ولخص النحاس الموقف كله فى الآتى : ـ

« أن الموقف كان دقيقا غاية الدقة خطرا غاية الخطورة وقد أوصلنا إليه أولئك الذين يتشدقون بأنهم خدام الأمة وهم فى الواقع عمال تخريب وهدم ... سيتبين لكم هذا وسيعلم الجميع أن ما أقدمنا عليه كان بعد تفكير وبعد رفض الوزارة فقد كان مطلوبا منى أن أرأس وزارة قومية فرفضت رفضا باتا أن إشترك مع هؤلاء فى وزارة قومية . . هؤلاء الذين كانوا دائما أعداء الديموقراطية والقومية فلو قبلنا هذا الاشتراك كان الوطن إذ ذاك فى سلام وكل شىء على مايرام فى تقديرهم وفى منطقهم ولهوت البلاد إلى الحضيض وإزدادت الحال سوءا على سوء .

واليوم علينا أن نعمل وعلى الله حسن النتيجة وإذا كنتم تسمعون

نصيحتى فلا أحب أن أسمع أحدا منكم يهتف بسقوط أحد حتى تسهل المهمة الخطيرة التى أخذناها على عاتقنا وسيكون أول شىء نعمله هو حل مجلس النواب ولا نحكم ديكتاتوريا كما يقولون وإنما سنحكم إلى جانب برلمان حر يمثل أرادة الأمة .

وأرجو ، أن يوفقنى الله مع زملائى الذين سيشتركون فى الوزارة ليؤدى الواجب وتنفيذ المعاهدة تنفيذا سليما » .

ذلك هو أول بيان رسمى تقريبا من الزعيم المسئول ، وأحد الأطراف الخمسة لحادث ٤ فبراير . وواضح فيه أنه قد حدثت أزمة ولكن ماهى . . وكيف عولجت ، ذلك مالم يكن فى إستطاعة الصحف أن تذكرة فى تلك الفترة بسبب ظروف الرقابة عليها .

ويحاول المصرى أيضا فى نفس العدد تحليل الموقف فى مقال بعنوان « يوم فى التاريخ ... ويقول المصرى أنه أشرف موقف فى أدق ظروف ولتشهد الأمة وليسجل التاريخ الاجتماعات والمقابلات ومظاهر تأييد الشعب أفراداً وجماعات[1] » ،

وكان هذا المقال مدحا فى مصطفى النحاس أنه قبل تأليف الوزارة المصرية . وأفادت المصرى أن المستر سمارت زار النحاس يوم ٤ فبراير الساعة الرابعة بعد الظهر .

وفى نفس اليوم نشرت الصحف كتاب جلالة الملك إلى النحاس بتأليف الوزارة النحاسية الخامسة .

---

(١) جريدة المصرى : ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ .

وظلت جريدة المصرى توالى نشر برقيات تأييد لمصطفى النحاس من طلبة الجامعة الأزهرية ومن الأحياء الوطنية ، ومن الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (موقعا باسم مكاوى أحمد السكرتير العام حيث اجتمعت هيئة مكتب الاتحاد العام العام لنقابات عمال القطار المصرى تحت أشرف المجلس الأعلى برئاسة عبد الحميد عامر الوكيل الثانى وحضور محمد على الفلال السكرتير الأول ومحمد أحمد على السكرتير الثانى ، وأبو الفضل على ، أمين الصندوق وعزوز بونصير سكرتير القلم القضائى أحمد نور الدين سكرتير بورصة العمل وعبد الله أحمد سكرتير التحقيق والتحكيم . . . ») وقرر الاتحاد رفع آيات الولاء والاخلاص للملك والثقة التامة بمصطفى النحاس وتهنئة وزارته وإقامة حفلة سمر ابتهاجا بتولى وزارة الأمة[١] .

وفى المصرى بتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٤١ نشر المصرى جواب مصطفى النحاس الذى أرسله للملك وبذلك انجلى الموقف بالنسبة لحادثة فبراير فى مرحلته الأولى على أساس أن صحف الوفد بدأت تنشر تفصيلات ماحدث دون الدخول فى الأعماق أو مايمس السيادة البريطانية أو حقيقة ما كان من جانب السفير البريطانى . وإذا ماتتبعنا فى نشر من أهرام يوم ٤ فبراير عن الحادث لوجدنا أن الاهرام تنشر عن إستمرار مشاورات الملك وكيف أن حوالى ٥٠ صحفيا حضروا للوقوف على الأنباء وتكلم الأهرام عن المظاهرات التى كانت تهتف بحياة الملك فى قصر عابدين وأكد الأهرام أن النحاس قابل الملك يوم ٣ فبراير فى تمام الساعة الثالثة الا عشر وقيد أسمه فى

---

(١) جريدة المصرى : ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ .

التشريفات الملكية وأن المقابلة إستمرت لمدة ٤٥ دقيقة ثم قصد إلى مكتب حسنين ومكتب معه نصف ساعة[1] .

وبعد أن يصف الأهرام المقابلات لبعض الزعماء يأتى بتصريح لهيكل باشا والذى خرج عن الصمت فقال للصحفيين « أن جلالة الملك يرغب منذ زمن رغبة أكيدة فى أن تشهد البلاد وزارة قومية وقد انتهز جلالته فرصة إستقالة الوزارة ليعمل على تحقيق هذه الأمنية وأننى شخصيا مؤمن بذلك وأن كنت لاأعرف ماذا قال الاخرون على أننى أشعر بأن هذه الفكرة قد خطت خطوة فى سبيل التقدم وإذا كانت المسائل كلها لم تحل اليوم فانها قد تحل غدا » .

وفى أهرام ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ ينشر الأهرام خبرا بأن الأزمـــة الوزارية أنفرجت ، مصطفى النحاس يؤلف الوزارة . وقد جاء فى مقال للاهرام فى ذلك اليوم عن تطورات الأزمة بأن ماحدث لم يكن يتوقعه إلا القليلون مما زاد الموقف تعقيدا أما عن البلاغ فقد نشر فى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ خبراً عن تأليف الوزارة النحاسية وأتت بأقوال الصحف الانجليزية المحلية عن تشكيل الوزارة المحلية عن تشكيل الوزارة وذكرت جريدة الاجبشيان ميل أنه لايوجد الآن من هو خير من النحاس فى قيادة وطنه فى هذه الأوقات التى تعتبر فيها تنفيذ هذه المعاهدة بأخلاص حجر الزاوية فى سياسة مصر القومية . وأكدت الصحيفة أن الأغلبية العظمى للشعب المصرى تقف مؤيده لزعامته ... وأكدت الجريدة أن كل سياسى كان لايرحب بتحمل

---

(١) الاهرام : ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ص ٥ .

مثل هذه المهمة والمسئولية لاسيما اليوم الذى يجب أن تعالج فيه مشا كل معقده « ولم تنس جريدة البلاغ أن تذكر حسين سرى بأنه يستحق تقدير وطنه[1] .

وذكرت الجريدة أن مصر تعرضت فى الأيام الماضية لازمة قصيرة كانت بمثابة عاصفة وعللت الجريدة إستقالة حسين سرى بأنها كانت ضرورية وذلك لافساح المجال لتكوين وزارة جديدة تتمتع بأغلبية الشعب وأن الأمة رفعت صوتها عاليا مطالبته بالرجل الوحيد الذى يستطيع أن يقود مصر فى هذه الأيام الصعبة مصطفى النحاس .

وجاء فى المقال ... سطور هامة نذكرها كما هى :

« وتوحى ظروف الأزمة بأن تعين النحاس باشا جاء ثمرة الضغط البريطانى فاذا كان صحيحا أن نصيحة بريطانية قدمت فما كان ذلك إلا للمساعدة على أنهاء أزمه ضارة بمصالح البلاد . وأن بريطانيا لأبعد ما تكون عن الرغبة فى إملاء اسم من ينبغى أن يرأس الحكومة المصرية فى هذا الطور الحيوى لمصر وبريطانيا عن أطوار الحرب ضد العدوان وكل مايعنى بريطانيا ومصر — هو أن تنفذ الحكومة التى تتولى الأمر ماتقضين به المعاهدة بأمانة ورغبة صادقة وقد كان جليا أن اختيار النحاس باشا هو ماترغب فيه الأمة ولم تكن ثم أدنى حاجة إلى التدخل فى سبيل ذلك » .

وفى نفس العدد من البلاغ فى الصفحة الرابعة ، كتبت البلاغ بعض ماجاء فى لندن عن الحادث فقال « كتب المحرر الدبلوماسى لجريدة التيمس

---

(١) للبلاغ : ٦ فبراير ١٩٤٢ ص ٦ .

يقول أن دعوة النحاس باشا لتأليف الوزارة الجديدة أرضت معظم المصريين »
وبينت الصحف الانجليزية أن فاروق بعد أن كان مصمما على تكوين
وزارة إئتلافية وأبدت هذه الصحف فرحها لتأليف النحاس الوزارة لأنه
الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يوجد استقرارا سياسيا .

وجاء فى البلاغ أن مستر فونون بارتليت عضو مجلس العموم
الانجليزى نشر مقالا نشرته جريدته نيوز كرونيكل فى صفحتها الأولى قال
فيه « أن تسوية الأزمة السياسية فى مصر قوبلت بارتياح كبير فى لندن .
فمن الخير أن تكون فى القاهرة وزارة وطنية قوية فى الوقت الذى تهدد
فيه مصر من الألمانيين والايطاليين[1] » .

وفى أهرام ١٩٤٢/٢/٦ نجد الأهرام يحاول أن يظهر بعض ماخفى
بين السطور فيقول الاهرام « انتهت الحوادث الخطيرة التى عرف القراء
الكثير منها بأن عهد إلى صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس
الوفد المصرى بتأليف الوزارة ... ومادام أنه يتعذر فى الأحوال الدقيقة
القائمة بسط .. الظروف التى تقدمت وصاحبت وتلت مااستقر عليه الرأى
من تأليف الوزارة الجديدة فانه يصعب إصدار الحكم السديد واعلان
القول الفصل فى حدود مادار وجرى من الحوادث » .

وقد نشرت معظم الجرائد الوثائق المتبادلة بين حسين سرى وبين
الملك ثم بين الملك وبين النحاس وبالعكس لكليهما ثم نشرت أيضا
الوثائق المتبادلة بين النحاس والسفير البريطانى وبين هذا الأخير وبين

(١) البلاغ : ٦ فبراير ١٩٤٢ ص ٤ .

النحاس . وأن كانت المرحلة الأولى هى مرحلة شرح النتيجة دون السبب فان المرحلة الثانية كانت شرح السبب دون النتيجة . وفى ذات الوقت جاءت المرحلة لتكون تكرارا لماسبق . والصفحات التالية تتكلم عن المرحلة الثانية والثالثة ولقد رأينا أن نقسمها إلى صحافة كانت فى جانب حزب الوفد وصحافة مضادة لحزب الوفد .

ماذا قالت صحافة الأقليات والصحف المحايدة
عن موقف النحاس باشا فى حادث ٤ فبراير

لقد سخرت صحافة الأحزاب الصغيرة من النحاس باشا فى ذلك الحادث بشكل لا مثيل له وخرجت عن ميثاق الشرف الصحفى ووصل الأمر أكثر مما يتصوره أحد إلى درجة أن نعتته بالمجرم الريفى الساذج وأنه يحب السلطة وباع وطنه وأنه تسلم زمام الحكم على أسنة حراب الانجليز وأنه زعيم كلام .

ولو حاولنا التفصيل لهذه المهاترات الصحفية لوجدنا مجموعة من التناقضات والتى نخلص منها فى النهاية أن المعركة كانت حزبية ولم تكن أبدا من أجل مصر وان كان هذا لم يمنع بعض الأقلام أن تكتب بروح وطنية وقومية لصالح الشرف المصرى وحماية لسيادة الوطن . ولكن كانت الظروف فى ذلك الوقت أيضا تقتضى حقيقة إخفاء دور الملك وحقيقة أطماع السراى فى الحكم والسيطرة على السياسة وذلك لأن الملك كان لا يزال يتربع على العرش وكانت بيده مقاليد الأمور ، وباختصار يمكن أن نقول أن صحف المعارضة وضعت سخطها وغضبها على رأس النحاس باشا ، وحتى صحافة الحياد والتى لو اخترنا منها فى ذلك التاريخ مجلة روز اليوسف وجريدة الأهرام لوجدناها .. وان تظاهرا بالحياد إلا أنهما بحياد يوجهان أصبع الاتهام إلى النحاس باشا وبأسلوب اعلامى تحاول كل منهما أن تفلت من ابداء الرأى مباشرة .

ولقد قامت جريدة الأهرام بنشر محضرى اجتماع يوم ٤ فبراير والذى

نشر كبير المستشارين وهو محمود حسن باشا [1] وعاتب جريدة البلاغ على خروج الأهرام عن الحياد التقليدى وسيرها وراء المهاترات الحزبية [2].

وإذا كانت جريدة الكتلة فى حملتها قاسية إلى حد الخروج على الموضوعية والافتراء على النحاس بشكل لم تجترىء عليه صحيفة أخرى وذلك بسبب الخصومة الشخصية بين النحاس ومكرم عبيد ومحاولة مكرم التقرب من السراى مهما كانت محاولة ادعاءاته أن يعمل من أجل السياسة الوطنية ... إذا كان ذلك مفهوما بين موقف جريدة الكتلة الا وأن أخبار اليوم وهى جريدة نشأت غير حزبية كانت أقسى نقدا على الوفد ورئيسه . وخصت رئيس الوفد بالذات بكل اللعنات السياسية وبالأسلوب الساخر من مصطفى أمين وعلى أمين اهتزت بلا مبالغة صورة النحاس لدى الرأى

---

(١) نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٥ هذين المحضرين دون توقيع ولكن جريدة أخبار اليوم نشرت فى العدد ٥٥ لسنة ١٩٤٥ بتاريخ ٢٤ نوفمبر أن القانونى الكبير الذى نشرت الأهرام نص المحضر الذى كتبه عن اجتماع الزعماء هو « حضرة صاحب السعادة محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين ورئيس لجنة قضايا الحكومة فى أثناء حادث ٤ فبراير » وذكرت أخبار اليوم أن محمود حسن استقال من منصبه فى اليوم التالى احتجاجا على قبول رفعة النحاس باشا الحكم على الدبابات البريطانية » .

(٢) الدستور عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥ نشرت تعليقات على عتاب البلاغ لجريدة الاهرام فقالت أنه ما دام الاهرام قد نشر كلام مصطفى النحاس فى خطابه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فمن حق الاهرام أن ينشر كلاما آخر ليعطى للقراء كامل أبعاد الموقف وان كانت صحف الوفد اعتبرت نشر الاهرام لاقوال المستشار خروج عن الحياد .

العام وان كانت أسرار تلك الحملة كما حاول تفسيرها فيما بعد الصحفى السيد محمد شوشه « فى كتابه أسرار على ومصطفى أمين » حيث قال لقد « كفر مصطفى أمين بزعامة مصطفى النحاس بعد حادث ٤ فبراير » [1]

والواقع أننا لا نعزو سر الحملة إلى حادث ٤ فبراير للناحية الوطنية بقدر ما كان هدف الهدم لشخصية النحاس لأن أخبار اليوم وضعت نفسها فى خدمة القصر فى تلك الفترة وبالتالى كانت تنفذ سياسة عليا لأداء هذا الدور .

والآن فلنستعرض ماذا قالت صحف المعارضة . . . تركزت صحف المعارضة فى ذلك الوقت فى مجموعة من الصحف كررت فى مجموعها كل ما قيل ولكن ما اخترناه كنماذج حين نعرض ما جاء فيها لتبيان الحملة الصحفية يمنع التكرار والازدواج فى عرض الأفكار .

ولنا بعض الملاحظات على أقوال هذه الصحف المعارضة للوفد والنحاس من هذه الملاحظات أن كثير من هذه الصحف نقلت عن الكتلة أسلوب سخريتها وتهجمها وبعض رواياتها واستشهدت بالكثير عن أقوال مكرم عبيد فى هذا المجال .

أما الملاحظة الثانية فهى أن الكثير من صحف المعارضة نسيت نفسها ووقعت فى تناقضات من جراء حرصها على توجيه الاتهام فخانها التوفيق لأنه وضح أن الحملة مدبرة من ذلك مثلا ما سوف نعرضه على لسان أحمد قاسم جوده فى مجلة الرأى العام والآن ماذا قالت صحيفة الكتلة عن حادث فبراير ؟

---

(١) محمد السيد شوشه : أسرار مصطفى وعلى أمين كتاب أخبار اليوم القاهرة ٢٩٧٧ ص ٢٣٧ .

كان أول ما نشرته جريدة الكتلة عن حادث ٤ فبراير بعنوان « أيام المأساة الثلاثة » شهادة المحايد والمدقق . وكان هذا المحايد المدقق هو رئيس مجلس الشيوخ وقت حادث ٤ فبراير وهو محمد محمود خليل والذى نشرت جريدة الدستور لسان حال الهيئة السعدية مذكراته عن ذلك اليوم. ومن البداية حتى نعرف رأى المعارضة فى محمد محمود خليل بمجرد أن قال عنها كلمة صدق ورغم أن الرجل كان ضد النحاس على خط مستقيم وكما حاولت صحف المعارضة أن تصوره على أنه محايد ومدقق نجد صحيفة الدستور تقول عنه [1] : —

« يظهر أن سعادة محمد محمود خليل بك قد أصابته عدوى المهاترة التى سجلتها مذكراته على رفعة النحاس باشا فى مأساة ٤ فبراير فانغمس فى حمأتها وتورط فى ممماتها حتى استحق لقب المهاتر الثانى فى مصر عن أهلية وجدارة .

وتصف الدستور رئيس مجلس الشيوخ المذكور على أنه كان رجلا يعيش على هامش السياسة وحاول أن يطفو على سطحها معتمدا على مؤهل واحد هو دعوى صداقة الجميع ولكنه أخل بذلك فى حديث أدلى به للكتلة يوم ١٩ نوفمبر ١٩٤٥ وقالت جريدة الدستور عن محمد محمود خليل أنه رجل تنقصه الشجاعة دائما ... وأنه رجل غير موفق » .

باختصار ما نريد أن نقوله أن صحف المعارضة اعتمدت على محمد

---

(١) الدستور ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ ص ٢ عمود ٣ ، ٤ تحت عنوان « جريدة الدستور تتحدى سعادة محمد محمود خليل بك وتتهمه بالافتراء على الهيئة السعدية وتطلب اليه البرهان على مفترياته » .

محمود خليل واستشهدت به ليكون مخلب قط فى ضرب النحاس وحزبه وإذ به حينما يتناول بالقول بعض كلمات تمس الهيئة السعدية والتى قامت جريدتها بنشر مذكراته عن حادث ٤ فبراير ... إذ بها تعرض به وتقول عنه أشياء تجعل شهادته ضد الاخرين مشكوك فيها وليست على سبيل الحق المطلق أوالنسبى .

تلك ملاحظة كان لابد من سردها حتى نعرف من هو الجواد الرابح الذى راهنت عليه أحزاب الأقلية لتواجه به حزب الأغلبية وزعيمه مصطفى النحاس .

الآن ماذا قال المحايد المدقق فى شهادته عن حادث ٤ فبراير وعلى عكس ماوصفت به جريدة الدستور محمد محمود خليل فان الكتلة تصفه بقولها : —

« محمد محمود خليل مرجعا يعتمد عليه . . . إذ هو يومئذ رئيس مجلس الشيوخ وله مكانته الملحوظة فى الأفق السياسى وقد كان أحد الأقطاب الذين اختارهم جلالة الملك للشورى » .

وفى ذلك الحديث نجد محمد محمود خليل يقول أن الفكرة عقب إستقالة سرى باشا كانت تدور حول تشكيل وزارة قومية وأن تلك كانت هى رغبة الملك وقال محمد محمود فى حديثه أنه قابل سياسيا عظيما من المشتغلين بالسياسة ولم يذكر اسمه ودارت بينهما مناقشة رشح فيها محمد محمود خليل بهى الدين بركات باشا لرئاسة الوزارة القومية[1] .

---

(١) أن دل ذلك على شيء فانما يدل على ضيق أفق محمد محمود خليل =

وقالى محمد محمود خليل أنه اقترح فى حالة عدم تـكوين وزارة حزبية ورشح لرئاستها أحمد ماهر وكان واضحا من سطور كلماته أن ذلك العظيم الذى تحدث معه هو أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملـكى آنئذ. ولـكن يظهر من كلام محمود أن الأحرار الدستوريين كان لامانع لديهم من وجود رئيس وزارة مستقل ومن وجود وزراء من حزبهم[1] .

وقد قال رئيس مجلس الشيوخ فى حديثة أن الأزمة تعود إلى أواخر سنة ١٩٣٧ عندما أقيل النحاس باشاوحل مجلس النواب ودارت انتخابات جديدة لاأستطيع أن أخفى رأيى فى أنها لم تـكن سليمة تماما بل تخللتها إجراءات أضعفت الثقة بمجلس النواب وتسلط على المجلس حزبان أثنان « وتحكما فيه وفى الوزارات التى تـكونت[2] » .

= وذلك بسبب أن مصر كانت تمر بظروف دقيقة وأن بريطانيا كانت تريد على رأس الوزاره المصرية شخصيةمؤمنه بالتحالفالبريطانى وقادرةعلى تنفيذمعاهدة ١٩٣٦ نصا وروحا وكان من المعروف أن بهى الدين بركات باشا هو السياسى المصرى الوحيد الذى عارض معاهدة ١٩٣٦ . فـكيف يكون هذا التناقض وكيف يرشح رئيسا للوزارة رجلا لايؤمن بما هو قادم على تنفيذه . ونفس الشخصية رشحها حسين سرى باشا للسير مايلز لامبسون عقب استقالته وطلب منه السفير ذلك . . . وقد ضحك السفير طويلا عند سماعه اسم بهى الدين كمرشح لرئاسة الوزارة عقب استقالة حكومة حسين سرى .

(١) الـكتلة ١٩٤٥/١١/١٩ « أيام المأساة الثلاثة » ص٢ ، ٤ وواضح من المقال أن الهيئة السعدية كانت ضد فـكرة أن يتولى رئاسة الوزارة رجل غيرحزبى.

(٢) جاء فى وصف محمد محمود خليل لذلك الوضع « وكل حزب منهما يتربص بالاخر لينفرد دونه بالحـكم كما ظل بعض أنصار كل حزب يتزاحم على الـكرسى الذى يخلو بخروج أى وزير وهكذا لم يبق الخلاف محصورا بين الاحزاب بل تغلغل فى صفوف كل حزب على حدة .

وفجأة ينتقل مندوب الكتلة ليقفز إلى ١٩٤٢ دون أن يترك لمحمد محمود خليل أن يذكر شيئا عن الأخطاء التي وقعت فيها حكومات ماقبل ٤ فبراير إلا وأنه كان منصفا حينما أتهم الحزبين السعدى والأحرار بأنهما كانا سببا فيما وصلت إليه حالة البلاد فقد جاء على لسانه مايلى : —

« شكل محمد محمود وزارته مستعينا بهذين الحزبين فلم يستطع الاستمرار طويلا وانتهى الأمر بخروجه وجاءت بعده وزارة على ماهر ، الذى استعان بالسعديين دون الدستوريين ومالبث أن لعب بعض أعضاء الحزب السعدى دورا معلوما . وكانت النتيجة أن استقال رفعته فى ظروف غير ساره ، ثم تولى حسن صبرى متمسكا على هذين الحزبين ولم يستقم أمر التعاون بينهما فعدل وزارته بعد قليل وأخيرا جاءت وزارة سرى باشا عن أحزاب المجلس بعينها ومازال الناس يذكرون التطورات التي زعزعتها وطرحت بها[1] » .

وذكر محمد محمود خليل فى حديثه ملاحظة هامة وهى أنه بعد يوم تشكيل محمد محمود باشا لوزارته إلى آخر أيام وزارة سرى باشا لم يحدث تغيير هام فى الوزارات نفسها بل كان الوزراء فى الغالب هم . هم » .

وعندما سال محرر الكتلة محمد محمود خليل عما إذا كان النحاس كان على علم بالتبليغات البريطانية والخطة التي اتبعت لكى يكلف بتشكيل الوزارة على النحو الذى جرى لم يعط رئيس مجلس الشيوخ أجابة ، وإنما قال أنه يمكن استنتاج الموقف من مذكراته التي نشرتها الصحف .

(١) كانت الاقوال السابقة لمحمد محمود خليل سببا فى هجوم الدستور عليه هجوما عنيفا كما وضح سابقا .

وبالرجوع إلى مذكراته والتى نشرت جزءا منها الكتلة أيضا فى نفس المقـــــال يمكن أن نستنتج الآتى ، دون تحميل العبارات أكثر مما تحتمل : —

١ — واضح من بيان الملك الذى ألقاه فى جلسة الزعماء يوم ٢ فبراير أنه كان قد استدعى بعض الزعامات فى نفس اليوم ، وكذلك واضح أنه لولا التبليغ البريطانى باستشارة النحاس فى تكوين الوزارة الجديدة أو تكليفه هو بها لما كان الملك قد استدعى النحاس ... وهنا تسقط دعاوى الكثيرين فى أن الملك لو كانت فعلا نيته متجهة قبل التبليغ البريطانى يوم ٣ فبراير إلى تكليف زعيم الوفد لكان قد دعاه فور استقالة وزارة حسين سرى وإنما كانت نية الملك فعلا متجهه إلى تكوين وزارة برئاسة من له ميول محورية ولو أن الملك حاول أن يقول للسفير البريطانى أن النحاس ضمن من سوف يستدعون للاستشارة فى تأليف الوزارة إلا أن الملك لم يهدف بتاتا لتأليف وزارة على رأسها النحاس . ذلك أول استنتاج من مذكرات محمد محمود خليل ، إما الاستنتاج الثانى فهو أن بيان الملك كان موجها للنحاس بصفه أساسية يناشده الملك أن ينسى الخلاف بعد ما تأكد الملك أن السفارة البريطانية قد أبدت نصيحة ولكن الملك أراد أن يلعب دورا لم يستطع أن يكمله إلى النهاية .

أما الاستنتاج الثالث فهو أن النحاس أبدى أنه مستعد لرفض تشكيل الوزارة إذا أصر المجتمعون على ذلك ووقع معهم الاجتماع وكان كلامه بالحرف الواحد طبقا لمذكرات محمد محمود خليل : —

« أنى إذا طلبتم منى ذلك فأنا مستعد لرفض تشكيل الوزارة ولكنى

أرغب أن يدون أنى نبهتكم للخطر الجسيم الذى يقع من جراء هذا الرفض » . ومن هذه الجملة يمكن أن نصل إلى أن النحاس لورفض الوزارة بعد حصار الدبابات ماذا كان سيحدث ؟ .

أولا : فاروق تراجع خوفا على عرشه وطلب من النحاس تأليف الوزارة بل وأكثر من ذلك طلب منه المرور على دار السفارة لاخبار السفير بأنه قبل تأليف الوزارة .

ثانيا : النحاس قبل لأنه لوترك الأمور لوجد تحالفا بين المحوروآخرين وهذا ضد مبادىء الديموقراطية التى يؤمن بها الوفد وزعيمه .

ثالثا . أحس النحاس أن رفضه قد يشكل خطورة على مصر وأن بريطانيا لن تعدم وسيلة لتنفيذ سياستها ولذا فقبوله الوزارة ليست خيانه أو غدر بمصر وساساتها .

ويكفى أن نقول أن حرص أحمد ماهر على تشكيل وزارة حزبية كان يعتبره أساسا لسياسة الهيئة السعدية وأنه كان يكره شخصية مستقله ترأس وزراء حزبية .. نفس الموقف لم لايقارن بحرص النحاس على تكوين وزارة وفدية بدلا من أن يكون وزارة إئتلافية . وهنا نجد أن محمد محمود خليل لم يعط جديدا فى أزمة ٤ فبراير سوى أنه فضح الحزبين الحاكمين قبل النحاس وبشكل غير مباشر جعل موقفهما حرجا مما جعل الهيئة السعدية فى اليوم التالى لنشر حديث لنشر حديث الكتلة تلعن سياسيا وتتهمه بالسياسة والانتهازية .

وفى يوم ١١/٢١ تنشر الكتلة مقالا بعنوان (ماجزاء الخيانة أيها المصريون) والمقال فيه تهجم على مصطفى النحاس على أساس أنه المتهم

الأول فى حادث ٤ فبراير ، وأنه خائن للوطن وأنه متآمر على الاستقلال .
ويثير أحمد قاسم جوده سؤالا هاما هو « هل كان النحاس باشا على إتصال وتفاهم مع الانجليز على قبول الحكم على أسنه الرماح البريطانية أم لا »
ويقول قاسم جودة أنه على جواب هذا السؤال وحده يتوقف كل شىء .

ويثير قاسم جودة موضوع ظفر الوزارة يومئذ قبل تشكيلها بخطاب رسمى باسم الحكومة البريطانية ينطوى على اعتراف واعتذار عن كل تدخل فى شئون مصر الداخلية واعتداء على إستقلالها ويعزو أن ذلك كان من تفكير مكرم عبيد ... والحقيقة أن مكرم كان شريك من البداية إلى النهاية وإذا كان ذلك الخطاب من تفكير مكرم عبيد فانما يعنى أنه صانع المأساة وأنه بطلها الحقيقى ... وهل لواستمر مكرم عبيد ضمن الهيئة الوفدية ... هل كان الرأى العام على علم بمادار ... وأن كان مكرم عبيد يدعى أن أشياء كثيرة دارت وراء الكواليس فكيف تأتى له أن يعرفها ... بل أن الملك طلب أن يقابل مكرم ثم عدل عن ذلك أى أن معرفته بالأحداث كانت من خلال النحاس وليس من غيره . إذن فكل أقواله ماهى إلا تصوراته الشخصية وتحليلاته الذاتيه ولا ننسى أن خصومته هى التى أعمته من كل شىء .

ويصل قاسم جوده إلى سؤال نفسه ماهو جزاء جريمة الخيانة ، دون أن يجيب عن السؤال الذى أثارة هو « هل كان النحاس على اتصال وتفاهم مع الانجليز على قبول الحكم » ... لقد ذكر فقط أنه كان هناك السمسار الأمين ... أمين باشا عثمان وأنه كان على اتصال بين الطرفين

ولـكن قاسم جوده لم يضع النقط فوق الحروف ولم يذكر صراحة أنه كانت هناك إتصالات مباشرة بين النحاس والانجليز .

وفى يوم ١٩٤٥/١١/٢٤ تنشر الـكتلة مقالا بقلم عباس محمود العقاد بعنوان (عشرات الزعامة) يتـكلم فيه العقاد عن حادث ٤ فبراير ويتهم العقاد مصطفى النحاس بالـكذب وإذا كان العقاد يحاول فى مقاله دحض كلمات النحاس عن حكومات الأقلية منذ محمد محمود باشا حتى حسين سرى باشا فاننا نسأل العقاد مارأيك فيما قاله رئيس مجلس الشيوخ محمد محمود خليل وعلى صفحات جريدة الـكتلة أيضا فى يوم ١٩٤٥/١١/١٩ وهذا ماقصدنا بقولنا عند تحليل صحف المعارضة أو أحزاب الأقليات على أنها تتناقض فى خضم معاركها ناسية مايقال !! .

وقال العقاد ... وهو الوحيد الذى ذكر ذلك « أن الجماهير التى خرجت فى المظاهرات تهتف إلى الأمام يا روميل ... كانت تنادى « ليحيي مصطفى النحاس » ولم يذكر أحد غير العقاد ذلك .

وقال العقاد أن النواب الوفديين كانوا يؤيدون وزارة حسين سرى فى البرلمان ولـكن الرد على ذلك ، كم كان عدد هؤلاء النواب بالنسبة لنواب الهيئة السعدية أو الأحرار الدستوريين الذين اعتمدت عليهما الوزارة .

وحاول العقاد أن يسخر من النحاس بقوله أن النحاس كان على علم بكل مايجرى فى السفارة البريطانية لفرضه على الملك . ويؤكد العقاد أنه غير معقول أن تقبل الحـكومة الانجليزية على خطوة حاسمة وتصر على اسم رجل يتولى الوزارة وهى لاتدخل فى حسابها أن الأمر يتوقف على

ذلك الرجل فى النهاية وأنها تتخذ تلك الخطوة الحاسمة عبثا إذا لم تكن على يقين لقبوله ما تريد » .

والواقع أن العقاد يردد نفس أقوال المعارضة أن هناك اتفاق مسبق بين النحاس وبين الانجليز والا لما جازف الانجليز[١] .

ثم بعد ذلك يستكمل العقاد مقاله بقوله أن موضوع الخلاف لم يكن حول تشكيل الوزارة وإنما كان هو تنفيذ الانذار أو تأليف الوزارة على وجه غير الذى قضى به الانذار وختم العقاد مقاله بقوله « أن النحاس باشا كان أول موظف مصرى فى التاريخ اتهموه بقبول الرشوة ولم يجسر على تقديم متهميه إلى القضاء » .

أما لو بحثنا عن أخطر مقال كتبته جريدة الكتلة فهو ذلك الحديث الخطير الذى نشر بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٤ . وقد عزى مكرم عبيد صاحب الحديث الخطير خطاب النحاس الذى ألقاه فى عيد الجهاد والذى فجر به موضوع ٤ فبراير على أن ذلك دليل على شعور النحاس بعقده الذنب وأنه تطبيق لنظرية العالم النفسى (لامبروزو) والتى تؤكد أن المتهم الذى يرتكب جريمة ما كثيرا ما يكون هو الشاهد الأول على نفسه . . . فالقاتل الذى قتل نفسا بريئة تراه مدفوعا بدافع خفى إلى التردد على محل وقوع الحادثة والتجول فيه خفيه » .

والمقال هو مجموعة من الكلمات الرنانة والشتائم المهينة نذكر منها « المسكين مصطفى النحاس » ، عهد النحاس الأسود « وبه تعريض بجرم

---

(١) الكتلة ١٩٤٥/١١/٢٤ مقال بقلم عباس محمود العقاد تحت عنوان (عشرات الزعامة) .

النحاس وإتهام لاستغلال نفوذ من جانبها وتتضح الخصومة الشخصية .
ويذكر مكرم عبيد خطابة ألقاها في ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ حول دور الوفد في ٤ فبراير كالآتي : —

« أن الأحزاب الأخرى تدعى أن الوفد قبل تدخل الانجليزفي شؤون مصر الداخلية وأنهم هم لم يقبلوا هذا التدخل ولكنكم سترون أن الوفد لم يقبل الحكم إلا بعد تحقيق خطة رسمناها لانقاذ البلاد من الموقف الأخير الذى تعرضت له وسترون أن شاء الله بعد عودة رفعة النحاس باشا من السفارة البريطانية مبلغ حرص الوفد على الكرامة المصرية والعزة المصرية والقومية المصرية[1] » .

ولعل خطاب مكرم بهذه الكيفية يؤكد أن الوفد لم يقول الأمور فى ٤ فبراير إلا بعد أن حاول أن يذهب بكل أثر للتدخل البريطانى ، ولكن مكرم باشا يتعمد أن ينسب لنفسه دور البطولة فى حادث ٤ فبراير رغم أن تصرفاته فى ذلك الوقت كانت نابعة ليس عن شخصه وإنما من وظيفته كسكرتير لحزب الوفد .

ويقول مكرم فى مقاله المذكور أن النحاس خبأ عليه بعض الاتصالات التى تمت بين ١٣ يناير وبين ٢ فبراير وأن هذه كانت أول مرة فى تاريخ علاقاتهما سويا . وقال مكرم أنه علم بهذه التفاصيل فيما بعد من الدكتور

---

(١) الكتلة فى ١٩٤٥/١١/٢٤ مقال تحت عنوان الجنرال ستون والنحاس باشا فى أسوان . . . ضباط بريطانيون يحتالون بالنحاس باشا فى الأقصر » .

زكى ميخائيل بشاره[١] .

وتستمر جريدة الكتلة فى حملتها الصحفية فنجد فارس الكتلة فى ذلك الوقت هو عباس العقاد يكتب مقالا بعنوان « حلقة مفقودة ولكنها موجودة وقد جاء فى هذا المقال[٢] : —

وفى هذا المقال يشن العقاد هجوما عنيفا على أمين عثمان وأن النحاس شاكر له جهوده وقال العقاد أن أمين عثمان لم يكن شيئا ذى صفه رسمية أو حتى صفه لها تأثير على الرأى العام فهو لم يكن مستشار الملك وهو لم يكن رئيس حزب سياسى[٣] ، كما لم يكن صاحب صحيفة سيارة ولا كان عضوا فى البرلمان . وقال العقاد أن أمين عثمان لايليق بالأمة المصرية وأنه ليس ممن يحسبون على سياستنا الوطنية ولا على طبقة السياسيين منا ولا هو ممـن يشبهون بالمصريين فى حديثه وحركاته أو دعاوية فانما يسره أن ينظر الناس إليه كما ينظرون إلى الخواجات كما يسمعون رطانه المتمصرين ... ويواصل العقاد فى مقاله قوله أن أمين عثمان ليس تربية

---

(١) كان سيادته وكيل لمجلس الشيوخ وقد أعلن أن أمين عثمان كان على اتصال دائم بمصطفى النحاس وهو فى الاقصر وقال أن امين عثمان كان يرسل خطابات باسم النحاس على عنوان د . زكى ميخائيل بشاره بالاقصر باللغـــة الانجليزية وداخلها غلاف آخر بعنوان رفعه النحاس حيث قال أنه كان يخشى وقوعها فى يد رقيب أو خصم سياسى إذا ماوصلته عن طريق بريد الفندق .

(٢) الكتلة ١٩٤٥/١١/٢٦ مقال عباس العقاد بعنوان « حلقة مفقودة ولكنها موجودة » ص ٣ .

(٣) ألف أمين عثمان فيما بعد « رابطة النهضة » وهى أشبه بجماعة سياسية منها إلى حزب سياسى .

تحسب على مصر والحمد لله بل أن التربية الانجليزية بريئة هى أيضا من أمثال أمين عثمان ... وختم العقاد مقاله بقوله « هزل الزمان الذى يذكر فيه أمين عثمان وطاب الزمان الذى يغمر فيه النسيان أمثال هذا الانسان . . . فهل طاب الزمان » .

ولنا ملاحظة على مقالة العقاد فهو يذكر أن النحاس اتفق مع وكيل مجلس الشيوخ على استلام خطابات باللغة الانجليزية على عنوانه ثم يسلمها للنحاس باشا ... وذلك لأن النحاس كان يخشى أن تفتح فى البريد أو يطلع عليها أحد الخصوم السياسيين وذلك السر أخفاه زكى بشارة عن مكرم عبيد ثم لما وقعت الواقعة قاله لمكرم باشا .

ويعتبر التحليل للموقف بهذه السطحية غير مقنع موضوعيا ، أولا لأنه ليس من المعقول أن يخبىء النحاس باشا شيئا عن مكرم ، ثانيا أنه ليس من المعقول أن يلجأ النحاس إلى وكيل الشيوخ لكى يتسلم خطابات باسمه فمن الجائز أن تفتح وتقرأ وقد تؤخذ عليه ثم ليس من المنطق فى شىء وهناك قرابة بين مكرم وبين زكى ميخائيل أن ينكر زكى ميخائيل على مكرم عبيد تلك الوقائع . . . ثم ما الذى يجعل زكى ميخائيل يكتشف أن تلك الخطابات من أمين عثمان إلى النحاس . والموضوع كله من وجهة نظرنا مجرد شبهات وتخمينات ومع ذلك فلنعرض لشهادة الدكتور زكى كما أوردها مكرم باشا فى جريدة الكتلة وذكر مكرم أنها مكتوبة فى صورة خطاب من دكتور زكى ميخائيل بشاره إلى مكرم عبيد فيما يلى صورته : —

« حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا رئيس الكتلة الوفدية » ،

« بعد التحية — طلبتم إلى معاليكم أن أكتب بيانا مفصلا عن الوقائع التي وقعت أمامي في فندق ونتر بالاس في الاقصر في يناير ١٩٤٢ وهي التي كنت أخبرت معاليكم وبعض أخواتنا بها بعد إنفصالنا عن النحاس باشا — وهذه الوقائع تتعلق[1] بمقابلة بعض البريطانيين برفقة النحاس باشا وفيما يلي ماحدث تفصيلا أسرده متوخيا وجه الحق بدون تعليق .

في صباح أحد أيام الأسبوع الثالث من شهر يناير سنة ١٩٤٢ كنت جالسا ببهو فندق ونتر بالاس بالأقصر انتظارا لنزول رفعة النحاس باشا من غرفته الملازمته كعادتي طوال أيام بقائه ضيفا على مدينتنا (الأقصر) .

وإذا بجناب الماجور فلور Maior Flover وهو صديقي من أمد بعيد قدم إلى محييا واستفسر مني عن موعد نزول الباشا من غرفته لأنه يريد أن أعرفه به ليتحدث إليه ، وبعد قليل حضر رفعة النحاس باشا وقدمت إليه جنابه فاستأذن الماجور فلور رفعته في أن يصحبه الى حديقة الفندق لأنه يريد التحدث مع رفعته وفعلا انصرفا معا وحدهما .

« وبعد أكثر من نصف ساعة عاد النحاس باشا وعلائم البشر على محياه وقال لي : أن صاحبك قد فاتحني في سياستي نحو الحليفة فيما

---

(١) يلاحظ هنا أن السادة كانوا على علم بتلك المواقف ودون أن يذكروا عنها شيئا أو يعترضوا عليها . . . اى أن المصلحة الوطنية لم تكن في خطر في ذلك الوقت ولكن بمجرد وقوع الانفصال أرادوا أن يكونوا أبطالا ويبرؤا أنفسهم ويضعوا واحدا فقط في قفص الاتهام هو مصطفى النحاس وأن دل ذلك على شيء فانما يدل على انتهازية هذه الصورة من رجال الحكم في ذلك العهد .

لوعدت إلى الحكم وبالأخص فى مسائل التموين وقد قلت له أن سياستى هى كفاية حاجة البلاد من محاصيلها ومازاد عن إحتياجاتنا سوف نقدمه إلى حليفتنا عن طيب خاطر « فأقررت رفعته على وجهة نظرة ثم قال لى : أن المأجور فاتحه أيضا فى كثير من المسائل السياسية ولم يخبرنى رفعته بشىء منها .

وفى مساء نفس اليوم كنا نجلس بعد تناول العشاء بأحدى صالات الفندق فحضر جناب المأجور فلور وبرفقته ضابط بريطانى آخر برتبة ملازم أول فقدمه المأجور إلى رفعة النحاس باشا ثم طلبا من رفعته الاختلاء به فقام ثلاثتهم وانتحوا ركنا بعيدا عن القاعة واستمروا فى حديث استغرق أكثر من نصف ساعة على غير سمع منا ثم انصرف الضابطان وغادر رفعة النحاس باشا وجلس بجوارى وعلى وجهة علامات الانشراح وقال لى : أن الضابط الذى حادثنى الليلة قد فاتحنى فى مسائل دقيقة — « ودخل فى الغويط » — ولكن من ياترى يكون هذا الضابط الصغير الرتبة ليتحدث معى فى مثل هذه المسائل الخطيرة[1] !! .

فقلت لرفعته أن مااستلفت نظرى أنه برتبته العسكرية الصغيرة كان يتقدم الضابط الأكبر منه رتبة فى السير وفى الجلوس ولذلك أظن أنه رجل متنكر فى زى ضابط صغير أخفاء لشخصيته الحقيقية فقال رفعته : أن هذا الضابط هو الذى كان يدير الحديث والمأجور يستمع فقط ثم فاتحنى رفعته فى مسائل التموين وتحدثنا فيها طويلا .

---

(١) الكتلة ١٩٤٥/١١/٢٤ مقال بعنوان « الحديث الخطير لمعالى مكرم عبيد ص٢ ، خطاب هام عن الدكتور زكى ميخائيل مجلس الشيوخ ص ٢ .

وبعد هذه الوقائع بيومين أو ثلاثة أيام كنا فى وداع السيدة الفاضلة حماة رفعة النحاس باشا وكانت عائدة من الأقصر ومعها الأستاذ فؤاد سراج الدين » باشا بعد ذلك « وقبيل قيام القطار بثوان معدودات نزل من عربة النوم بالقطار ضابط بريطانى آخر برتبة ملازم أول أيضا ، وقال لرفعته : أظن أننى أصافح رفعة النحاس باشا .. وأننى سعيد أن أصافح يد الرجل الذى سيكون فى الحكم قريبا جداً ونص الجملة بالانكليزية حرفيا هو :

Ihave the pleasure to shake hands with the man who is coming into power very soon .

ثم قفز إلى القطار المتحرك ..

وفى أثناء عودتنا للفندق قال لى رفعته : ماذا قال هذا الضابط ؟

لقد كان يتكلم بالانجليزية بسرعة فلم أتبين قوله فذكرت لرفعته نص العبارة المذكورة .

فقال لى : ان شاء الله خير .

هذه هى الوقائع كما حدثت وكما سبق أن ذكرتها لمعاليكم أقررها مستشهدا الله على صدق ودقة كل حرف منها إثباتا للواقع واحقاقا للحق وتسجيلا للتاريخ[1] .

الدكتور / زكى ميخائيل بشاره
عضو الكتلة الوفدية

(١) يلاحظ أن الدكتور زكى ميخائيل لم يذكر قصة الخطابات التى كانت ترد إليه فى عنوانه إلى الاقصر وأنه كان يسلمها النحاس وأن بها خطابات أمين عثمان .. وذلك كله مثير للشك .

ويحاول مكرم عبيد فى هذا المقال أن يوجد الحلقة المفقودة فى إثبات إتصال الانجليز بالنحاس فيقول أنه فى يوم ٢٤ يناير وصل النحاس باشا إلى أسوان وظل أسبوعا واحدا ثم غادرها راجعا إلى الأقصر . ومنها إلى قنا فالقاهرة . ويتساءل مكرم ماذا حدث فى هذا الأسبوع وما الذى دعا النحاس إلى القيام إلى أسوان فالعودة منها بهذه العجلة .

حسبنا أن نذكر هنا الوقائع الرسمية وهى : —

فى ٢١ يناير وصل جناب الجنرال ستون إلى أسوان .

فى ٢٤ يناير وصل رفعه النحاس باشا إلى أسوان .

فى ٢٧ يناير غادر الجنرال ستون أسوان إلى القاهرة .

فى ٣١ يناير غادر النحاس باشا أسوان إلى القاهرة[١] .

وقال مكرم أنه فى يوم ٣٥ يناير سنة ١٩٤٢ نزل الجنرال لامستون قائد القوة البريطانية السابعة المدرعة وقائد فرقة دبابات الصحراء فى نفس الفندق الذى نزل فيه النحاس وهو فندق كاتاراكت ويتساءل مكرم أن كان لهذا الجنرال يد فى مأساة الدبابات[٢] .

---

(١) مرة أخرى نحاول أن نبرز ذلك التناقض فى أقوال مكرم . . لماذا لم يسافر د . زكى إلى أسوان مع النحاس . . وهل حينما سافر وهو زعيم للبلاد إلى أسوان هل كان وحيدا . . ولهذا لم يتكلم الاخرون . . . واضح أن النحاس عاد إلى القاهرة يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ وليس كما يذكر مكرم أنه فى ٣١ يناير غادر النحاس أسوان إلى القاهرة .

(٢) لم يكن هناك فندق له قيمة ويستقبل كبار الشخصيات فى أسوان إلا فندق كتاراكت .

وفى مجلة آخر ساعة جاء على لسان أحمد الوكيل أن أمين عثمان كلمه صباح ٤ فبراير ، وقال له لماذا لم تحضر الست « فقال لأنها لم تر داعيا للحضور يومين ثم العودة بعدها إلى الصعيد » [1] .

فقال « كلمها حالا بالتليفون وقل لها تجى مصر لأن مصطفى باشا هو اللى راح يشكل الوزارة وكل طلباته سوف تجاب بس الكلام ده يا أحمد بينى وبينك ولا تقولشى لحد » .

وهنا لنا وقفة ذلك أن مكرم عبيد يدعى أن تلك المكالمة حدثت فى ٣ فبراير بينما الأستاذ التابعى يقول أنها حدثت يوم ٤ فبراير . إذ أن التابعى يقول « فى صباح ٤ فبراير دخل على فى مكتبى » .

وواضح من كلام أمين عثمان أن النحاس لم تكن لديه أية فكرة عن اسناد الوزارة اليه ، بدليل تركه عائلته وحضوره بمفرده كما أن كلام أمين عثمان لأحمد الوكيل يؤكد أن النحاس لم تكن لديه أدنى فكرة عن أن شروطه ستجاب .

وإذن لم تكن المقابلات فى أسوان أو فى الأقصر بين النحاس وبين بعض الضباط الانجليز تعبر عن نوع من الاتصالات المرتبة والمنظمة. هذا بالاضافة وأن أى سياسى أبله لم يكن فورا يقول كل ما دار للدكتور زكى فورا ولم يكن النحاس إلا ذكيا .

ولا يجب أن تؤخذ جملة قيلت من شخصية عسكرية مجهولة على أنها نوع من الترتيب بين السفارة وبين النحاس ، بل فى الواقع كانت صورة من التمنيات — ان كانت قد حدثت فعلا — بين أحد الضباط وبين شخصية كالنحاس

---

(١) آخر ساعة العدد ٩٣٥ فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٥ مقال محمد التابعى .

وفى تاريخ ١٩٤٥/١١/٢٧ . تحاول جريدة الكتلة أن تبرز ثورة الرأى العام على مصطفى النحاس فتستعرض بعض رسائل القراء اليها . منها رسالة تطالب النحاس باعتزال السياسة تطلق على النحاس اسم « كويسلنغ المصرى » نسبة إلى كويسلنج النرويجى الذى سلم بلده إلى هتلر دون مقاومة. وخطاب من أحد أعضاء الحزب الوطنى ويدعى عبد الغنى بسيم شكرى يتحدث عن وسام تقدير الملك واحتقارا للخائن مصطفى النحاس « وخطاب ثالث من أديب يدعى فريد المليجى عضو لجنة الوفد بكاية الشريعة قال للنحاس أن يستقيل من الهيئة الوفدية إلى حيث يجد مصلحة الوطن والملك » وفى نفس الخطاب نجد قارىء آخر يقول « لقد حفرت قبرك بيديك .. فاحصد ما زرعت » موجها كلامه للنحاس ووصل الأمر بأحد القراء أن أطلق عليه اسم (صاحب الأكاذيب العشرة) [1] .

وفى الكتلة بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٧ نشر مقالا تحت عنوان « أيها المصريون اذكروا واحذروا » وجاء فى المقال أن النحاس جعل مصر كلها عزبة له ولأصهاره والمحظوظين من أنصاره وأن السيدة حرمه خرجت وقد اشترت ٣١٨ فدانا باسمها عدا الجواهر والسيارات وفى المقال أكثر من اتهام سخيف [2] .

وفى جريدة الكتلة بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٨ يكتب عباس العقاد مقالا

---

(١) الكتلة ١٩٤٥/١١/٢٧ مقال بعنوان « ثورة القراء على بطلها ورأس المؤامرة فيها ... مصطفى النحاس » .

(٢) الكتلة العدد السابق : مقال بعنوان أيها المصريون اذكروا واحذروا ص ٤ .

بعنوان « لماذا يجهلها » موجها كلامه لأمين عثمان ويعيب عليه عدم نطقه بلغته وهى العربية والمقال نقد صارخ لأمين باشا وأسلوب حياته ... وقال العقاد ان أمين عثمان نباتا شيطانيا فى السياسة المصرية وأنه ظاهرة من ظواهر بقايا الاحتلال [١] .

وفى ١١/٣٠ يختم العقاد مبارزات صحيفة الكتلة فى مقال جامع حيث يعنون مقاله » تحصيل كل ما قيل » [٢] وفى هذا المقال يقع الأستاذ العقاد فى تناقض فى استنتاجاته مما يجعل الحكم فى النهاية يمكن أن يكون مع النحاس أو ضده فهو يقول أنه لو صح أن النحاس كما يزعم أنه لم يكن يعلم شيئا عن الانذار البريطانى فالذى لا شك فيه أن الانجليز كانوا يعرفون شخصية النحاس وأنه لن يرفض فرصة لرئاسة الوزراء . ونحن هنا نؤكد أن ذلك هو ما حصل فعلا وأن كان النحاس أيضا يجد مبررات نفسية وعقائدية فى ايمانه بالديموقراطية من ناحية وتوجيه ضربة لخصومه من ناحية أخرى ويقول العقاد أن النحاس عند زيارته مكتب الصعيد الأقصى كتب فى دفتر الزيارات « أرجو أن يكون سفرى بشير خير لكم وللبلاد » وأن ذلك كان قبل المأساة بخمسة أيام . وحاول العقاد أن يستنتج من ذلك أن النحاس كان على علم . بما سوف يجرى وأن الوزارة قادمة اليه ... ولماذا لا نقول أن هناك مشاورات بين السراى وبين النحاس

---

(١) الكتلة ١٩٤٥/١١/٢٨ مقال بعنوان « لماذا يجهلها » بقلم عباس العقاد ص ٤ .

(٢) الكتلة ١٩٤٥/١١/٣٠ مقال بعنوان « تحصيل كل ما قيل » للاستاذ عباس العقاد ص ٤ .

حول اسناد الوزارة اليه وقد أشار إلى ذلك محمد التابعى فى كتـــابه « أسرار الساسة والسياسة » ويذكر العقاد أن النحاس لم يكذب ما رواه الدكتور زكى ميخائيل وكيل مجلس الشيوخ حول وجود اتصال بينه وبين الانجليز وأيضا شكر النحاس علنا لأمين عثمان باشا ، ثم يذكر العقاد أن النحاس علم بالانذار البريطانى قبل تأليف الوزارة وهذا صحيح لأن الملك قال عن الانذار فى اجتماعه مع الزعماء ورؤساء الأحزاب فى اجتماع صباح ٤ فبراير ولـكن العقاد يزيد فى ادعاء أن النحاس أصر على موافقة الانذار وحده بين أقطاب مصر المجتمعين بينما الروايات المؤكدة تقول أن الذى طلب قبول الانذار بدون محاولات هو « زيور باشا » بينما النحاس كان ضمن من احتجوا ووقعوا على الاحتجاج برفض الانذار . ويثير النحاس تساؤلا وهو لماذا أثار النحاس فى خطابه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ موضوع ٤ فبراير ويعلل العقاد السر فى أن الوفد شعر أنه تدنس من جانب الجماهير وأن الهمسات والاشاعات قد كثرت حوله ، والواقع أن العقاد لم يستطع أن يشرح الاجابة على هذا السؤال كما شرحته روز اليوسف وان كان واضحا من عرضنا لما جاء فى الـكتلة أنه تركيز على وضع النحاس فى قفص الاتهام وان كنا قد حاولنا أن نثبت أن الموقف كان فى النهاية لا يحتم إتخاذ جانب واحد هو الاتهـــــام بل من الممكن أن يكون لصالح النحاس أيضا .

ماذا قالت روز اليوسف أقول أنه من الغريب أن روز اليوسف لم تحاول أن تتعرض لحادث ٤ فبراير بالعمق الذى تعرضت فيه لحادثة الأسلحة الفاسدة ومع ذلك فقد حاولت روزا فى العدد ٩١٠ الصادر فى ٢٢ نوفمبر

التعليق على الحادث وابداء رأيها فإذا قالت . جاء فى حديث المدينة [١] :ـ

لقد كان رأى الجهات السياسية أن تنسى ذلك اليوم وكذلك منع أحمد ماهر نشر أية تفاصيل عن حادث ٤ فبراير فى أول عهد وزارته . وقال المقال أن روز اليوسف حاولت نشر تفاصيل عن الحادث ولكن أحمد ماهر كان يقول نحن فى حاجة إلى عهد صداقة أكثر مما نحتاج إلى العداء . وأفادت روزا أن المستفيد من منع النشر كان هو النحاس باشا وقالت « روزا اليوسف » ان السبب فى ذلك يعود إلى أن النحاس باشا كان هو الشخص الوحيد الذى أقر التصرف البريطانى بل واستفاد منه [٢]

وقالت روز اليوسف أن خطاب النحاس لم يكن مرتجلا وليس مقصودا به براءة ذمة النحاس من هذا الحادث وتعليل موقفه أمام الشعب .. « بل لابد أن هناك شيئاً أبق من هذا يرمى اليه ، ولابد أن وراءه شخصاً آخر أوحى اليه » وتصل سخرية روز اليوسف أنه ليس لديه من الدراية السياسية ما يجعله يضع لنفسه خطبة سياسية إذ هو ليس إلا رجل طيب لا أكثر ولا أقل » .

وتعلل روز اليوسف أن الذى أوصى للنحاس بالخطاب هو أمين عثمان وأن اختيار يوم الجهاد كان يتصادف مع عودة اللورد كيلرن إلى مصر

---

(١) روز اليوسف : ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٥ العدد ٩١٠ ص ٤ حديث المدينة

(٢) لا يجب أن ننسى أن روز اليوسف نشأت وفدية ثم حاولت الاستقلال إلا أن النحاس لم يعجبه ذلك ومن ثم وقعت الواقعة وانتهى الأمر إلى أن أصبحت روزا حيادية ولكن ذلك من الوجهة النظرية إذ سرعان ما أصبحت سوطا يلهب ظهر الوفد وبطريق واضح لا غموض فيه .

أى أن الخطاب قصد به أن يلقى فى مناسبة عودة اللورد كيلرن إلى القاهرة. إلى مقر عمله وهو بطل ٤ فبراير الأول . وتعلل روزا أن السبب فى ايحاء أمين عثمان للنحاس بذلك هو أن أمين باشا لا يمكن أن يكون له دور فى السياسة المصرية إلا إذا تواترت العلاقات بين مصر وانجلترا ، ففى هذه الحالة يشتد نشاطه وتكثر اتصالاته وتتم على يديه صفقات يخرج منها غالبا بنصيب الأسد أما إذا صفى الجو فتقول روزا « لا يمكن أن يكون لأمين عثمان أى دور إلا دور الجوكر فى لعبة البوكر ... والجوكر ليس له دور فى لعبة البوكر » .

وإذا ما عاد السفير البريطانى ووجد الجرائد تهاجم حادث ٤ فبراير والحكومة ساكتة عن تعمد فانها بذلك ستؤدى إلى توتر فى العلاقات بين السفارة وبين الحكومة المصرية أما لو سكتت الصحف الموالية للحكومة عن الحادث ففى ذلك السكوت تبرئة للنحاس وهو لن يحدث من جانب صحف الحكومة وتقول روزا اليوسف أن الوزراء اجتمعوا وقرروا الاكتفاء بنشر مذكرات محمد محمود خليل عن الحادث وقد حاولوا نشرها فى الكتلة والأهرام والسياسة ولكن ظروف خاصة بالطباعة حالت دون ذلك ومن ثم نشرت فى الدستور فقط وبيع الدستور يومها بخمسة قروش ... وذكرت روزا فى نفس العدد تقول روزا اليوسف أن النحاس شوه الحقائق بخطابه الذى ألقاه فى عيد الجهاد الوطنى وكذبت روزا ما قاله النحاس من أن رفعته ولا أى وفدى كان يعلم بما حدث قبل أن يحدث وأكدت أن الذى استقبله لدى عودته من الصعيد على محطة مصر كان أمين عثمان وأنهما اجتمعا طويلا قبل أن يتوجه النحاس إلى قصر عابدين .

وتستمر روزا فى شرح نفس الوقائع حول محاولة اغراء النحاس بتكوين حكومة ائتلافية ورفض النحاس لذلك .

أما صحيفة أخبار اليوم فانها بلونها الاثارى بدأت عرضها لموضوع ٤ فبراير فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ العدد ٥٥ السنة الثانية حيث كتبت فى صفحتها الأولى مقالا بعنوان : —

« الزعماء المستقلون يشهدون وهم : شريف صبرى — اسماعيل صدقى — حسين سرى — حافظ عفيفى » وكانت قد نشرت فى أسبوعها السابق ١٧ نوفمبر ١٩٤٥ . العدد ٥٤ السنة الثانية نص الانذار البريطانى إلى الملك وما حدث فى هذا اليوم وكان عنوان المقال أسرار خطيرة تنشر لأول مرة وكانت صفحات أخبار اليوم فى هذين العددين تحوى الكثير عما دار فى يوم ٤ فبراير وما دار بين الزعماء والملك ويمكننا أن نبدأ بالجديد الذى أتت به أخبار اليوم .

« بقى قصر الملك محطماً — قصر عابدين الذى اقتحمته المصفحات البريطانية — شاهدا على هذا الاعتداء طول حكم رفعة النحاس باشا »

وذكرت أخبار اليوم أن ثمانية ضباط كانوا يتقدمون شاهرين مسدساتهم وأن الجنود البريطانيين هجموا على حراس قصر عابدين وحاصروا القشلاق الملكى وأن أحد الحراس أراد أن يقاوم القوة بالقوة فتكاثر حوله الجنود الانجليز وأصيب بكسر فى يده أثناء المقاومة [١] .

---

(١) لا توجد أية اشارة إلى حدوث مثل هذا الذى تحكى عنه أخبار اليوم حدوث مثل تلك المقاومة . وانما ذلك نوع من الاثارة الصحفية : —
أخبار اليوم العدد ٥٤ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الصفحة الأولى .

وجاء فى المقال أيضاً أن الجنود الانجليز حاصروا جميع ثكنات الجيش المصرى وصوبوا اليها المدافع واستعدت الطائرات البريطانيـة انسف جميـع الثكنات المصرية إذا هو قاوم وأن الجنود الانجليزحاصروا كذلك مراكز البوليس ... وتعليقاً على ذلك أنه لم يحدث ولم يقله أى مرجع ولا ذكرته أية دورية يومية ... ببساطة لأن مايلز لامبسون كان واثقاً أن فاروق لن يضحى بالعرش فى سبيل ما يسمى بالـكرامة الوطنية .

وجاء أيضاً فى أخبـار اليوم أنهم قطعوا كل الاتصـالات التليفونيـة بالقصر وأنهم حاصروا أيضاً محطة الاذاعة وجاء فى أخبار اليوم عن السبب الذى من أجله وافق الملك على الانذار البريطانى أن الملك قال : ــ

« كنت أستطيع أن أرفض هذا الانذار فاحول أرض بلادى إلى أنهار من دماء ولـكننى أثرت أن أضن بدم أبناء وطنى تاركا للتاريخ أن يقول كلمته فى هذا الاعتداء على إستقلال بلادى .

وتقول أخبار اليوم أن الزعماء حضروا ورأوا الدبابات تحيط بالقصر علما بأنه وقت أحاطه القصر بالدبابات منعت حركة الدخول والخروج من القصر وفى نفس الوقت لم يكن الملك ولاحسانين على علم بما سيحدث فى الساعة التاسعة ، لأن لامبسون قال أنه سيتصل أو سيحضر لمقابلة الملك فى الساعة التاسعة ورجع حسنين وأخبر الملك فانفض إجتماع الزعماء على أن يتركوا أرقام تليفوناتهم وذلك إذا احتاج الأمر استدعائهم أى أن أيا من الزعماء لم يكن بالقصر باستثناء محمد محمود خليل الذى استأذن من الملك فى البقاء بالقصر للاطمئنان على الحالة فهو وأحمد حسنين شاهدى عيان على ماحدث من رؤية الدبابات .

وذكرت أخبار اليوم أن الملك كان يسخر من النحاس عندما قال له لابد من المرور على السفير البريطانى لاخطاره أن الملك عهد إليه بتأليف الوزارة وبينما ذلك كان يكاد يكون مطلب ضرورى للملك عارضه النحاس فى البداية ، إلا أن الملك أصر على ذلك . إلا أن أخبار اليوم تختلق كلاما على لسان مكرم فى ذلك الوقت قاله للنحاس وهذا لم يكن منطقيا فقدقالت الأخبار أن مكرم قال للنحاس : —

« أن الملك يسخر منك ... أنه يقصد أن يقول لك الذى عينك رئيسا للوزارة هو السفير وليس ملك البلاد الشرعى » وتلك رواية لم يذكرها مكرم نفسه فى جريدة الكتلة رغم ما بينه وبين النحاس .

والغريب أن نفس صفحة أخبار اليوم التى أتت بالمقال عن ٤ فبراير فيها تناقض مع مقال آخر فى نفس الصفحة بعنوان « صدقى باشا يصف ٤ فبراير » ففى ذلك المقال يقول صدقى باشا أنه فى الساعة الثامنة مساء طلب منه بالتليفون أن يتوجه إلى قصر عابدين فذلك مستحيل لأن شيئا لم يكن قد حدث وإنما الموعد كان الساعة التاسعة والاستدعاء تم بعد ذلك أى بعد خروج السفير وموافقة فاروق على الاذعان للانذار البريطانى ... وطبقا لرواية د . محمد حسين هيكل أن الزعماء استدعوا للقصر بعد مغادرة السفير البريطانى لقصر عابدين ... : أى أن بيان صدقى باشا فى أخبار اليوم غير دقيق .

وفى عدد أخبار اليوم بتاريخ ١٩٤٥/١١/١٧ تنشر أخبار اليوم نص ما دار فى اجتماع الزعماء بقصر عابدين كما تنشر أخبار اليوم تعريضا بالنحاس على أنه لم يحتج على الانذار البريطانى بينما هو فعلا احتج مع الزعماء فى

البيان الذى وقعوه جميعا وحمله أحمد حسانين إلى السفير البريطانى .

كما نشرت أخبار اليوم نص احتجاج أحمد ماهر الذى أرسله للسفير البريطانى فور علمه بالانذار البريطانى وقد جاء فى هذا الاحتجاج : ـ

« حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى

« بمناسبة التبليغ الذى وجهتموه سعادتكم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بوجوب تكليف شخص بعينه اخترتموه لتشكيل الوزارة المصرية وهو حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وما اقترن بهذا التبليغ من التهديد المباشر بالقوة المسلحة البريطانية فأتشرف بصفتى رئيسا لمجلس النواب بأن أبلغ سعادتكم بصفتكم ممثلا لدولة بريطانيا العظمى فى مصر شديد احتجاجى على هذا الاعتداء الصارخ على استقلال والذى أخل إخلالا شديداً بأحكام المعاهدة بين البلدين ومقتضيات الصداقة بين الشعبين وعرض علاقتهما للخطر الشديد .

وأنه ليؤسفنى أن يقع هذا الاعتداء وهذا التدخل فى صميم شئوننا الداخلية فى الوقت الذى تدافع فيه بريطانيا عن الديمقراطية وحريات الأمم فى حرب هى بالنسبة لها حرب حياة أو موت وإذا سجل هذا الاحتجاج أتشرف بأن أقدم لسعادتكم وافر الاحترام .

رئيس مجلس النواب

(أحمد ماهر)

وفى العدد ٥٥ السنة الثانية ٢٤ نوفمبر ١٩٤٥ تأت أخبار اليوم بأقوال الزعماء المستقلين وليس هناك جديدا عما سبق وأن رددته بقية الصحف وجاء فى بيانات الزعماء الأربعة (حسين سرى وإسماعيل صدقى وحافظ عفيفى

وشريف صبرى) وأجمع الجميع على أنه لو أن النحاس قبل تأليف وزارة قومية لانقذ الموقف وأكد الزعماء أن رفعة النحاس كان ضمن الموقعين على الاحتجاج رغم أن النحاس قال أنه كان أول الموقعين على قرار الاحتجاج وجاء فى أقوالهم سر رفض النحاس الوزارة الائتلافية . ومن الأشياء الجديرة بالذكر أن أخبار اليوم فى ذلك العدد : —[1] وضعت فى حكمة اليوم المثل العربى الذى يقول « سكت دهرا ونطق كفرا » وطبعا كانت تقصد به النحاس[2] .

ولكن الشيء الأكثر أثارة أيضا هو أن أخبار اليوم جاءت باسم الشاب الذى هتف إلى الأمام ياروميل والذى كان يقود المظاهرات أوائل فبراير سنة ١٩٤٢ وأن الشاب اسمه عبد السلام وفا أفندى ودلت تحريات البوليس — كما تقول بذلك أخبار اليوم— على أنه يقود المظاهرات ويحرض على الشعب فى أيام ٢ ، ٣ فبراير ١٩٤٢ وأن حسين سرى أصدر أمراً باعتقاله فى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وأن هذا الأمر بالاعتقال كان آخر ورقه رسمية وقعها دولة سرى باشا قبل تسلم النحاس باشا الحكم . وقالت أخبار اليوم أن هذا الشاب معتقلا إلى أن تولى فؤاد سراج الدين وزارة الداخلية فى عهد رفعه النحاس فعينة معالية استثناء بمرتب قدرة خمسة عشرة جنيها فى وظيفة على ربط ميزانية مجلس مديرية الشرقية وكان لايحمل شهادة الابتدائية ثم انتدبه فعينة سكرتيرا سياسيا له بوزارة الشئون

---

(١) أخبار اليوم العدد ٥٥ السنة ٢ ٤٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ الصفحة الأولى .

(٢) كانت حكمة العدد فى أخبار يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الصفحة الأولى العدد ٥٤ (جنت على نفسنا براقش) على أساس أن النحاس باثارته الموضوع إنما هو الذى عرض نفسه لاطلاق الرصاص .

الاجتماعية وبقى سكرتيرا سياسيا إلى أن أقيلت وزارة النحاس باشا وقد كان هذا الشخص فى عهد حسين سرى باشا موظفا بمصلحة الضرائب فى الدرجة التاسعة بمرتب قدره ثلاثة جنيهات وأنه كان قبل ذلك عاملا للأسانسير بمستشفى القصر العينى .

ثم نتساءل أخبار اليوم ... ماذا يعنى كل ذلك ... قبل الاجابة على هذا السؤال .

أولا نود أن نقول أن أخبار اليوم أجابت على سؤال سبق وأن أثاره الرئيس السادات وقد ناقشناه . . . وهو من هم قادة مظاهرات فبراير .

لقد أظهرت أخبار اليوم أن عبد السلام وفا كان أحــــد هؤلاء الكادحين الذين عبروا عن سخط الشعب ونادوا إلى الأمام ياروميل وليس ذلك حبا فى روميل ولكن نكاية فى إنجلترا وظروف الحرب التى أدت بالأوضاع الاقتصادية فى مصر إلى حد الأزمة . وأن كان هذا لايمنع أن الانجليز قد يكونوا قد دبروا نوعا من الظاهرات المصطنعه لتبرير تدخلهم . وأما السؤال الذى طرحته أخبار اليوم فهى تريد أن تقول للقارىء أن مظاهرات فبراير دبرها الوفديون ليجبروا الانجليز على أن يأتوا إلى الحكم وليجبروا القصر أيضا على ذلك وإلا لما كان قد أفرج عن عبد السلام وفا وعين بمرتب إستثنائى فى وظيفة دون مؤهل .

ولسنا فى معركة دفاع عن الوفد أو النحاس ولكن من السهل الرد على ذلك بأن هذا الشاب وطنى وتحمل ذل الاعتقال نظير قضية التعبير عن سوء أوضاع الشعب فما أقل من مكافأته عندما تاتى وزارة لتحسن الظروف.

ويكتب كامل الشناوى مقالا فى أخبار اليوم بعنوان « شهدت ٤ فبراير بنفسى » ولايخرج عن المقالات السابقة . وإن كان كامل الشناوى برر عدم إثارة الموضوع بسبب الرقابة وسيوف الأحكام العرفية المصلتة فوق الرقاب وأن الحاكم العسكرى هو المتهم وكان فى الوقت نفسه هو الأمين على الدعوى ... وأنه هو القاضى وهو السجان ... فلم يستطيع أحد أن يجهر بالحقيقة .

وقال كامل الشناوى أنه وزعت منشورات سرية أتهم فيها النحاس باشا بالخيانة وأن النحاس باشا لم يرد بكلمه على هذا الاتهام .

ويقول الشناوى أنه لايكتب فما له من موقع حقد على النحاس . رغم مخالفته فى سياسته منذ عام ١٩٣٥ إلا أنه — أى الشناوى — كان ينظر إلى النحاس كما ينظر الهندى إلى غاندى .

ويتساءل كامل الشناوى ... لماذا رفض النحاس رغبة الملك فى تاليف وزارة نوعية إذا كان يقول أنه ألف وزارة فبراير بناء على أمر الملك ؟ ثم يتساءل سؤالا آخر لماذا لم يقبل بتأليف وزارة محايدة تجرى الانتخابات وكان ذلك ضمن الاقتراحات ولكن ماجعلنى أرد على كامل الشناوى فى تنفيذ مايريد قوله ... ماجاء بعد ذلك من وجهة نظره معيبا فى سلوك النحاس حيث قال أنه رأى رجال البوليس ينزعون كلمات يعيش الملك فاروق « وأن عهد النحاس خلت خطبة الأعياد من الدعاء للملك وخلت خطب وزير عدله فى دمشق فى مؤتمر رسمى من ذكر الملك وهنا يتضح أن كامل الشناوى يدافع عن وجهة نظر القصر وليس عن وجهة نظر مصر ... وأما لماذا رفض النحاس فكرة

وزارة محايدة تجرى الانتخابات فلقد كانت هناك انتخابات سنة ١٩٣٧ قال عنها محمد محمود خليل فى مذكراته التى نشرت أنها لم تكن سليمة . وأما لماذا لم يقبل وزارة قومية لأنه ذاق الفشل على يد هذه الوزارات ولأنه كان يعلم أنها سبيلا جيد التوصل للحرارة لسيطرة القصر على الوزراء .

و كل أقوال كامل الشناوى فى هذا المقال دفاع عن الملك ... وكأنى بكامل الشناوى لم يكن يعرف حقيقة الملك ، ويستشهد كامل الشناوى ببعض فقرات من خطاب النحاس الذى ألقاه فى رأس البر مهاجما الانجليز ومهاجما الحكومة القائمة (وأن بيانه قال فيه) عاشت مصر أربع سنوات وهى تعانى جريمة مستمرة من العدوان على دستورها وتزوير ارادتها واغتصاب حقوقها وحكمها بالقوة رغم أنفها [١] .

وختم كامل الشناوى مقاله بكلمات مسرحية مثيرة : —

« لقد قال غاندى للانجليز فى زمن الحرب : اخرجوا من الهند فأدخلوه السجن ... وقال النحاس للانجليز فى زمن الحرب: اخرجوا من مصر فأدخلوه الحكم !! ... ويفسر كامل الشناوى ذلك بأن غاندى دخل السجن لأنه لم يعرف كيف يتفاهم ويتصل ويعطى المواثيق والعهود .

وفى نفس العدد نجد مقالين أحدهما بعنوان « كبير المستشارين يتكلم » وهو مقال فى صورة تحقيق صحفى مع محمود حسن كبير المستشارين والذى نشر الأهرام [٢] نص المحضر الذى كتبه عن اجتماع الزعماء . وقد ورد

(١) أخبار اليوم العدد ٥٥ لسنة ١٩٤٥ ٢٤ نوفمبر أخبار اليوم مقال كامل الشناوى « شهدت بنفسى ٤ فبراير » ص ٤ .

(٢) كان محمود حسن هو المستشار الملكى لوزارة المالية وقد عين نائبا عاما خلفا لخصمه يسى بك أحمد وتقلد بعض المناصب حتى أصبح كبير المستشارين القانونيين للسراى .

بالمقال نفس ما سبق ترديده وأتى الأهرام برأى حلمى عيسى باشا ولم يخرج عما قاله فى وقت الأزمة من أنه كان من رأى مليكه يرى ضرورة تأليف وزارة قومية .

وتذكر أخبار اليوم مقالا بعنوان فى نفس العدد عن : —

« الدكتور ماهر باشا يتهم النحاس باشا بالخيانة العظمى ويتحدى النحاس باشا أن يقدمه لمحكمة عسكرية أو مدنية » .

وكان ذلك الاتهام قد طبعه الشبان السعديون بأمر من أحمد ماهر وضبط البوليس محمد كامل الدماطى رئيس الشبان السعديين وعبد الرازق محمد الدماطى ومحمود زكى الفلكى وعبد الرحمن السيد الشريف وعبد الحميد صادق وأحمد حسن خاطر يوزعون مجموعة من المنشورات نذكر منها المنشور الذى جاءت به أخبار اليوم والذى كان يوزع فى الفترة بين ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ٣ مارس سنة ١٩٤٢ .

« ان الدكتور أحمد ماهر باشا .

« يتهم علنا مصطفى النحاس باشا بالخيانة العظمى وأنه باع بلده للانجليز ويطلب محاكمته أمام أية محكمة سواء عسكرية أو مدنية ليبرهن على صحة ما يقول .

« يا أيها المصريون اذكروا أن النحاس باشا باع قضية الوطن لأجل كراسى الحكم وأن النحاس باشا خان مليكه وأمته باتفاق مع الانجليز »

« واعلموا أن الكرامة وشرف التاج المصرى مهان ومنكس وما دام هذا الرجل على رأس الحكومة واعملوا على دفع هذا الاعتداء المنكر على مليككم واستقلالكم وليكن شعاركم يحيى الملك ولتحيى مصر » .

وليعلم الانجليز أن الشعب المصرى الذى عرف كيف ينال استقلاله فى الماضى سيعرف كيف يرد العدوان الشنيع بأبلغ رد وأقوى اجابة ما دام فى مصر شباب هم جند الله والملك والوطن .

وقد قبض على الشبان الستة الموزعين المنشور وقدموا إلى المحكمة العسكرية العليا بتهمة الدعاية المثيرة التى من شأنها القاء الرعب بين الناس والحض على كراهية الحكومة القائمة والدولة الحليفة والدعوة إلى مناهضتها واستفزاز الشعب ضدها . واستدعت المحكمة العسكرية أحمد ماهر فقال انه هو الذى وضع هذه المنشورات وطبعها ويتحمل مسئولية كل كلمة فيها [١] وقد حكمت المحكمة ببراءة جميع المتهمين وكان النحاس هو الحاكم العسكرى فى ذلك الوقت واستندت هيئة المحكمة فى حيثيات الحكم على نص الخطبة الخطيرة التى ألقاها النحاس فى الحفلة التكريمية التى أقامتها لرفعته لجنة الوفد العامة فى الدقهلية « ووضح أنها كانت أشد عنفـــا من الاحتجاجات والمنشورات موضوع الدعوى » [٢] .

وبالطبع لم تعلق أخبار اليوم على أنه كان بامكان النحاس وهو الحاكم العسكرى الا يوقع الحكم ويطلب اعادة المحاكمة ... كما انه واضح تحيز أحمد ماهر للملك وللقصر ونسى أحمد ماهر ما فعله حزبه فى الوزارات

---

(١) أدلى بأقواله أمام محكمة الجنايات العسكرية فى ٩ مارس سنة ١٩٤٢ وكان المحامى الذى يدافع عنهم هو الأستاذ على الخشخانى المحامى المشهور .

(٢) كانت المحكمة برئاسة المستشار محمد فؤاد بك وبعد الافراج عن الدماطى أصدر الحاكم العسكرى أمرا بابعاده إلى بلاد النوبة ومراقبته عسكريا إلى أن أقيلت الوزارة النحاسية .

السابقة على النحاس وذكره محمد محمود خليل مما أغضب الهيئة السعدية عليه

وفى عدد أخبار اليوم العدد ٥٦ الصادر فى أول ديسمبر ١٩٤٥ مقالا بعنوان الدكتور « ماهر باشا يتكلم » وفى هذا المقال يتضح أنه على أثر تأليف وزارة ٤ فبراير قررت الوزارة اجراء انتخابات عامة لمجلس النواب وأن أحمد ماهر أرسل كتابا إلى النحاس يطالبه برفع الأحكام العرفية لأنه لم تجر انتخابات عامة فى بلد من بلدان العالم تحت الحكم العرفى ، وضرب أحمد ماهر عدة أمثلة عن بعض اعتداءات وقعت من رجال الحكومة على مخالفيها فى الرأى وتساءل ماهر باشا ماذا عساه يحدث فى الريف يوم يشتد التنافس بين المرشحين وكان أن رفض النحاس طلب أحمد ماهر فى كتاب قال فيه [1] : —

« انكم تحاولون ايقاظ الفتنة بعد أن أنمناها وتجديد الأزمة بعد أن أزحناها » اما أن تطالبوا وقف الأحكام العرفيـة والرقابة الصحفيـة بعدما بيناه ، فهو وحده دليل سوء النية وليس لنا من رد عليه إلا الرفض المطلق الصريح ، وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام » .

وقد رد أحمد ماهر على هذا الكتاب بالكتاب التالى وهو أول مرة كان ينشر فى الصحف : —

« القاهرة فى ٢٦ — ٢ — ١٩٤٢ .

« حضرة صاحب المقام الرفيع

« ذكرت فى كتابى إليكم بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أنكم

---

(١) أخبار اليوم العدد ٥٦ أول ديسمبر ١٩٤٥ : مقال « الدكتور ماهر باشا يتكلم الصفحة الاولى .

منذ وليتم الحكم لم تسمح لأحد من معارضيكم أن يعلن رأيا أو يصحح واقعة أو يرد على حملاتكم الظالمة التى وقفت الصحف على نشرها بحكم الرقابة الصحفية ، وطالبتكم بما يقضى به أول الواجبات عليكم وهو أن تسمحوا لغيركم بمثل ماسمح لكم به وأنتم خارج الحكم .

« تذكرتم فى ردكم أنكم كنتم تنكرون باسم الأمة مجلس النواب السابق الذى تدعون أنه زيف عليها . ولو كان ماتدعونه حقا لاقتضى منع رفقتكم من الخطابة والنشر ، على أن من بين الحكومات السابقة التى شملها أتهامكم من ظفرت ثقة نوابكم وبأبيدهم فى المجلس السابق . فهل أنتم تجدون حقا حين تطغون على الحكومة التى استحقت تأييدكم وثقة نوابكم ؟؟ .

« أمن يدعى الحرص على سلامة تمثيل رأى الأمة يرضى لنفسه أو لتلك الأمة أن تدعى إلى انتخابات تحت سيف الحكم العرفى المصلت دون أن يسمح للمعارضة أن تبين سبب هذه الانتخابات كما ترى وكما هو الحق وكيف جرت الحوادث بفرض الحكومة القائمة واملائها من سلطة أجنبية املاء أضر باستقلال البلاد ونال منها ؟ ؟

« هل ترون المجلس الذى يولد فى هذا الجو المظلم والحقائق محبوسة بفعلكم عن الناخبين مجلساً يمثل ارادة الأمة .

وما دمتم تريدون أن تحتكروا لأنفسكم تمثيل الأمة والكلام باسمها والتعبير عن رأيها فما الذى يخيفكم أن يعلن لها ما حصل من اعتداء مسلح على استقلالها ؟

« ألستم تدعون كل يوم أنكم أنقذتم الموقف ومنعتم الكارثة فلم

لا تريدون نشر حقيقة وقعت ليزيد تعلق البلاد بكم وتأييد الأمة لكم ان صح ما تدعون . أم تخشون بيان الوقائع مجردة عن كل تعليق لعلمكم أنها تنطق وحدها بأنكم مشتركون فى تدبير هذا الاعتداء المسلح على استقلال البلاد وأن ذلك كان الطريق الذى منه وصلتم إلى كراسى الحكم .

« كتابى اليكم بين نقطا لا يرتقى اليها الشك أعود فاذكرها مختصرة بينت أنه لم يأخذ بلد من بلاد العالم بفكرة اجراء انتخابات عامة فى ظل الحكم العرفى وأننا نطالب حقاً تواضع الناس عليه قاطبة وجاء ردكم خاوا من نفى الأساس الذى بنيت عليه طلبى هذا وقات لكم أنكم طالما ملأتم الدنيا صراخا برفع الأحكام العرفية ، بل انكم فوق ذلك ناديتم بالا ضرورة لها مع قيام الحرب ورفض رجالكم فى المجلسين الموافقة عليها » .

ولكنكم اليوم ترون الوطنية تأبى أى انكماش لظل الحكم العرفى ، حتى فى فترة الانتخابات فأين كانت وطنيتكم هذه يوم عارضتم قيام الأحكام العرفية وملأتم الدنيا صراخا بأنها اجراء ظالم لا مبرر له ؟؟ !

« وتدعون بعد ذلك أنه ليس الحرص منكم على حرية الانتخابات وحرية الرأى فهل خيل لكم أن بالمعقول مسا حتى صدق دعواكم .

« تقولون أنكم ببقاء الحكم العرفى تدعون الفتنة .

« أية فتنة هذه التى تخشونها والفتنة لا تقوم إلا فى ظلكم ، وحاكم ولا وكر لها إلا بين أتباعكم ... ونذكركم بالعدوان الذى وقع على رجال المعارضة فتقولون بأنها حادثة فردية وكل إلى النيابة أمرها . والحوادث كثيرة متعددة تسترونها بالرقابة الصحفية عن الجمهور . ولو سمح بنشرها وأنتم تعلمونها إذن لزاد الرأى العام علما بمبلغ جرأتكم على الحق وأنتم

اليوم مسئولون عن الأمن العام .» ولقد حوصر قصر الملك فلم يسمح للناس بعلم ذلك فماذا يكون ماتخفونه مما يقع الأفراد إلى جانب هذا .

وعاودتكم الأدوار القديمة بهواجس الدسيسة من أعراض عذاب ضميركم بذكرى ولايتكم الحكم وهى ذكرى أليمة ستبقى جاثمة على صدركم أثقل من أدوات الحرب التى أحاطت بالقصر الملكى وأملت أسمكم أملاء لولاية الوزارة بالانذار المسلح المسموم ولنا أن ننتظر من مثل هذه الأعراض صورا أعجب من هذا وأغرب فهى جزاء الله العاجل لكل من اجترأ حقوق البلاد بجرأتكم ... وأنكم لتعلمون أنى إذ أقول هذا إنما أورد ماسبق لى أن قلته على قبولكم الحكم فى تلك الفترة القاتمة حكما صريحا فى مواجهتكم وبحضور جميع الزعماء وطلبت منكم أن تقدروا مقدار مسئوليتكم بأقدامكم على ولاية الحكم والقصر محاصر بمختلف القوات العسكرية البريطانية تمهيدا لانذار صريح بأسناد الوزارة إليكم ليس فقط أمام ضميركم ومليككم ووطنكم بل أيضا أمام ربكم وأمام التاريخ .

ولازلت ياصاحب المقام الرفيع عند رأيى وان أتخلف عنه فما أنا بحاجة إلى دس ولا دسيسة وكل من يعرفنى يعلم أننى أواجه بما أعتقد وأعلن كل مافى نفسى. وإذا كنتم تعتقدون أن رأيى باطل فلماذا لاتسمحون بنشره على الجمهور وتعلنونه تقولون لوأن الأمل متعلق بشخصيتكم لنازلتمونا فى الميدان والظروف والأسلحة التى تختار وأولى بكم أن تقولوا لولا أن الأمر يتعلق بشخصنا لنازلناكم . » انظر نص الانذار البريطانى ياصاحب المقام الرفيع وتعال ننزل إلى الميدان بعرض أمرنا على الناخبين

وسترى أن لاقبيل لك من المصريين بل لترين قبيلك صفوف الدبابات والحراب الانجليزية التى حملتك إلى الحكم حملا وأملت اسمك املاء لم يسجل تاريخ الحكم أخرى منه ولا أذل .

لم يطر بزوال السلطان لب كما تدعون بل الصحيح أنه من أجل الحكم وسلطانه طار لب رفعتكم فقبلتم الحكم على أسنة الرماح البريطانية » .

وأما بالنسبة لجريدة مصر الفتاة فقد كان تعليقها فى ١٩٤٥/١١/٢٨ وكان هذا التعليق فى مقالتين : —

المقالة الأولى بعنوان « باسم الحرية »[1] وكان التعليق يؤكد أن الصحف تبارت فى تسديد صفحاتها بما جرى فى هذا اليوم المشئوم وتكاد لاتشذ فى ذلك صحيفة واحدة يومية أو أسبوعية » .

وأكدت مصر الفتاة أن ٤ فبراير يوم أسود بلاشك وأن هذه ليست أول مرة تقاس فيها مصر عن الاحتلال ورأى مصر الفتاة « أن الحديث عن السيادة لهوا وعبثا طالما هناك جندى بريطانى واحد وعابت جريدة مصر الفتاة .

وهى فى ذلك موضوعية إلى حد كبير وتتفق معها أنه بينما الحملة بلغت أشدها بين المصريين إذ بالحديث عن السفير البريطانى خفيفا لطيفا لايمسه من قريب أو بعيد وقالت مصر الفتاة أن الانجليز هم المسئولون عن الحادث وأن الجيل القديم ساعدهم .

أما عن تعليق مصر الفتاة فى باب كلمة الحق عن حادث ٤ فبراير فان

---

(١) مصر الفتاة : العدد ٤٣ مقال باسم الحرية ص ٦ .

الجريدة ذكرت أن النحاس باشا نجح فى أن يفسد على الحكوميين العيد وأن يحرمهم من الاستمتاع به وقالت الجريدة « وأجمع المصريون على اختلاف أحزابهم لأول مرة على رأى واحد هو أن مكرم باشا يعرض هذه المرة لخطبة النحاس بخير أوسيء ولكن باشا شاء أن لايجتمع المصريون على رأى فقد انبرى بحديث طويل خلا من السجع لأن إعداده لم يستغرق سوى ثلاثة أيام ، تعرض فيه النحاس وحمله مسئولية ٤ فبراير وكل الأيام الأخرى » ثم أعقب ذلك بيان طويل لايخرج فى شيء عما تردد ذكره فى الصحف ومنها الكتلة .

والواقع أننا فعلا نؤيد رأى مصر الفتاة فقد كانت محايدة فى رأيها هذا فيما نشره مكرم عبيد فى جريدته وفيما أخرجه من بيانات .

أما عن النقراشى فلم يكن له تعليق . وتعلق مصر الفتاة على موقف الأحرار الدستوريين أن هيكل عندما انتهى من قراءة الخطبة تلفت حوله مستطلعا كعادته حركات أحزاب الوزارة قبل الاقدام على إتخاذ أى قرار ، فلما عرف موقفها أسرع وسبقهم فيما هم ذاهبون إليه فأوحى إلى السياسة » جريدتهم بمهاجمة النحاس وتحميله مسئولية ٤ فبراير .

ولم تحدد جريدة مصر الفتاة من هو المسئول وأن كانت قد قالت أنه لابد من محاسبة المسئول وأن من تثبت عليه المسئولية عليه اعتزال الحياة السياسية[1] .

والآن ماذا قالت صحيفة السياسة لسان حال الدستوريين . كانت الخصومة السياسية بين الأحرار الدستوريين وبين الوفد ورئيسه خصومه

---

(١) مصر الفتاة العدد ٤٣ مقال ٤ فبراير (تحت باب كلمة الحق) ص ٤ .

من فترة طويلة ولذا سنجد السياسية تشن هجوما عنيفا على موقف النحاس فى ٤ فبراير ،وظلت السياسة فى باب يكاد يكون ثابت هو باب حديث اليوم. كان حافظ محمود هو صاحب تلك المقالات ولقد كان أول عنوان لهذه المقالات « جلاد الوطنية ينشر رداء ٤ فبراير[1] » .

وجاء فى هذا المقال صورة من السخرية لـكيفية قبول الناس الحكم فى حمى القوات البريطانية وواضح صورة التخريب فى أقوال حافظ محمود كاتب المقال فى قوله . —

« لقد قبل النحاس تشكيل الوزارة بعد أن إشتراك مع زعماء البلاد فى التوقيع على وثيقة احتجاج على التدخل البريطانى إذ ذاك فى شؤون الحكم المصرى . وهو بهذا القبول قد انفرد وحده دون سائر القادة فى مصر بنقض العهد وخيانة زملائه الموقعين » .

والمقال ملىء بالـكلام الحماسى . وفى يوم ١٩٤٥/١١/١٨ ، تنشر السياسة مقالا آخر لحافظ محمود تحت عنوان « أخرج من هنا إلى هناك » وكان يقصد بها كلمة الملك فاروق عندما قال عقب تـكليفه بالوزارة بأن يخرج النحاس من قصر عابدين إلى دار السفارة البريطانية فى قصر الدوبارة ويسخر حافظ محمود من النحاس بقوله : —

« الناس جميعا يتساءلون كيف يكون النحاس مضطرا فى قبول الحكم إذ ذاك .. هل أعد الانجليز سلاسل يقتادون بها النحاس رآسة الوزارة فى الوقت الذى أعدوا هذه المظاهرة العسكرية التى ذهبت إلى

---

(١) السياسة : مقال جلاد الوطنية ينشر رداء ٤ فبراير بقلم حافظ محمود ١٥ نوفمبر ١٩٤٥ ص ٢ تحت باب حديث اليوم » .

عابدين لكى يشكل رفعته الوزارة [١] .

وختم حافظ محمود كلمته اليوم بقوله: « لقد سقط مصطفى النحاس مساء ٤ فبراير من مستوى أقل الساسة شهرة بالوطنية ... ولقد كان الكثير من الناس لا يدركون سقطته حتى خطب النحاس نفسه فى ١٣ نوفمبر الحالى ».

وفى يوم ١٩٤٥/١١/١٩ يواصل حافظ محمود فى بابه الدائم فى جريدة السياسة هجومه على النحاس فى مقال بعنوان (صناعة جلاد الوطنية ضد الوعى الوطنى والضمير) وواضح أن حافظ محمود يضع قلمه فى خدمة حزبه ثم فى خدمة السراى ويختم صاحب المقال مقاله بعنوانه قائلا « لكن مصطفى النحاس باشا ، كان من بضعة أيام سابقة على ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قد تعاطى أسباب المناعة ضد الوعى الوطنى والضمير .

وفى اليوم التالى تقع الواقعة بين السياسة وبين محمد محمود خليل ، حيث يهاجم حافظ محمود فى مقاله اليومى حديث اليوم تحت عنوان « تذكرة لصاحب المذكرات محمد بك محمود خليل » [٢] وعاب حافظ محمود على مذكرات رئيس مجلس الشيوخ بقوله :—

« محمد محمود خليل بك قد قدم لحادث ٤ فبراير برأى لا نحسب أن سياسيا آخر من غير النحاسيين يوافقه عليه ، هو أنه يرى أن أزمة سنة ١٩٤٢ لم تكن بنت ساعتها بل كانت وليدة لأزمات سابقة إذ ترجع إلى

---

(١) السياسة مقال بقلم حافظ محمود بعنوان (اخرج من هنا إلى هناك ١٨ نوفمبر ١٩٤٥ ص ٢ تحت باب حديث اليوم) .

(٢) السياسة ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ حديث اليوم « تذكرة لصاحب المذكرات محمد بك محمود خليل » بقلم حافظ محمود ص ١ .

أواخر سنة ١٩٣٧ عندما أقيل النحاس وحل مجلس النواب ودارت انتخابات جديدة لا يستطيع — هو — أن يخفى رأيه فى أنها لم تكن سليمة تماماً » .

ويحاول حافظ محمود أن يردد قول رئيس مجلس الشيوخ بأن الانتخابات كانت سليمة وبأن النحاس وحزبه سقط فى الانتخابات كعقاب من الشعب جزاء تصرفات النحاس القديمة » وينقد حافظ محمود صاحب المذكرات بقوله انه كان راضى عن عهد وزارات ما قبل ٤ فبراير بدليل أنه سعى إلى أن يعين رئيسا لمجلس الشيوخ فى عهدها .

ويتهم حافظ محمود بأن محمد محمود خليل الوفدى السابق قد تقدم بالتماس تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ المغفور له محمد محمود باشا ، زعيم النظام الذى يأخذ عليه المآخذ اليوم . وعاب حافظ محمود أيضا عليه بأنه ساعد النحاس فى القبض على صديقه على ماهر .

ويجدر بنا هنا أن نوضح أن أحزاب الأقلية هللت وسعت إلى نشر مذكرات محمد محمود خليل ، وكأنى بها كانت تعتقد أن الرجل سيكون معها على طول الخط لضرب الوفد والنحاس ولكن بعد نشر المذكرات فوجئت أحزاب السعديين والأحرار الدستوريين بأن محمد محمود خليل لم يتركهم بل لقد جعلهم سبب الأزمة وجذورها .

وفى حديث اليوم الذى كتبه حافظ محمود بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢١ يضع عنواناً له « الدفاع عن جلاد الوطنية ينقلب إلى مهزلة[1] ، ومن الملاحظ

(١) السياسة : ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ حديث اليوم بعنوان « الدفاع عن جلاد الوطنية ينقلب إلى مهزلة » بقلم حافظ محمود .

أن حافظ محمود كان متشنجاً فى الرد على صحف الوفد فقد قال : « يقول النحاس بشهادة جمع من أعضاء الهيئة الوفدية أنه لو رفض الوزارة يومئذ لما بقى استقلال ولا .. ان القلم لا يطاوعنا أن نكرر العبارة التى قالها وخسىء اللسان الملوث الذى يقولها ولو مرة واحدة فى العمر » .

ويحاول أن يسخر حافظ محمود من انكار النحاس أنه كان يعلم كل شىء ويتساءل حافظ محمود أما وقد علم كل شىء من بعد فهل كان من الوطنية فى شىء أن يشكل وزارته التعيسة .

والواقع أنه لنا ملاحظة هنا ، وهى أن النحاس لو لم يقبل تأليف الوزارة بناء على أمر الملك وكان يعلم أن النحاس لو رفض سيضيع عليه العرش ... هل كان الملك يوافق على عدم تأليف النحاس الوزارة بعد أن أعطى الملك كلمة للسفير أنه سيكلف النحاس بتأليف الوزارة طبقاً لما يريده النحاس ... وهنا يمكن أن نفهم كلمة النحاس أنه ضحى بكل شىء فى سبيل مصر وفى سبيل الملك ... وهل كان سيصدق لامبسون أن النحاس رفض تأليف الوزارة أم أن الملك لم يكلفه بها .

والواقع أن الانجليز كانوا يمسكون كافة الخيوط فهم يعلمون أن الملك لن يضحى بالعرش وسيكلف النحاس وأن النحاس لن يرفض الوزارة وسيطيع الملك لأن النحاس كان يريد العودة بمفهوم عودة المنتقم ، الذى طرد وذل وأقيل سنة ١٩٣٧ وظل لمدة خمس سنوات تعب فيها هو ورجاله وكانت فرصته أن يرد الصاع صاعين للملك ورجال الأحزاب .

ولعل حافظ محمود نفسه عندما تغيرت الظروف وكتب كتابه ذكريات سياسية قال عن الملك فاروق ما لم يقله أحد وعلل بأن الملك كان واقعاً

تحت رحمة السفير البريطانى الذى كان يحمل له ملفات به فضائحه الأخلاقية. ولا ندرى هل غير حافظ محمود نظريته وقال قوله الحق بتغير الظروف أم أن كلماته سنة ١٩٤٥ كانت مجرد تكتيك فرضتها ظروف الصراع الحزبى فى مصر فى ذلك الوقت [١] .

وفى تاريخ ١٩٤٥/١١/٢٢ يكتب حافظ محمود فى مقاله اليومى الثابت حديث اليوم تحت عنوان : « جلاد الوطنية يسجل خاتمته » وبكلمات حارة وحماسية يهاجم النحاس بقوله « لم تقبل محكمة التاريخ دفاعه وحكمت عليه بالادانة ويتضح من كمات حافظ محمود عن الملك « الفاروق الذى قد من ذوق ونبل وذكاء » .

ولقد جاء فى هذه الكلمة ما قاله النحاس « من أن المداولات للزعماء كانت لتأليف الوزارة القومية وليس للرد على الاحتجاج ، وأنه لما رفض النحاس تأليف الوزارة القومية بدأ الزعماء فكرة الرد على الانذار البريطانى بمذكرة الاحتجاج المعروفة [٢] .

ويذكر حافظ محمود رواية عن حسين سرى والنحاس أنه « حدث ذات مرة فى مجلس الشيوخ أن واجـه حسين سرى باشا مصطفى النحاس باشا الذى كان إذ ذاك رئيساً للحكومة بحادث الدبابات فانتفض النحاس انتفاضة الملدوع وهو يصيح بألا يثبت شىء من ذلك فى المضبطة وألا يسترسل

---

(١) ذكريات حافظ محمود : المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩-١٩٥٢ كتاب الجمهورية رقم ١ ص ١٧٥ .

(٢) السياسة : ١٩٤٥/١١/٢٢ حديث اليوم تحت عنوان « جلاد الوطنية يسجل خاتمته بقلم حافظ محمود عدد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ص ٢ .

أحد فى هذه الرواية ... لماذا » وقال حافظ محمود أيضاً « أما الشعب . الشعب الذى أهدر النحاس كرامته وهو يغتصب النطق باسم الشعب فى هذه المأساة فقد علم منه من لم يكن يعلم أن هذا رجل مريض بالحكم ويريد من مرضه علاجا يدفع فيه أغلى الأثمان .ولو كانت كرامة الشعب المصرى كله فى فداء هذه الأثمان وواضح أن الجانب الموضوعى قد أختنق فى كلمات حافظ محمود .

وفى مقال يوم ١٩٤٥/١١/٢٣ يقول حافظ محمود « ان الفاعل الأصلى هو النحاس » ويشن هجوما على الصحافة الوفدية ويقول أنه مما أغاظ هذه الصحف تدخل جريدة الأهرام المحايدة فى معركة النشر وأن ما نشر حول أن « للنحاس باشا أن يعتمد فى تسهيل الأمور كما له أن يعتمد على مساعدة السفير البريطانى الذى وعد بذلك [١] ، والحقيقة أنه بالرجوع إلى محضر الاجتماع الذى دونه دكتور هيكل وكذلك أقوال شهود النفى والاثبات فى هذا الحادث لا نجد أن الملك قال للنحاس أنه يمكن أن يعتمد على السفير البريطانى ... فذلك لغو وافتراء واعتراف من جانب الملك بحجم دور السفارة البريطانية ورغم أنه كان حقيقة واقعة فى السياسة المصرية إلا أن الكثيرين قالوا أن الملك فاروق كان يتمتع بنوع من الكبرياء عندما تعرض لهذا الموقف ونوع من الثبات أدهش السفير البريطانى نفسه .

وواضح أن صحيفة السياسة والناطقة بلسان الأحرار الدستوريين كانت لا تخلو كلمات محرريها من الحقد الحزبى على النحاس ومن التمجيد للملك .

---

(١) السياسة : ١٩٤٥/١١/٢٣ ص ٢ حديث اليوم تحت عنوان اغلقوا لسان النحاس فلسانه هو الدساس بقلم حافظ محمود عدد ٦ ، ٧ .

وفى مقال يوم ١٩٤٥/١١/٢٥ تحت عنوان « اعترافات جلاد الوطنية » يقول حافظ محمود [١] .

« على الذين سيؤرخون لحادث ٤ فبراير واشتراك مصطفى النحاس باشا فى تدبيره أن يشكروا المتهم نفسه فى المادة الغزيرة التى يقدمها لاثبات هذا الحادث على اعتبار أنه جناية ذات وجهين ينطبع واحدا منهما وهو الأكبر حجما والأقبح شكلا والأقسى موضوعا على الرجل المصرى مصطفى النحاس باشا » .

ويؤكد حافظ محمود أن الذى جعل النحاس يفتح ملف ٤ فبراير هو أمين عثمان وذكر أيضا أن النحاس باشا كان أول من وقع الاحتجاج ولكن من الغريب أن حافظ محمود عندما أقر ذلك قال أن ذلك لم يكن الا ليعرف الانجليز أنه رجل قوى يمكن الاعتماد عليه وفى نفس العدد وعلى نفس الصفحة نجد خبرا يحمل كلمة « عزاء للنحاس باشا » عبارة عن سخرية حزبية قاتلة له ،إذ يقول الخبر « أدلى المستر بيفن وزير الخارجية فى لندن أن الحكومة البريطانية ان تتدخل فى شؤون حكومات الدول فى الشرق الأوسط »وفى العدد التالى للسياسة تحت عنوان (استسلام الجلاد) [١] يقول حافظ محمود أن النحاس باشا ألقى سلاحه ويسخر حافظ محمود من الصحف الوفدية لأنها قالت أن النحاس أمنع وطنية من العقاب ويؤكد كاتب المقال : —

(١) السياسة ١٩٤٥/١١/٢٦ ص ٢ حديث اليوم تحت عنوان « استسلام الجلاد » بقلم حافظ محمود .

(٢) السياسة ١٩٤٥/١١/٢٦ ص٢ حديث اليوم تحت عنوان « استسلام الجلاد بقلم حافظ محمود .

« أن هذه الأمة التي وكل إليها النحاس أن تحكم له أو عليه قد أصدرت حكمها من ذي قبل وهذا الحكم تلخص في إحالة أوراق النحاس إلى دار التاريخ .

فالتاريخ هو القول الفصل في هذه القضية الفريدة في نوعها وشخوصها وحوادثها .. التاريخ يقول منذ قبل النحاس تشكيل الوزارة في ٤ فبراير أنه خارج على القوانين الوطنية جميعا . وأن كل دفاع له عن هذا الخروج يزيد التهمة ثبوتا عليه » وختم المقال بقوله : —

« يانحاس باشا : ذراعيك إلى فوق مكرر الاستغفار إلى نهاية حياتك فان وضعك السلاح لا يكفي تكفيرا عما أسأته لهذا الوطن العزيز » .

وفي اليوم التالي تنشر السياسية مقالا بعنوان « الاستسلام إحدى الراحتين « نصيحة خالصة للصحف المعارضة[1] » وهو تكررا للمقالة السابقة ولكنه يطلب من صحف الوفد أن تقف في حملتها . وفي يوم ١٩٤٥/١١/٢٨ بدأت صورة الصراع تأخذ حدة في التعبير فقد جاء في المقال اليومي عن حادث ٤ فبراير والذي خصصت له السياسة كاتب كبير هو الأستاذ / حافظ محمود تحت باب ثابت هو حديث اليوم يكتب مقالا بعنوان « هل أصابكم الصمم .. » فلم تسمعوا حكم التاريخ[2] . وفي هذا المقال يرد حافظ محمود على رأى الصحف الوفدية في زعامة النحاس

---

(١) السياسة ١٩٥٤/١١/٢٧ ص٢ حديث اليوم تحت عنوان « الاستسلام إحدى الراحتين « نصيحة خالصة للصحف المعارضة » بقلم حافظ محمود .

(٢) السياسة ١٩٤٥/١١/٢٨ ص٢ حديث اليوم تحت عنوان « هل أصابكم الصمم فلم تسمعوا حكم التاريخ » بقلم حافظ محمود » .

فيقول « أن النحاس هذا أبعد الناس عن أن يكون زعيما لأمة ، ذلك أنه قد عين تعيينا لرآسة حزبه ... فأعضاء الوفد يعلمون بيقين كيف أختير مصطفى النحاس رئيسا لحزبه وأن إنتخابه كان بنصف أصوات المجتمعين - وكانوا دون العشرين - بزيادة صوت واحد » .

وواضح أن الصحافة المضادة للنحاس تريد هدم زعامة النحاس ... ولوحاولنا أن نسأل عن المفهوم العلمى والمفهوم المتفق عليه فى النظم الديمقراطية لكلمة الأغلبية الديمقراطية لوجدناها تحدد النصف + ١ ... فلماذا ينكر ذلك على النحاس أم أن ذلك فقط لهدم زعامة النحاس باعتباره العدو اللدود للملك من وجهة نظر القصر[١] .

ويحمل كلام حافظ محمود ... أقوالا هامة إذ يقول : -

« أولئك الذين يدافعون عن النحاس اليوم سيخاصمونه غدا وغدا يستغل النحاس وشركاء النحاس هذه الدفوع ضدهم كما تستغل اليوم هذه الزمرة كل زفرة زفرها الوفديون القدماء تحت سماء الماضى » .

ولوحاولنا أن نسأل حافظ محمود ماذا كان يقصد ؛ . . اوجدنا أن المعركة كانت حزبية ليس إلا ...

وحتى تكتمل الصورة للعرض الصحفى من جانب أحزاب الأقلية فلنعرض لما أوردته صحيفة الدستور لسان حال الهيئة السعدية .

كانت الخطة الصحافية الهامة التى اهتمت بنشرها جريدة الدستور

---

(١) جاء فى أحدى الوثائق البريطانية على لسان الملك فؤاد والد فاروق أن الزغلولية هى أول « عدو لمصر ويقصد بذلك أن سعد زغلول كان هو العدو الأول للملك . طبعا وليس للشعب .

هى مذكرات محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وأحد الحاضرين اجتماع الزعماء الـ ١٧ فى قصر عابدين فى المشاورات الملكية[١] وجاء فى هذه المذكرات وصف لاجتماعات ٤ فبراير وكيف أن اجتماع الساعة ٤ الذى عقد فى قصر عابدين وحضره جلالة الملك والقى بيانا بواسطة حسنين باشا ... ووصفت المذكرات ماحدث طبقا لما سجله محمدمحمود خليل . وعقب إتفاق الزعماء على رفض الانذار البريطانى ووقعوا محضر الاجتماع بعد ذلك استأذن محمد محمود خليل فى البقاء حتى يعرف مايكون بعد حضور السفير ، أما بقية الزعماء فقد أذن لهم الملك بالانصراف وجـــاء فى المذكرات أن السفير ومعه الجنرال ستون حضرا قبيل الساعة التاسعة وكان معهما عدد من الضباط من جميع أسلحة الجيش الانجليزى ودخل السفير وستون على الملك وكان معهما حسنين وبقى السفير فى القصر مدة أربعون دقيقة .

ويمكننا من مذاكرات محمد محمود خليل أن نجد التناقض بينها وبين ماحاول حافظ محمود أن يستغلها فنجد مثلا الحقائق التالية : —

أولا : أن النحاس قبل تشكيل الوزارة بناء على أمر الملك وأنه لايخالف له أمراً والحقيقة الثانية أن الملك شكره ووعده بكل معاونة وعندما طلب الملك من النحاس أن يتوجه مباشرة إلى السفارة لتبليغ السفير أن الملك عرض عليه الوزارة وأنه قابلها .

---

(١) لابد وأن نكون منطقيين فى إضافة أحمد محمد حسنين باشا إلى هؤلاء الـ ١٧ فيصبح عدد المجتمعين ١٨ وليس ١٧ كما اعتادت أقلام الكتاب على ذلك وأن كنا لانعترف باشتراك حسنين فى المناقشات وإنما حضر كمراقب ولكن كان له وزنه ولاشك بصفته رئيسا للديوان الملكى بالاضافة إلى أنه ليس كل الحاضرين كانوا مشاركين فى المناقشة .

تأتى الحقيقة الثالثة وهى أن النحاس سأل هل من داع لذلك فأجاب الملك نعم .

الحقيقة الرابعة أنه عندما قال إسماعيل صدقى باشا « نريد أن نعرف بصراحة تامة رأى النحاس باشا إزاء التبليغ البريطانى وكل منا لايرضى لرفعته أن يقوم بتشكيل وزارة تحت هذا الضغط » وأن النحاس باشا قال بعد مناقشات « إنى إذا طلبتم منى ذلك فأنا مستعد لرفض تشكيل الوزارة ولكنى أرغب أن يدون أنى نبهتكم للخطر الجسيم الذى يقع من جراء هذا الرفض « فقالوا له أننا نكتفى برفضك » .

فمذكرات محمد محمود خليل تقول أنه عندما عاد حسنين من السفارة أعيد الاجتماع وحضره جلالة الملك وأبلغ حسنين باشا المجتمعين أن السفير تلقى الرد وأخبره بأنه سيحضر لمقابلة الملك عند الساعة التاسعة وقد لايحضر وعندها يحدد ميعاد آخر ... وأذن جلالة الملك للحاضرين بالانصراف على أن يبلغوا فيما بعد نتيجة المقابلة ... وبعد ذلك سرد محمد محمود خليل ماسبق أن رددناه عند كلامنا على الحادث ولكن أهم ماجاء فى المذكرات هو تعليق صاحبها والذى أغضب السعديين والدستوريين لأنه عاد بجذور المشكلة إلى خمس سنوات قبل ٤ فبراير [1] .

وفى عدد الدستور يوم ١٨ أيضا نجد مقالا بقلم سياسى كبير لم تشأ الصحيفة أن تذكر اسمه تحت عنوان « ٤ فبراير بقلم سياسى كبير حضر المأساة التاريخية ... السياسى الكبير يقول أن جلالة الملك أعظم سياسى فى مصر وأن النحاس باشا شر مصرى عرفه التاريخ » ويحمل المقال

---

(١) الدستور السنة الثامنة العدد ٢٤٥٧ بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٥ الصفحة الأولى بعنوان « أيها المصريون اقرأوا واعجبوا ثم أحكموا » .

مجموعة من الشتائم الرخيصة والحزبية ضد النحاس بشكل لامثيل له وفى ذات الوقت يحمل تمجيد الملك فمثلا يصف الملك بقوله « لقد كان جلالة الملك فى ذلك الوقت العصيب الذى زلزلت فيه عقول الزعماء زلزالا شديدا، واستحوذ اليأس على أصلب الزعماء عودا — النبراسى المضىء بالأمل المشع بالرجاء ، المبشر بالخير وكانت نظرة مرسله إلى وجهة المشرق برغم الخطوب وكان جلالته صاحب الرأى الأعلى فى الخروج بالبلاد من المأزق الخطير » .

وواضح من الكلام أن صاحب الرأى المذكور كان حزينا حينما أتهم النحاس زعماء مصر ،أنهم كانوا على إستعداد لتكوين حكومة قومية يشاركون فيها وأنهم كانوا جميعا يجرون وراء السلطة وأن ماحاق بهم من غضب ليس بسبب الاعتداء على السيارة المصرية بقدر ماهو أبفراد النحاس بالحكم .. وواضح أيضا من مقال هذا السياسى الكبير أن جلالة الملك أمر النحاس بتأليف الوزارة وأن النحاس اعتذر ، فلم يقبـــل جلالته اعتذاره ولكن السياسى الكبير صاحب المقال يقول أن هذا الأمر حدث فى نهاية المطاف .

وفى صباح يوم ١٩٤٥/١١/١٩ وعلى الصفحة الثانية من الدستور طالع الرأى العام مقالا تحت عنوان مأساة ٤ فبراير ومهاترات النحاس باشا فيها [١] يتعجب صاحب المقال من أثارة النحاس لموضوع ٤ فبراير

---

(١) الدستور : ١٩٤٥/١١/١١ص ٢ مقال بعنوان مأساة ٤ فبراير ومهاترات النحاس باشا فيها .

قائلا أنه « كالباحث عن حتفه بظلفه ويتضح أيضا من رواية هذا الكاتب المبالغة فى سرد الأمور حيث يقول : —

(اجتمع زعماء البلاد ساعات عديدة ، يتداولون الموقف ويتدارسون الأزمة واتفق رأيهم جميعا ماعدا واحدا على وجوب رفض الانذار البريطانى ثم توجهوا إلى النحاس باشا واحد بعد واحد يرجون ويلحون عليه أن يتعاون معهم على الخروج من هذا المأزق) والقول بمثل هذه الصورة لم يحدث وفيه نوع من الخيال الصحفى أكثر من الموضوعية .

وواضح من المقال تملق صاحبه الملك أسوة بغيره ممن سبقوه والعجيب بل مما يدعو إلى السخرية أن الكاتب فى ختام مقالته يقول : —

(وبعد فانا نرى لزاما علينا أن نوضح أننا فيما نعرض له من الكلام عن مأساة ٤ فبراير إنما نعالج الموقف من ناحيته الداخلية المحضه ونسوى حساب الوطن مع أحد الخارجين عليه المارقين منه . فأما ماعدا ذلك من النواحى فانما يجىء الكلام عنها إقتضاء للسرد وضرورة للحكم ، وليست لذاتها والحمد لله أن مصر تخطت مأساة ٤ فبراير وسلمت من عواقبها الغميمه وآثارها البغيضة واستأنفت علاقاتها مع حليفتها العظيمى على أتم مايكون من التعاون والوفاق) .

والواقع أن ذلك يجعل التحليل شاذا فأطراف الحادث كانت بريطانيا أولا ، ثم مصر ثانيا وتداخل الظروف جعل هذا الحادث يقع ومسئوليته الأولى من نصيب بريطانيا ... فلماذا كانت الأحزاب الحكومية فى ذلك الوقت تتجاهل بريطانيا ولا تضعها فى قفص الاتهام . . . هل لأنها كانت تخشى غضب الأسد البريطانى فيطيح بها من على كرسى السلطة

أم أنها كانت تسعى وراء هدف واحد لاتحيد عنه هو هدم النحاس باشا .

وفى دستور يوم ١٩٤٥/١١/٢٢ يرد الدستور على مقال نشره الوفدى محمود سليمان غنام ووقع الدستور باسم مستعار هو « مصرى » وكانت عنوان المقال « بل لعب الكبار بالنار وليتها كانت نارا مصرية » ويذكر كاتب المقال أن كتاب الاستقالة أو الاقالة اوزارة النحاس سنة ١٩٣٧ لم ينشأه النحاس وأن النحاس أراد أن ينتقم لنفسه فى ذلك اليوم المشئوم وأن النحاس باشا لم يستطع أن يملك أعصابه وأن كتاب تأليف وزراته جاء خاليا من اللياقة فى عباراته ويقول كاتب المقال أن النحاس انتهك أقدس الواجبات تحت تأثير الاحقاد والشهوات ، وأنه حرص فى ذلك الكتاب على أن يجعله تحديا صريحا لكتاب الاقالة وليس أدل على ذلك من ديباجه هذا الخطاب : —

« تفضلتم جلالتكم فعهدتم إلى مهمة تأليف الوزارة فى هذه الظروف الخطيرة وأبيتم إلا أن تزيدونى شرفا فوق شرف بأن أعربتم بلسانكم الكريم المرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة ، عن ثقتكم فى وطنية هذا الضعيف وإنكاره لذاته ، مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما إلى تقضيان على بأن أتقدم لإنقاذ الموقف ...[1] » .

ويتساءل كاتب المقال هل هذه لغة الرجل يتقدم لينقذ أم هى لغة الحاقد الموتور الذى تعمد العصيان وخالف الزعماء جميعا لثقته بأن

---

(١) الدستور ٢٢ / نوفمبر / ١٩٤٥ ص ٢ مقال (مصر) تحت عنوان « بل لعب الكبار بالنار وليتها كانت ناراً مصرية .. » .

الدبابات تشد أزره وأن الفرصة التى واتته طال انتظارها فهو يتحدى ويتشفى » .

ونحن نؤيد جزئيا التحليل الذى أتى به كاتب هذا المقال ، ولكننا نعيب عليه أنه لم يكمل تحليله بقوله لماذا فعل النحاس ذلك وممن كان يريد الانتقام وماهى موضوع إقالته فى سنة ١٩٣٧ ذلك كله سبق بأن تناوله محمد محمود خليل كما مر بنا فى مذكراته التى نشرها بمناسبة الكشف عن تفاصيل الحادث .

وفى ١١/٢٢ أيضا وعلى الصفحة الأولى تنشر الدستور ردا على بيان ٢١ نوفمبر الذى أذاعه النحاس فقالت الدستور[1] : —

« حاول الرجل جاهدا (نقصد النحاس باشا) أن يتنصل من هذه التهمة (تهمة التآمر من الانجليز فى يوم ٤ فبراير لتولى الحكم) ، لكنه كان كالهادى فى الوحل كلما حاول التملص منه هوت قدماه إلى أسفل وأطبق عليه الوحل من كل جانب وانفتحت عيناه على دنيا الكرامة لآخر مرة لتلقى عليها نظرة وداع » .

وتهجمت المقال بأقذع الكلمات على النحاس باشا قائلة عنه « النحاس باشا فقير إلى العقل خالى الوفاض من الفضائل والمزايا » وفى المقال حزن شديد لأن النحاس باشا فقير إلى العقل خالى الوفاض من الفضائل والمزايا » وفى المقال حزن شديد لأن النحاس قال فى بيانه أن جلالة الملك لما وجه خطابه إلى النحاس قال له « أنك الوطنى الوحيد وأن قبولك الحكم

---

(١) الدستور : ٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ السنة الثامنة العدد ٢٤٦١ الصفحة الاولى تحت عنوان « النحاس باشا يتقول على جلال الملك ويكذب على التاريخ .

تضحية منك تضيفها إلى تضحياتك السابقة التى يعرفها الجميع » واعتبر ذلك إفتراء من النحاس على جلالة المليك ويكرر صاحب المقال ماسبق أن ادعته الصحف الزميله لموقف الدستور من حيث أن بريطانيا كان لايمكن أن تنذر ملك مصر بوجوب أسناد الوزارة إلى النحاس باشا ، من غير أن تكون هناك موافقة سابقة من رفعته على ذلك . وأنه كان سيحدث حرج كبير للسفارة والانجليز من رفض أن النحاس أبى قبول الوزارة تحت هذا الضغط الأجنبى، وأن النحاس باشا أظهر عنادا غريبا فى تشبثه برأيه وأصراره على موقفه ويستدل من ذلك على أن النحاس باشا كان ضليعا فى التآمر على الأمر كله مع الانجليز وفى تعليق للدستور على بيان النحاس باشا نشرته فى يوم ٢٣ نوفمبر قالت الدستور(١) :ـ

قال الدستور « أن النحاس باشا لايأمل فى الدنيا أكثر من أن يكون رئيس وزارة ولايتحدث بحديث وهو خارج الوزارة غير رغبته الملحة فى أن يدخل الوزارة » وبعد عرض فكاهى لبعض ماجاء فى بيان النحاس تنشر الدستور فى يوم ٢٥ نوفمبر مقالا فى صفحتها الأولى بعنوان « الذى باع وطنه وتنكر لمليكه وأمته ، دفاع النحاس باشا صحيفه إتهام مدعمه بالأدلة(٢) » جاء فيها « أن النحاس باشا غارق فى التهمة إلى قمة رأسه لامهرب له منها ولافكاك » .

ويقول كاتب المقال أن النحاس باشا كان على علم بكافة التفاصيل

---

(١) الدستور : ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ السنة الثامنة العدد ٢٤٦٢ الصفحة الثامنة تحت عنوان « الفكاهة الكبرى فى بيان مصطفى باشا ٤ فبراير » .

(٢) الدستور : ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ السنة الثامنة العدد ٢٤٦٤ الصفحة الأولى :

سلفا وأنه كان يحيط السفارة علما بما يدور فى هذه الجلسات أولا بأول . . والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصى وهى أدلة مادية بارزة كعلم السفارة البريطانية بالموعد المحدد لتشرفه بالمقابلة الملكية » ويحاول كاتب المقال بعد ذلك إلى تفنيد دعاوى النحاس التى وردت فى بيانه واصفا النحاس فى ماضى حياته بأنه كان أحد رجلين « أما رجل مغرق فى النفاق مقتدر فى فن التضليل والتمويه حتى إذا أمكنه الفرصة ، وثبت إلى غاية ، خالعا عن نفسه ثوب النفاق والرياء وأما رجل قليل الحيلة ضعيف الوسيلة مفتقر إلى مقدمات الخلق الواضح المبين حتى إذا وجد سندا يمكنه من غايته لم ينظر فى الوسيلة أن كانت شريفة أو غير شريفة وهو فى كلتا الحالتين مارق فى حاضره من الوطنية زائغ عن الصراط المستقيم » ويسير كاتب المقال فى الاستشهاد بكلمات أحمد ماهر وأنه قال للصحفيين « اكتبوا عنى أنى قلت للنحاس باشا أمام الملك وعلى ملأ من زعماء البلاد أنك يا نحاس تصل إلى الحكم ولكن على أسنة الحراب البريطانية والدبابات البريطانية » .

وفى يوم ٢٩ نوفمبر تنشر الدستور مقالا تحت عنوان « النحاس باشا فى أصوان قبيل مأساة ٤ فبراير . . بوادر تدل على إشتراكه فى المؤامرة[1] » ويبدأ كاتب المقال بقوله أنه ظهر على النحاس أثناء تواجده فى شهر يناير سنة ١٩٤٢ الفرح وأن ذلك كان شيئا مستغربا فمن المعروف عن رفعته الحزن الدائم طالما أنه ليس فى كرسى الحكم « ويستشهد كاتب المقال

---

(١) الدستور : ١٩٤٥/١١/٢٩ السنة الثامنة الصفحة الثانية .
مقال « النحاس باشا فى أصوان قبيل مأساة ٤ فبراير . . بوادر تدل على إشتراكه فى المؤامرة » بقلم محمد شاهين حمزه » .

بأن النحاس فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٢ كتب فى دفتر زيارة جريدة الصعيد الأقصى بأصوان بخط يده « ... وأن يجعل هذه الزيارة بشيرة خير لتعميم الخير للأمة جميعا » أنه ألقى خطبة قال فيها قبيل سفره من أصوان « ونحن نودكم وندعو الله أن يكون سفرنا مقرونا بالخير لكم » ويفسر صاحب المقال ذلك كله بأن هناك كان شىء يدبر وأن النحاس كان يعلمه . . . وجاء فى المقال نفسه أن جريدة الصعيد الأقصى كتبت تقول فى عددها الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

« إذا رجعنا إلى يوم ٣٠ يناير الماضى وتأملنا فيما سطر الزعيم الأوحد مصطفى النحاس باشا بخط يده وماقال فى خطابة الجامع من شرفه دار الصعيد الأقصى ثبت لنا بغير شك ولاريب أن رفعة النحاس باشا زعيم طاهر ورئيس صالح » واستشهد كاتب المقال بما كتبته جريدة الكتلة من أنه حدثت زيارة من الجنرال ستون لاصوان أعقبتها زيارة للنحاس ، خلال تواجد هذا الجنرال .

ويستشهد كاتب المقال بأقوال بعض الزعماء فى الحادث فمثلا قال أحمد ماهر « اشهدوا جميعا أيها الناس أن هذا الرجل الذى نادى باستقلال مصر ووقع على المعاهدة قد تلقى الوزارة على أسنة الحراب البريطانية » .

وأن صدقى باشا قال عنه « لم تكن الحكومة البريطانية لتفرض تعيينه بالذات ولم تكن لتشترط منحه كامل الحرية فى اختيار نوع الحكم الذى يرتضيه أشخاص الزملاء الذين يطالبهم لمعاونته إلا وهى متفقة معه قبل ذلك .

وأن محمود حسن باشا قد قال « لايعقل أن يجازف السفير البريطانى

ويحرك الجيوش ليعود بهذه النتيجة إلا إذا كان النحاس باشا قد أعطاه سلفا كلمة الشرف بقبول التدخل ولو كان تدخلا حربيا » .

ومن ضمن صحف المعارضه لحزب الوفد كانت صحيفة الرأى العام وهى مجله كان يرأس تحريرها أحمد قاسم جوده أحد الصحفيين الجهابذة جريدة الكتلة وقد جاء فى العدد ١٣ من مجلة الرأى العام شرح لمأساة ٤ فبراير كما نشرتها الصحف البريطانية وقد حملت المقالة مجموعه عناوين يمكن ترتيبها كالآتى[1] : —

١ — الدبابات البريطانية تسلم الانذار النهائى .

٢ — إملاء تعيين النحاس باشا بأفواه المسدسات .

٣ — الطائرة التى أعدوها لنقل فاروق إلى جنوب أفريقيا

٤ — ماذا أفادت مصر من تصفية هذا الحادث وتحديد مسئولياته .

فاذا قالت الصحافة البريطانية إجابة للاسئلة الأربعة السابقة ، لقد قام أحمد قاسم جوده بنشر صورة زنكوغرافية لبرقية نشرتها الصحف البريطانية فى شهر مايو سنة ١٩٤٥ بعد أن رفعت الرقابة العسكرية وسمح للمراسلين الحربيين أن يذيعوا مالديهم وكان ترجمة هذه البرقية الخطيرة أنه فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ دفع البريطانيون بدباباتهم إلى أبواب قصر الملك فاروق فى القاهرة وتغلبوا على رجال الحرس وأملوا بأفواه مسدساتهم فعلا تشكيل وزارة مصرية جديدة موالية للحلفاء » .

---

(١) مجلة الرأى العام : الخمس ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ . العدد ١٣ مقال تحت عنوان : مأساة ٤ فبراير كما نشرتها الصحف البريطانية بقلم أحمد قاسم جودة ص ٣ ، ٤ .

وقالت الصحف البريطانية أنه بعد أن استقالت وزارة حسين سرى إتجه اختيار فاروق لرياسة الوزارة الجديدة نحو على ماهر باشا الذى كانت عواطفه المعادية لبريطانيا معروفة دائمة — وكيف أن لامبسون اقترح تعيين النحاس باشا بدلا من على ماهر ، ولكن فاروق رفض الأخذ بهذه المشورة . وفى ٤ فبراير طلب لامبسون مقابلة الملك وكان يرافقه الجنرال ستون الذى كان يتولى قيادة القوات البريطانية فى مصر فلما دخلا القصر وضع السفير البريطانى المسألة أمام الملك بكل وضوح قائلا : —

« هاهما ورقتان : أحداهما تتضمن تنازلكم عن العرش فى الحال وفى هذه الحالة توجد طائرة ستقل جلالتكم إلى جنوب إفريقيا والحل الآخر هو أن يعين النحاس باشا رئيسا للوزارة » .

ويصف البيان البريطانى كيف أحاط الجنود النيوزيلانديون بالقصر وسرعان ماتغلبوا على قوة الحرس وتقدمت دبابتان خفيفتان بريطانيتان حتى اصطدمتا ببوابة القصر وجعلتا الملك فاروق بالفعل أسيرا فى قصره . ويقال أن السيد مايلز لامبسون عندئذ تقدم نحو النافذة وأزاح أستارها حتى يستطيع الملك أن يرى ماحدث . . ويقل فاروق « أنكم الآن لاتتركون لى سبيلا إلى الاختيار فليس فى نيتى أن عن العرش « وأن الملك فاروق ظل رابط الجأش حتى خرج السفير .

وهذه البرقية أذاعتها من باريس شركة إنجليزية من شركات النشر هى شركة الصحافة المتحدة ويعلق أحد قاسم جودة على البرقية بقوله أن بها نقطتان : —

الأولى : رفض الورقتين التى كانت أحداهما تتضمن قرارا خطيرا

بالتنازل عن العرش وهى أول مرة ينشر فيها مثل هذا النبأ وأن كان قد تردد على ألسنة بعض الرواة الثقاة .

الثانية : قصة الطائرة التى أعدت لتنفيذ الوعيد البريطانى فى حالة عدم تكليف النحاس بتأليف الوزارة وقد علمت من مصدر كبير أن النحاس باشا أشار إلى هذه الطائرة فى بيت أحمد حسين بك عندما كان يبرر قبوله الوزارة .

ولكن لن يلبث أحمد قاسم جـــــودة أن يروى تناقضا للرواية البريطانية حينما يقول أنه سمع من وزير سابق معروف أن السفير البريطانى حين ذهب مع الجنرال ستون إلى القصر الملكى لتسليم الانذار كانت وراءه إلى القصر وراءة سيارة أخرى لاتقل أحد . . . كما صحب معه قبطان سفينة حربية كانت راسية فى ميناء السويس فأى الروايتين أصدق . . . البريطانية أم المصرية . . . ويقول أحمد قاسم جوده أن النحاس رأى أن يسجل فى خطاب العرش أن الملك الح عليه المرة بعد المرة فى قبول الوزارة ورأى النحاس أن إقرار السراى لهذه الفقرة فى الخطاب يعتبر دليلا على صحتها . ولكن قاسم جوده يقول أن أحد المصادر العليمة أنبأه نبأ لم لم يعرفه الكثيرون وهو أن هذه الفقرات بالذات كانت موضع إعتراض بالفعل ولكنها أقرت أيضا بعد استنجاد النحاس باشا بالانجليز فطلبوا ابقاء الخطبة كما عرضها النحاس .

وفى عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ العدد ١٢ يتكلم أحمد ماهر فى مجلة الرأى العام عن مأساة ٤ فبراير وقد جاء فى هذا الحديث [1] : ـ

---

(١) الرأى العام : الخميس ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ العدد ١٢ مقالة مأساة ٤ فبراير بقلم د . أحمد ماهر باشا ص ٤ ، ٥ .

أن ذلك الاعتداء الاثيم المدبر ذا رمزين لا يقل أحدهما عن الأخر بعدا عن المشروعية وافتقارا إلى المبرر ..: ومن المهم هنا أن نؤكد أن كلمات الاحتجاج الكتابى التى أرسلها أحمد ماهر والتى سبق وأن كتبونا نصها من قبل طبقا لما وردت فى أخبار اليوم العدد ٥٥ — كما سبق وأن مر بنا هذه الكلمات التى نشرت فى أخبار اليوم فى عدد ٢٤ نوفمبر تختلف عن تلك التى نشرها أحمد ماهر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ . . . صحيح نحن نؤكد أن المعنى واحد ولكن التفاصيل تحوى فيما قاله أحمد ماهر فى مجلة الرأى العـــــام أكثر . . كما أن الأسلوب مختلف وأن كانت النتيجة واحدة فماذا قال أحمد ماهر فى الرأى العام مخاطبا السفير البريطانى :ـ

« هل من المعقول أن تحتموا تشكيل وزارة وفدية . . . وتجازفوا بتقديم انذار تؤيد فيه بالقوة المسلحة لو لم تكونوا على تعيين سابق وتأكيد صريح باتفاق النحاس باشا معكم إتفاقا تاما على تلك الخطة المبيته .

« ففى ظهر ٤ فبراير وبعد محاولات قصدتم بها إلى الضغط والتأثير وجهتم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك انذارا نهائيا تطلبون فيه أن يعهد جلالته قبل الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم إلى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة المصرية وأنه فى حالة الرفض . جلالته يتحمل مسئولية ماينجم عن ذلك .

« وفى الساعة التاسعه من ذلك اليوم قرنتم التهديد بالتنفيذ فحاصرت القوات البريطانية القصر الملكى دون سابق انذار وجردت الحرس من

سلاحهم ودهمت بابها الخارجى وفى هذه الأثناء حضر القائد العام للقوات البريطانية فى مصر بين أصوات النفير واقتحم القصر الملكى محوطا بجماعه من الضباط المسلحين وفى صحبتكم فتهيأ لكم بذلك أن تفرضوا على جلالة الملك بالتهديد ارادة حكومتكم وجاءت وزارة النحاس وليدة هذا الاعتداء الشنيع » .

ويصف أحمد ماهر بعد ذلك أن هذه هى الوقائع التى لاتحتمل الانكار وأن فرض شخص على رئيس دولة مستقلة تختاره وتعينه دولة أجنبية لتأليف الوزارة يعتبر بلا شك تدخلا مباشرا فى شئونها الداخلية ، وأن ذلك خرق لاتفاق دولى هو المعاهدة المصرية الموقعة عام ١٩٣٦ والمسجلة فى هيئة الأمم وينتهى أحمد ماهر إلى القول « ان مصر بامضاء معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا تلك المعاهدة التى اعترفت باستقلال مصر وسيادتها قد اعتقدت أنها ختمت عهد الاضطراب فى العلاقات بين البلدين وعلى الرغم من قيام بعض الصعاب واحتكاك المصالح بعض الأحيان مما يحصل عاده ويحل سريعا فى مثل هذه الأحوال فان المعاهدة بقيت إلى العهد الأخير مرعية الجانب من ناحية مصر ، وناحية بريطانيا على السواء ، ولكن فجأة وبلا سبب ظاهرى ترى مصر نفسها وقد عادت القهقرى إلى عهد الاحتلال والحماية حيث كانت الوزارات لا تقوم ولا تزول إلا برضاء السفير البريطانى [1] .

---

(١) الرأى العام : ٦ ديسمبر ١٩٤٥ العدد ١٤ الخميس ص ٦ مقال بقلم أحمد قاسم جوده بعنوان : اتهام صاحب البلاغ بالعيب فى الذات الملكية ، ٤ فبراير فى الرواية البريطانية .

وفى مقال فى نفس العدد تحت باب ثابت هو (مصر فى أسبوع) أثارت مجلة الرأى العام أن السر فى نشر جريدة الدستور نص المذكرات السياسية لرئيس الشيوخ (محمد محمود خليل) أن أحد محررى الكتلة كان قد اختلس صورة منها حينما كلف أحمد قاسم جودة بنقلها وأن صاحب المذكرات اعترض على نشرها واحتج على ذلك وحاول كل من عبد المجيد بدر والأستاذ حامد جوده رئيس مجلس النواب ، حاولا منع نشر هذه المذكرات الشخصية السرية ولكن بعد فوات الأوان .

وفى مجلة الرأى العام العدد ١٤ نجد أن على أمين قد رد على المقال البريطانى عن حادث ٤ فبراير وفيما يلى نص الرد [١] : —

ان هذه الجريدة نشرت وصفا أمريكيا لحادث الدبابات البريطانية مع جلالة الملك فاروق الأول ثم قال : —

« فهل تسمحون لى بوصفى ضيفا على الحكومة البريطانية وصحفياً مصرياً وعضواً فى البرلمان المصرى أن أبدى بعض الملاحظات على هذه الوقائع التاريخية ؟

إذا لزمنا جانب العدل المطلق قلنا أن جلالة الملك فاروق لم يرد ولم ينو اطلاقا أن يعيد وزارة على ماهر باشا إلى الحكم والواقع أن ما أراده الملك هو تأليف حكومة ائتلافية تمثل جميع الأحزاب وتعالج الأمور بطريقة

---

(١) الرأى العام : ٦ ديسمبر ١٩٤٥ العدد ١٤ الخميس ص ٦ مقال بقلم أحمد قاسم جوده بعنوان : اتهام صاحب البلاغ بالعيب فى الذات الملكية ، ٤ فبراير فى الرواية البريطانية .

مناسبة على أساس قومى مماثل لما كانت تفعله الحكومة الوطنية البريطانية (فى عهد تشرشل) والحقيقة التى تدعو إلى الدهشة هى أن جميع الأحزاب المصرية — مع استثناء الوفد — كانت راغبة فى التعاون مع « البريطانيين أما النحاس باشا زعيم الوفد فقد أطلق لنفسه العنان قبل ذلك بشهرين فى سياسة معادية لبريطانيا فكان يدعو المصريين إلى الثورة على البريطانيين والشىء الذى يدعو إلى السخرية فى الموقف هو أن تتحول السياسة البريطانية ضد الذين كانوا يدافعون عن فكرة اعلان مصر الحرب على ألمانيا فى الوقت الذى تؤيد قبل ذلك بشهرين اثنين يشهرون بكل شىء بريطانى فى مصر ويدافعون عن فسخ المعاهدة الانجليزية المصرية وما كان أدعى إلى دهشة مصر والشعب بأسره هو أن تواجههم الدبابات البريطانية تحمل السفير البريطانى وانذاراً نهائياً بأن يسلم عنق الشعب المصرى للنحاس بوصفه رئيساً للوزارة .

« وأستطيع أن أجرؤ وأضيف إلى ذلك أن الحوادث أثبتت بما لا يزال لا يرقى اليه الشك ما تنطوى عليه سياسة السفارة البريطانية فى مصر من خطر فانها كانت على وشك أن تقصم عرى التناسق بين حليفتين خصيا تاما وهما مصر وبريطانيا العظمى ، وعلى الرغم من حالة الاذلال التى كان غلطه ٤ فبراير تنطوى عليها موقف الشعب المصرى مع ملكه ثابتا إلى جانب قضية الحلفاء ولم يتردد أو يضعف لحظة واحدة .

ويقولون لنا أن التاريخ سيثبت كيف كان الفاروق ومصر مخلصين للديموقراطية ولكني أرجو أن لا تتركوا قراءكم ينتظرون إلى أن يثبت التاريخ ذلك .

على أمين

ذلك كان رد على أمين على ما نشر فى الصحف البريطانية فى مايو ، ومن الواضح أيضا التحيز من جانب على أمين لموقف الملك وأن كان على أمين متحازا ضد النحاس إلا أن الجديد فى موضوع الخطاب هو أن نيـة الملك لم تـكن متجهة إلى اسناد الوزارة إلى على ماهر .

ماذا قالت صحافة الوفد عن حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ : —

نشرت الصحف الوفدية الممثلة فى (الوفد المصرى) وفى (البلاغ) بيان مصطفى النحاس عن ٤ فبراير الذى نجره يوم عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وهو البيان الذى شرح فيه النحاس ما يوجه إلى حكومه الوفد فى ٤ فبراير من انتقادات وردت صحف الأحزاب الأخرى على البيان وتشنجت بعض الصحف المحايدة .

ولم يسكت النحاس... ولم تسكت الصحف الوفدية عما تنشره الصحف الأخرى فبمجرد أن نشرت مذكرات محمد محمود خليل فى الدستور ردت فوراً جريدة المصرى قائلة أن الرجل فى مذكراته ذكر أشياء فانقلبت عليه صحف الحكومة وانهالت نحوه شتما وتجريحا [1] .

وذكر المصرى كيف أن صحافة الحكومة استخدمت مكرم . . . الذى كان أسبقهم وكان يجب أن يكون آخرهم ... وقالت المصرى أن مكرم نسى كل خطبه فى صدد هذا الحادث واشادته بموقف زعيم الأمة غداة ذلك اليوم ... ونسى مكرم سجعاته المطولة وأحاديثه الكثيرة وراح يلقى الكلام على عواهنه مشوها الحقائق ناسباً لشخصه كل فضل متجنياً على الزعيم ولا غرو فهو اليوم موتور وكان بالأمس المضرب المحسود .

---

(١) المصرى ١٩٤٥/١١/٢٤ ص ٣ مقالة بعنوان (تكلمتم كثيرا) .

وعلقت جريدة المصرى على كل كتابات مكرم فى الكتلة بقولها « ان مكرم لم يخترع إلا الأباطيل اعتماداً على ضعف ذاكرة النـاس وكثرة نسيانهم ... ولا عجب فهو الذى قال عن نفسه « رجل إذا أحب أحيـا وإذا أبغض قتل » .

واستخدمت بعد فشل مكرم باقناع الرأى العام بما حدث .. استخدمت رئيس مجلس الشيوخ فلما فشل ... وانقلبت عليه صحف الحـكومة ... استخدمت شخصية أخرى وصفوها بالحياد التام ونعتوها بأنهـا شخصيـة قانونية ممن حضروا الاجتماع وهو المستشار محمود حسن باشا ولكنه أيضا فشل فى تحقيق أهداف صحف الحـكومة ولم يمثل الحقيقة لأنه كان بمثابة مذكرات له مدحت فاروق وذمت فى النحاس وقد أتبعت صحف الوفـد أسلوب الرد بعـد فترة ... فهى لم ترد على كل ما كتب أو يقال . . . وعابت المصرى على جريدة الأهرام خروجها عن حيادهـا وانضمامهـا إلى الزفة الصحفية التى تريد طعن الوفد ورئيسه .

وفى جريدة المصرى يوم ١٩٤٥/١١/٢٤ ذكر عبد السلام جمعه باشا قصة تؤكد ثقة سعد فى النحاس وبأن النحاس إذا قال وجب تصديقه .

ولقد أرسل مصطفى النحاس رداً على بعض ما نشرته الصحف الحكومية.. صحف الأقليات فى بيان أرسله من الاسكندرية بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢

ونشرت الأهرام هذا البيان ثم أعادت نشره المصرى وفيما يلى نص هذا البيان والذى يعتبر رداً على الـكثير مما أثير : —

« لم يكن لى بعد الحقائق الدامغة التى ضمنتها بيانى الأخير بشأن حوادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أن أعود إلى تناول هذا الموضوع مهما كابر

المكابرون وادعى المدعون لولا أنكم نشرتم فى عدد أمس كلاما (لقانونى كبير) أسماه محضرا لجلستى اجتماع ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وبديهى أن القانونى الكبير المذكور كان من بين المجتمعين ولعله كان يطمع فى أن يشترك فى الوزارة القومية التى ألحوا على قبول تأليفها. وقد تضمن هذا الكلام تشويها لكثير من الحقائق يضطرنى إلى تصحيحها ، وضعا للأمر فى نصابه ، ودفعا لكل خطأ ، ، مقصود أو غير مقصود فى هذا الموضوع الخطير وبخاصة وقد نسب القانونى الكبير فى كلامه عبارات معينة إلى اسمى مقام .

١ — ذكر القانونى الكبير « ان المجتمعين بعد أن انتهى رفعة حسنين باشا من تلاوة المذكرة التى أمر جلالة الملك بتلاوتها وبعد انصراف جلالته جثم عليهم السكون نحو دقيقة ثم قطع هذا السكون المرحوم أحمد ماهر باشا بقوله « الكلمة الآن لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا » .

وليس صحيحا أن المرحوم أحمد ماهر باشا كان أول المتكلمين ولكنى أنا الذى بدأت الكلام عقب انصراف جلالة الملك وقلت أنه قد ظهر لى من البيان الذى تلاه رفعة حسنين باشا أن هناك انذاراً بريطانيا زج فيه باسمى وإن من واجبى أن أبين حقيقة موقفى من هذا الانذار الذى فوجئت به ولم أكن أعلم شيئا عنه قبل تلك اللحظة . وأبديت دهشتى منه ثم أوضحت لهم أنى كنت فى رحلة بالصعيد واستدعيت منها وأنا فى قنا ولم يخبرنى جلالة الملك عندما تشرفت بمقابلته فى اليوم السابق أى فى يوم ٣ فبراير بأى شىء من ناحية الانجليز ثم دار الحديث بعد ذلك عن الحل الذى نراه للخروج من المأزق ورأيى فيه معروف .

٢ — ذكر القانونى الكبير أنى وافقت بعد تردد على الاقتراح الخاص

بالاحتجاج على الانذار وهذا أيضا غير صحيح إذ أنى وافقت عليه بلاتردد وكنت أول الموقعين على الاحتجاج وكل ماحصل هو كما أوضحت فى خطاب « ١٣ نوفمبر » وفى بيانى السابق أنى بصرت المجتمعين بنتائج هذا الاحتجاج إذا لم يكن مقترنا بحل للخروج من المأزق

٣ ـ وذكر القانونى الكبير أنى قلت « إن هؤلاء الناس (أى الانجليز) محرجين وأخشى إذا رفضت قبول الوزارة أن يلجأوا إلى تصرفات خطيرة قد يكون فيها ضرر كبير فرد على جلالة الملك قائلا « نحن شخصيا مستعدون لاحتمال المسئولية » .

« وقد تعمد القانونى الكبير أن يغفل ماقلته على الفور تعقيبا على كلام جلالته وهو (أن جلالتك لست ملكا لنفسك ولكنك ملك الأمة فأنت تاجها ورمزها وهى تفديك بأرواحها ولازلت أطال الله بقاءك فى مقتبل العمر . أما الوزارات فليست تخليدا وعليها وحدها أن تحتمل التبعات والمسئوليات) .

٤ ـ وذكر القانونى الكبير فيما أورده عن الاجتماع الثانى أن جلالة الملك طلب إلى أن أمر بعد انصرافى من القصر على دار السفير البريطانى وأبلغه أنى كلفت تشكيل الوزارة لأنه طلب ذلك إلى جلالته » .

وهذا أيضا لايطابق الواقع إذا لم يقل جلالة الملك أن السفير البريطانى طلب إليه ذلك . وقد كنت معارضا فى الذهاب ليلا إلى دار السفارة ولكن جلالته أمرنى بذلك فقد كان من المتعين كما أوضحت فى بيانى معالجة الموقف مع الانجليز .

٥ ـ وذكر القانونى الكبير أن جلالة الملك قال لى عندما كلفنى

بتشكيل الوزارة أنى أستطيع أن أعتمد على جلالته فى تسهيل الأمور وأن أعتمد أيضا على مساعدة السفير البريطانى الذى وعد بذلك .

أما الشطر الأول من هذه العبارة فصحيح ومفهوم لأنى كنت أعتذر من عدم قبول الوزارة والح فى الاعتذار وانتهى الأمر بأن أصر جلالته على تكليفى تشكيلها وطبيعى والحالة هذه أن يتفضل فيذكر لى أنى أستطيع الاعتماد على معونته السامية . ولكن الشطر الثانى من العبارة لاأصل له بتاتا إذ لم يقل جلالة الملك أنى أستطيع أن أعتمد أيضا على مساعدة السفير البريطانى .

هذا مايستحق التصحيح من كلام القانونى الكبير وقد أتاح لى أن أنشر مفاخر أخرى لم أذكرها فى خطابى وبيانى السابقين .

أما ماورد فى كلامه من قبيل التعقيب والتعليق فلا أحسبه جديرا بعنايتى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام[١] » .

مصطفى النحاس

الاسكندرية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وكان النحاس قبل ذلك قد أدلى ببيان عن ٤ فبراير نشرته جريدة البلاغ والمصرى على صفحاتها الأولى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ دمما جاء فى هذا البيان والذى يعتبر البيان التالى للبيان الأول الذى ألقى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥

---

(١) المصرى : فى ١٩٤٥/١١/٢٤ ص ٣ تحت عنوان « تاريخ يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ — بيان ثان لرفعة الرئيس الجليل » .

وقد قال النحاس فى بيانه المذكور أنه يبدوا أن بيان ١٣ نوفمبر عن ٤ فبراير أطار أحلام خصوم الوفد وأصاب منهم مقتلا والعجيب — كما قال النحاس — أن مكرم باشا وجريدته كان أشد الجميع حماسة أو اصطناعا للحماس فى الرد مع أنه هو الذى كان يتحمس أو يصطنع الحماسة فى الرد على من كانوا يشوهون الموقف الوطنى الرائع يوم ٤ فبراير وأن مكرم هو الذى كان يقول «لاتقولوا إلى الأمام ياروميل ولكن قولوا إلى الأمام يانحاس» .

وعدد النحاس فى بيانه المذكورة بعض الحقائق أوردتها بالكامل جريدة البلاغ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٠ .

الحقيقة الأولى هى أنهم زيفوا إرادة الأمة تزييفا فى إنتخابات سنة ١٩٣٨ وقد شهد بذلك شاهد منهم وهو محمد محمود خليل فى حديثه الذى نشرته جريدة الكتلة[1] وترتب على ذلك مجلس أمة لايمثل الشعب ولا إرادة الأمة .

والحقيقة الثانية فساد الحكم فى عهد حكومة الأقليات واضطراب أمور التموين والحالة المالية وشئون القطن .

أما الحقيقة الثالثة رغم ظروف الحرب والمفروض دعوة ممثلى الأمة الحقيقيين (ويقصد بهم الوفديين) لانقاذ مصر مماهى فيه إلا أن رجال الانقلاب ظلوا فى ضلالهم سادرين .

والحقيقة الرابعة قال فيها النحاس أنه استشير وهو فى كفر عشما عدة مرات فى حل الموقف فأشار إلى أن الحل الوحيد هو الرجوع لرأى الأمة .

---

(١) الكتلة : ص٤ ١٩٤٥/١١/١٨ .

والحقيقة الخامسة هى الفساد الذى إستشرى والمجاعة فى أمور التموين .

أما الحقيقة السادسة فهى أن النحاس يقول عن نفسه أنه كان بعيدا عن جميع هذه الحوادث ولم يكن له علم بها وأنه فوجىء باستدعاء تليفونى للتشرف بمقابلة الملك فحاول الاعتذار ولكن مكرم ألح فى السفر وسافر معه إلى القاهرة وبين النحاس أنه استشير فى أمر وزارة قومية فرفض وفى اليوم التالى وجدت رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات والبرلمان السابقين مجتمعين فى القصر الملكى وتلاحسنين باشا إنذارا بريطانيا زج فيه باسم النحاس وكان ذلك مفاجئة ... ودارت مناقشات كان كل همهم إقناع النحاس بقبول وزارة قومية حتى يبطل مفعول الانذار ... ويئسوا من اقناع النحاس بالعدول عن رفض لفكرة الحكومة القومية واتفق على الاحتجاج على الانذار والامتناع عن تأليف الوزارة فوافقهم النحاس على ذلك بعد أن بصرهم بالنتائج التى تترتب عليه لا عن علم سابق بشىء ماجرى أو سوف يجرى ولكن تقديرا للموقف الشديد الخطر واستنتاجا من مقدماته الظاهرة .

ويقول النحاس ثم اجتمعنا بالقصر وأن الملك قال للزعماء أن ينسوا كل ماحصل وكلف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة ودار الحوار التالى : -

النحاس : لقد اتفقنا على الامتناع عن تأليف الوزارة ولايمكن أن أخرج على هذا الاتفاق .

الملك : أن الأمر أمرى وليس لأحد شأن معى وأنى أدعوك لتأليف الوزارة .

النحاس : أنى اعتذر يامولاتى والتمسك بالاتفاق .

والح الملك فرد النحاس .

النحاس : أنى لا أعرف ماجد من الظروف وأرجو أن أقف عليها لاستطيع وزن الأمور .

الملك : لم يحصل شيء وأنا صاحب الأمور وأ كلفك تشكيل الوزارة من بادىء رأيى وأنا الذى إخترتك بنفسى .

واعتذر النحاس فرد الملك .

الملك : أنك الوطنى الوحيد وأن قبولك الحكم تضحية منك تضيفها إلى تضحياتك السابقة التى يعرفها الجميع .

ويواصل النحاس كلامه بقوله وأنه بعد ذلك نطق أحمد ماهر فقال كلمته وهى أنه إن قبل النحاس الحكم فمعنى ذلك أنه قبله على أسنة الرماح الانجليزية ولكن الملك أسكته وأن النحاس رد عليه بقوله : انكم أنتم الذين تتولون الحكم رغم إرادة الأمة وعلى أسنة الرماح وقال النحاس فى بيانه أنه إن قبل الحكم فبأمر جلالة الملك لينقذ البلاد مما أوقعوها فيها وأن الملك ناشد وطنية النحاس قائلا : أنها تضحية منك لخدمة الوطن .

وذكر النحاس أنه حرص فى بيانه الأول عدم ذكر التفاصيل وإنما احتفظ بالسرية ولكن مادام الخصوم أرادوا ذلك فلم يكن هناك بد من سرد هذه التفاصيل فى بيان آخر وليبرهن على صدق كلامه فان النحاس أتى فى بيانه بجزء من خطابه الذى رفعه للملك ردا على خطاب التشكيل .

ويواصل النحاس شرح الحقيقة السابقة فى بيانه والذى نشرته الصحف الوفدية وهذه الحقيقة تقول أنه لم يخط خطوة واحدة فى تشكيل الوزارة إلا بعد أن محا كل أثر للانذار البريطانى حيث زار النحاس السفير وتقابل

مع المستر « ليتلتون » وزير الدولة واحتج لديهما واتفق على صيغة كتابية لازالة آثار الانذار وأنه أرسل صورة هذين الكتابين إلى كبير الأمناء فى القصر وأن الملك فرح جدا ثم أن خصوم الوفد إعترفا بتلك الخطوة الهامة التى خطاها النحاس .

والحقيقة الثامنة تناقش مايدعيه مكرم عبيد أنه صاحب الفضل فى تبادل الكتابين المذكورين بين النحاس والسفارة وأقر النحاس أن فكرة تبادل الخطابات هى فكرته هو .

وناقض النحاس الأدلة التى يحاول خصومه أن يقولوها كدليل على أنه كان على علم بالتدبيرات البريطانية : ـ

١ ـ من ذلك ماقاله وحرره قريب مكرم عبيد الدكتور زكى ميخائيل بشاره وكيل مجلس الشيوخ من أن النحاس عندما كان فى الأقصر فى الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٩٤٢ تقابل مع ضابطين بريطانيين أحدهما صديق ميخائيل وهو الميجور فلاوز الآخر لايعرفه ولم يذكر اسمه« وأنى اختليت بهما وتحدثت معهمافى أمور التموين والسياسة— أى النحاس — وأن ضابط بريطانيا آخر صافحنى بعد ذلك بيومين أوثلاثة فى محطة الأقصر وقال للنحاس « أننى سعيد بأن أصافح يد الرجل الذى سيكون فى الحكم قريبا جداً » .

ويرد النحاس أنه حيثما يذهب إلى أى مكان يشترك الوطنيون والأجانب فى التقدم إلى والرغبة فى التعرف به ويقول النحاس أن الدكتور بشارة يعترف بأن النحاس لم تكن له معرفة سابقه بهؤلاء الضباط كما أن فلاور كان مهندسا تابعا للجيش البريطانى يقيم بالأقصر منذ مده طويلة

لأعمال تتعلق بطرق المعاهدة ويقول النحاس أنه لم يسمع حتى تحية الضابط الثالث على محطة الأقصر وأن د. ميخائيل هو الذى ترجم ماقال له .

أما ماجاء على صفحات الكتلة وغيرها من صحف الأقليات فانه واضح أن مكرم عبيد قال أن الجنرال ستون أقام فترة فى أسوان خلال تواجد النحاس وأن جنرال آخر اسمه لامستون كان هناك فى نفس الفندق ولكن يقول النحاس لم يجرؤ مكرم على القول بأنه حدث اتصال بين النحاس وبين هذين الضابطين ويفند النحاس دليل مكرم الثالث بقوله : ـ أن مجلة آخر ساعة نشرت فى ٤ فبراير ١٩٤٥ كلاما قالت فيه أن أحمد الوكيل القاه عليها فى صباح يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ . وأكد فيه أن النحاس سيتولى الحكم وطالب النحاس بمقارنة التاريخين[١] وكان البلاغ فى الواقع حريصة أن ترد على كل مانشر أو قيل تجريحا للوفد . . . ونجحت البلاغ رغم وقوفها منفرده وفى بعض الأحيان تساندها المصرى فى مجابهة الحملة الشرسة الحزبيه الموجهة ضد الوفد والنحاس .

وتبدأ البلاغ حملتها المضادة بتشريح كلام مكرم عبيد فى مقالتين الأولى تحت عنوان « وليم عبيد بين يومه وأمسه » والمقال سخرية من مكرم أيام أن كان عضوا فى الوفد بل أهم عضو فيه وبين زعامته للكتلة الوفدية وكيف أن النقراشى حرمه أن يرى البيان الذى ألقاه وأن مكرم عبيد قد انتهى منذ أن طرد من الوفد .أما المقال الثانى فهو بعنوان «وليم عبيد ومايجب أن يذكره عن يوم ٤ فبراير » وتذكر المقالة أجزاء من الخطبة التى ألقاها مكرم عبيد عقب تشكيل وزارة الوفد فى ٤ فبراير وأن

---

(١) البلاغ : ١٩٤٥/١١/١٩ الصفحة الأولى والثانية .

هذه الخطبة حوت من الكلمات ما لم يقلها مصطفى النحاس نفسه فقد جاء فيها [١] : —

« إلى الوراء .. إلى الوراء أيها الكذب الأثيم والدس المهين والخيانة الطماعة فى الأفقية والعدو المستهتر » .

« نثروا الأقاويل والأكاذيب والاشاعات الباطلة هنا وهناك » ثم قال وستظهر الأيام المقبلة كيف كان الوفد كما عهده المصريون جميعا هو الحريص قبل كل شىء على التمسك بحقوق البلاد فى غير هوادة ولا لين » .

وفى خطبة أخرى قال مكرم فى وفد طلبة التجارة العليا فى يوم ٩ فبراير [٢]

« زعموا أننا جئنا على أسنة الرماح — كذبوا وطاشت أحلامهم — إنما جئنا على أكتاف الشعب . فنحن الكابوس وهم الخاسرون » .

تنبجح صحيفة البلاغ فى أن تذكر مكرم بخطبة ألقاها فى ٤ فبراير جاء فيها [٣] : —

« ان الأحزاب الأخرى تدعى أن الوفد قبل تدخل الانجليز فى شئون مصر الداخلية وأنهم هم لم يقبلوا هذا التدخل ولكنكم سترون أن الوفد لم يقبل الحكم إلا بعد تحقيق خطة رسمناها لانقاذ البلاد من الموقف الأخير الذى تعرضت

---

(١) ألقاها بعد ظهر يوم ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .

أنظر البلاغ ١٩٤٥/١١/١٧ ص ٢ .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة تحت عنوان « وليم عبيد باشا وما يجب أن يذكره عن يوم ٤ فبراير » .

(٣) نشرت فى جريدة المقطم فى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ :

لهوسترون ان شاء الله بعد عودة رفعة النحاس باشا من السفارة البريطانية مبلغ حرص الوفد على الكرامة المصرية والعزة المصرية والقومية المصرية » .

وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وعلى الصفحة الثالثة تنشر البلاغ مقالا تحت عنوان [1] :

« ٤ فبراير وقولة الحق فيه ... فليقرأ المصريون وليحكم التاريخ » وتحدث المقال بأن حادث ٤ فبراير له وجهان لا ثالث لهما الوجه الأول هو الحوادث التى سبقت التدخل البريطانى وأدت اليه ، والوجه الثانى تشكيل الوزارة الوفدية انقاذاً للموقف ودرءاً لأخطار جسام . وقالت البلاغ أما الوجه الأول فيتمثل فى الحوادث التى تلاحقت على مسرح السياسة المصرية منذ اقالة الوزارة الوفدية فى آخر سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٢. هذه الحوادث تمثل رواية واحدة بل قل مأساة مفجعة اختلف فيها أشخاص الممثلين فهم مرة محمد محمود ومرة على ماهر ومرة حسن صبرى ومرة حسين سرى ولكن بقيت الرواية هى بعينها تدور حول محور واحد صعب المنال هو محاولة جرف الأمة عن الوفد ... وقالت الجريدة أن الحكم فى هذه الوزارات المتلاحقة دكتاتوريا محض لأنهم استندوا فيه إلى برلمان زائف وتستمر الجريدة فى شرح كيفية أن النحاس استدعى من الصعيد لمقابلة الملك وأكدت الجريدة أنه ليس ذنب النحاس ولا مسئوليته أن يزج باسمه فى الانذار البريطانى وقالت جريدة البلاغ أن من يرجع إلى جريدة أخبار اليوم يتأكد أن هدف الزعماء الذين اجتمعوا فى قصر عابدين كان شيئاً واحداً فقط هو

---

(١) البلاغ فى مساء الثلاثاء ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ تحت عنوان « من خطاب الزعيم ٤ فبراير وقوله الحق فيه ـ فليقرأ المصريون وليحكم التاريخ » ص ٣ .

الوزارة القومية وفى هذه الحالة كانوا سيدسون أن هنـاك انذاراً وأن هناك ما يحط بكرامة مصر أما وأن النحاس رفض فهم اعتبروا أن وزارته جاءت على أسنة الرماح ...

وفى مساء الأربعاء ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ كتبت البلاغ مقالا تحت عنوان « لعبتم بالنار .. فاحترقتم » (١) وفى هذا المقـال قالت البلاغ « تكلم زعيم مصر .. فاذا الخلاف عمل طابع الخطورة .. وإذا الأمر مؤامرة واسعة النطاق محبوكة الأطراف بيتوها بليل ودبروها فى الخفاء تضليلا للأمة المسكينة فلعبوا بالنار وظنوا أنهم ناجون » وجاء فى كلمات المقـال والذى هاله على ما يبدو كثرة المطاعن ضد شخص النحاس حيث نعتته الصحف الحـكومية أنه خائن للوطن ومتآمر على العرش وصنيعـة المستعمر ويتضح من سطور المقال رد على مقال مكرم وافتراءاته على الزعيم النحاس وقالت البلاغ هل يعقل أن ينكر النحاس بفرض حدوث اتصالات هذه الاتصالات مع مكرم سكرتير الوفد .. وأوضحت البلاغ ستة نقـاط استنتجتهـا من اجتماعات الزعماء فى قصر عابدين : —

١ — نفهم من حدوث الاجتماع أن انذاراً بريطانياً جاء ولا بد أن يكون لمجيئه سبب وأن يكون له سبب .

٢ — أن الزعماء استغلوا الفرصة فأرادوا أن يشتركوا فى الحكم مع الزعيم .

٣ — ونفهم أنهم لم يفكروا فى الاحتجاج على الانذار إلا بعـد أن يئسوا من الاشتراك فى الحـكم .

---

(١) البلاغ فى مساء الاربعاء ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ تحت عنوان « لعبتم بالنار.. فاحترقتم » ص ٣ .

٤ — أن النحاس وافقهم على الاحتجاج والامتناع عن تأليف الوزارة بعد أن بصرهم بالنتائج .

٥ — وأنه - أى النحاس - كان جاداً فى احتجاجه وامتناعه بدليل توقيعه واصراره على الاعتذار بعد ذلك .

٦ — وأنهم أن كل هذا حدث على مرأى ومسمع من المجتمعين وليس معقولا أن يخفيه عن سكرتير للوفد .

وتؤكد البلاغ أن النحاس اعتـذر خمس مرات عن تشكيل الوزارة حتى غضب الملك وكان الدليل على صحة هـذا ـ كما تقول البلاغ — هو الخطاب الذى كتبه النحاس رداً على تكليف الملك فاروق بتشكيل الوزارة.

وفى يوم ١٩٤٥/١١/٢٢ تحاصر البلاغ مكرم عبيد حصاراً شديداً حول تصريح زكى ميخائيل ... إذ ليس معقولا أن يكون قد قابل مكرم وهو قريب له ولا يحكى له عن سر اتصالات النحاس بالانجليز وان كان أخفى السر عن مكرم فلماذا أخفاه ثلاث سنوات رغم ما بينهما وان كان زكى ميخائيل قد ذكر هذه الوقائع فلماذا سكت مكرم ودخل وزارة ٤ فبراير وظل بها حتى آخر مايو حين وقع الخلاف [١] .

وقد جاءت البلاغ بكلام نشرته جريدة الهيئة السعدية أكدت البلاغ لمكرم أنه « شريك باللحم والدم فى يوم ٤ فبراير » فماذا قالت جريدة الهيئة السعدية [٢] .

---

(١) البلاغ : ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ص ٢ مقال (لعبتم بالنار .. فاحترقتم) ص ٢ .

(٢) الدستور : ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ص ٣ تحت عنوان شركاء حادث ٤ فبراير

« نحن نعرف أن لحادث ٤ فبراير ثلاثة فرسان أولهم مصطفى النحاس باشا وثانيهما أمين عثمان باشا أما ثالثهم فانه الرجل الذى حاول أن يستمر سلطانه على مصطفى النحاس بتأييده موقفه فلم يوفق ـ الرجل الذى وقف غداة هذا الحادث الأليم يخطب مدافعا عن مصطفى النحاس ومشيداً بوطنية مصطفى النحاس ـ هل عرفته ؟

أنه الرجل الذى لايزال يفاخر بأنه حاول إنقاذ سمعة الحكم بتبادل خطابين بين الوزارة النحاسية وبين السفير البريطانى أنه الرجل الذى لايستطيع اليوم بأن يرفع من قامته احتجاجا على حادث ٤ فبراير » .

وكانت البلاغ ذكية إذ نشرت مايقوله الأخربن عن مكرم عبيدوفى البلاغ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٣ . تحت مقالا بعنوان (حياد) ورد فى هذا المقال أن الأهرام خرجت عن حيادها بنشر محضر اجتماع ماحدث فى قصر عابدين وتنتقل بالبلاغ إلى أن المحاضر التى نشرتها أخبار اليوم وتلك التى نشرتها جريدة الدستور هذه المحاضر ليست واحدة بل هناك تناقضات بينها وغير محيطه بما وقع فعلا وأنها أغفلت بعض ماقيل هناك .

وفى بلاغ يوم ١٩٤٥/١١/٢٤ تنشر البلاغ بعنوان (إسماعيل صدقى باشا ... شفق على خليفة سعد ... ويتحدث عن الشعور الوطنى) والمقال رداً على مقال أو بيان نشره صدقى فى الأهرام وجاء صدقى فى بيانه بملاحظة أنكرتها عليه البلاغ على أساس أن الزعماء طلبوا من النحاس أن يختار فى وزارته من غير الوفديين ولو وزيراً واحدا غير وفدى لإيجاد مظهر ولوضعيف للقومية ولكن البلاغ تحدت صدقى أن يثبت . وفى صحيفة المصرى بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ يحاول المصرى مناقشة بيان صدقى

أيضا ويخرج بأن صدقى الذى حكم الشعب بالحديد والنار يحاول أن يتظاهر بالدفاع عن الديموقراطية[1] وفى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ جاء فى البلاغ تحت العنوان التالى (وليم عبيد باشا وجوده على مسرح السياسة هو المأساة الكبرى) وقد قالت الجريدة فى مقدمة المقال [2] : ـ

« حادثة ٤ فبراير .. مأساة من غير شك .. فلسنا نعرف بين المواطنين واحداً كان يتمنى أن تكون ولكنها مأساة صحح الوضع فيها على فداحتها وهى لم تعش إلا بضع ساعات أو بضعة أيام ... أما مأساة مكرم باشا السياسى فهى أكبر وأخطر » .

وتظل الجريدة تسرد سر حقد مكرم على الوفد وترد على قاله مكرم ضد النحاس وشددت الجريدة الهجوم على مكرم لأن الأخير قال عن النحاس أنه أكبر ممثل ... أى أن مكرم خلال أحاديثه فى ربع قرن كان يخدع نفسه إذن » .

وفى مقال ثان عن (الشاب الذى هتف إلى الأمام يا روميل) ترد البلاغ على صحيفة أخبار اليوم حيث تقول : —

الذى هتف وقاد مظاهرات (إلى الأمام يا روميل) هو عبد السلام وفا أفندى وأن حسين سرى أمر باعتقاله ١٩٤٢/٢/٤ وقالت أخبار اليوم أنه ظل معتقلا إلى أن تولى فؤاد سراج وزارة الداخلية فى عهد رفعة النحاس

---

(١) المصرى : ١٩٤٥/١١/٢٥ مقال تحت عنوان (٤ فبراير وقولة الحق فيه) .

(٢) البلاغ : ١٩٤٥/١١/٢٥ مقال تحت عنوان (وليم عبيد باشا وجوده على مسرح السياسة هو المأساة الكبرى) ص ٢ ، ص ٤ .

فعينه استثناء وندبه سكرتيرا سياسيا له فى وزارة الشئون الاجتماعية. وقالت البلاغ أن أخبار اليوم حاولت بهذه الكلمة وطريقة وضعها أن توهم القارىء أن هناك صلة بين الهتاف الذى أشارت اليه واعتقال صاحبه وبين الافراج عنه وقالت البلاغ أن واقع الحال يؤكد أن عبد السلام أحمد وفا اعتقل فى يوم ١٩٤٢/٢/٤ . وظل معتقلا حتى يوم ١٩٤٤/٤/٤ . فاذا لوحظ أن سراج الدين تولى وزارة الداخلية يوليو ١٩٤٣ تبين أن وفا ظل فى معتقله من يوليو ١٩٤٣ حتى أبريل ١٩٤٤ أى قرابة عام كامل ... فاذا كانت هناك صلة بين عبد السلام وفا والوفد فلماذا ظل معتقلا هذه المدة الطويلة.. وعندما حدث الافراج لم يفرج سراج الدين عن عبد السلام وفا وحده وإنما صدر قرار بالافراج عن كثيرين ممن اعتقلوا قبل تولى الوزارة الوفدية الحكم وقد عين فى ١٩٤٤/٤/١٨، باحدى وظائف الداخلية وندب للعمل بوزارة الشئون ولم يشتغل سكرتيرا خاصا أو سكرتيرا سياسيا .

وتناقض البلاغ صحيفة أخبار اليوم فى أنه كيف يستقيم الأمر أن الوفد يؤيد روميل فى الوقت الذى يتهم فيه أنه متآمر مع الانجليز . . . وتقول البلاغ فى آخر المقال « ولعل مجلة أخبار اليوم قد غاب عنها العلم أو فاتها أن تذكر لقرائها أنه قيل فى بعض تقارير الأمن العام السرية أن عبد السلام وفا كان متصلا بأحد أصحاب المقام الرفيع ممن تولوا الحكم قبل النحاس وأن هذا الاتصال يعلمه الكثيرون [(٢)] . وتختم البلاغ قولها « وبعد ذلك يقال أن هذه صحافة شريفة تكتب لأناس لهم عقول » .

---

(١) البلاغ : نفس العدد السابق تحت مقال (الشاب الذى هتف إلى الأمام يا روميل ص ٢ ، ٤ .

(٢) البلاغ : نفس العدد السابق تحت مقال (الشاب الذى هتف إلى الأمام يا روميل ص ٢ ، ٤ .

وفى يوم ١٩٤٥/١١/١٦ تكتب البلاغ تحت عنوان (نهاية حادث ٤ فبراير ماعرفته مصر من مناقشاته خرجت منه الصحيفه بأن النحاس تولى الوزارة بأمر من الملك وأن قبوله كان تضحية) وأنه يجب ترك هذا الموضوع لأنه لم يبق فيه إلا مهاترة مهاتر وسب حاقد وهذا هو الزبد الذى يذهب جفاء لأنه لاينفع الناس[1] » وبقى لنا أن نختم أقوال صحافة الوفد فى مقالين المقال الأول جاء فى البلاغ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٨ تحت عنوان (قل هاتوا محاضركم وأفرغوا كل مافى صدوركم وهذاالمقال تجميع لما نشر من صحافة الحكومة والصحافة المعارضة للوفد[2] .

أكد كاتب المقال (عباس حافظ) أن الحاضرين كانوا بضعة عشر ولكن لم تنشر إلا ثلاثة محاضر توافقت فى شىء واحد وهو نص الرسالة الملكية التى تليت عليهم حين اجتمعوا ليتشاورا وأنها اختلفت بعد ذلك فى كل شىء سردا وسياقا ورواية ونطقا وتدليلا وتحقيقا . . . ثم تكلم المقال عن إسماعيل صدقى وبيانه وناقش الكاتب أقوال مكرم عبيد وأكد المقال أنه ثبت من مختلف الروايات أن الدعوة وجهت إلى مصطفى النحاس وهو يومئذ فى قنا لكى يستشار قبل مجىء الإنذار أى المشورة عادية فى تأليف وزارة قومية وأن مكرم يعرف ولعله كان هو الوحيد الذى يعرف أن النحاس جاء إلى القاهرة وهو حائر لايدرى ماذا يرتدى فى المقابلة الملكية لأن داره مغلق . . . وكما تقول الجريدة أنه بعد العثور على

---

(١) البلاغ : مساء الاثنين ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ص ٢ .

(٢) البلاغ : ١٩٤٥/١١/٢٨ ص٣ ، ٤ مقال بقلم عباس حافظ تحت عنوان : ـ (قل هاتوا محاضركم وأفرغوا كل مافى صدوركم) .

بدلة مناسبة بعد جهد اضطر النحاس إلى انفعال حذاء وليم عبيد بالذات وهو دليل مادى على أن الأمر جاء مفاجأة .

أما المقال الثانى فقد كان صوت إبراهيم عبد القادر المازنى فى مقاله بعنوان : —

« رأى مستقل فى حادث ٤ فبراير[1] » ويقول المازنى أن المسئول الأول هم الانجليز الذين اعتدوا على إستقلالنا ولعل من الخير لمصر أن الصفحة المذكورة من صفحات العلاقات بين مصر وبريطانيا قد نشرت بعد طى طويل فان الذكرى لعبرة لنا وللحليف الذى استخف بالغدر ولم ينظر فى عواقبه . وعاب المازنى على ما نحن فيه من مهاترات وأننا نسينا العدو الأصلى فى ظل هذه المهاترات لأن الذى يكسب من خلافنا هو الرابض فى قلب بلادنا والداخل بيننا ... وطالب المازنى بالكف عن هذا الجدل ونادى الزعماء بقوله « اتقوا الله فى بلادكم ودعوا ما أنتم فيه فما أى خير ولا بد وراءه إلا الشر » .

والواقع أننا نعتبر أن هذا المقال يعتبر ضمن المقالات القليلة التى كتبت لتنعى على بريطانيا حقيقة تدخلها ولتطالب المصريين بعبرة الدرس والمحنة ولوقف حملات المهاترات من أجل مصر ونضالها .

وبعد العرض السابق لما ورد فى الصحافة عن حادث ٤ فبراير بقى أن نتكلم عن المرحلة الثالثة بالنسبة لحادث ٤ فبراير فى الصحافة المصرية : —

إعتباراً من أو ديسمبر سنة ١٩٤٧ . بدأت المحاكمة الحقيقة فى قضية

(١) البلاغ : ١٩٤٥/١١/٢٦ ص٢ مقال بعنوان « رأى مستقل فى اثارة حادث ٤ فبراير » .

الاغتيالات السياسية وتقدم الدفاع بقائمة طويلة من الشهود شملت كافة كبار رجال السياسة فى ذلك الوقت تقريبا [١] . على ماهر باشا ، إسماعيل صدقى ، إبراهيم عبد الهادى ، مصطفى النحاس ، حسين سرى ، حافظ رمضان ، كانت جلسة ٢ ديسمبر هى جلسة حادث ٤ فبراير . ففى هذه الجلسة تحدث مصطفى النحاس باشا عن حادث ٤ فبراير . وقد بدأ حديثه أنه ليس من الصالح العام ولا من صالح الدفاع أن يروى ما حدث فى ذلك اليوم ثم مضى يحكى كيف كانت مصر تسير من سىء إلى أسوأ وكيف استدعاه الملك فاروق لمقابلته عدة مرات خلال عامى ١٩٤٠ و ١٩٤١ وأن رأيه فى الاصطلاحات كان يقضى بضرورة تغيير القائمين على الحكم بالبلاد وأنه لما أحس بأن نصائحه لا يؤخذ بها توجه فى سياحة بالوجه القبلى تتفق مع رغبته فى الاستمتاع بالدفء الذى يسود الصعيد فى الشتاء [٢] ولما وصل إلى قنا توجه لزيارة ضريح عبد الرحيم قناوى ولما إنتهت الزيارة توجه إلى منزل إسكندر عبيد قريب مكرم عبيد حيث اتصل به إسماعيل تيمور من القاهرة ليبلغه أن الملك فاروق يستدعيه ... ويمضى النحاس بسرد ماجرى من إجتماع الزعماء حيث قال لهم « أنا جاى خام طاظه من رحلتى ولا دخل لى فيما حصل » وقال النحاس ردا على كتابة الاحتجاج الذى اقترحوه قائلا :

« يجب قبل كتابة الاحتجاج البحث إن كان الانذار الانجليزى تهديدا أم تنفيذيا لأن البيان الذى ألقى علينا من جلالة الملك يفهم منه

---

(١) الاهرام : ٣ ديسمبر ١٩٤٧ .

(٢) المصرى فى ٤ ديسمبر ١٩٤٧ .

أن هذه الحالة تنفيذية لاتهديدية كما حصل فى حوادث أخرى وأنه لا بد من البحث أيضا عن طريق لتفادى وصول الأمر إلى حد التنفيذ[1] »

ويستمر النحاس فى سرد ماهو معروف من حيث رفضه الوزارة الائتلافية قائلا إننى لا أقبل أن أعيش عيدتى « وقال إن الزملاء الزعماء تعاهدوا على ألا يقبل أحد الحكم والمحضر الملك وعرف الاحتجاج الذى وقعه الزعماء قال إن هذا عمل طيب ومشرف ووطنى فقال النحاس لجلالته : —

« إن هذا الاحتجاج كويس لكن يمكن يكون نكبه على العرش وعلى شخص جلالتكم « فقال فاروق » أناقابل لكل شيء « فرد النحاس » أنت ياجلالة الملك فى مقتبل العمر ونحن إلى فناء وبقاؤكم على رأس الدولة يفيد البلاد كثيرا « فقال فاروق « أنا لاأبحث عن نفسى » ولنا هنا ملاحظة هامة وهى أنه فعلا لوكان هناك إتفاق بين السفارة والنحاس على الاستيلاء على كرسى الوزارة بالقوة لما كان النحاس يثير مثل هذه الأقوال وبشكل يوحى بالإحساس بالخطر نتيجة لترك الفرصة للتدخل البريطانى . قد يقول : قائل إن النحاس كان ذكيا وأنه كان سياسيا داهية بحيث أنه فعل ذلك ليبعد عن نفسه كل شبهه ولكن الواقع أن النحاس كان لديه شفافية وكان رجلا طيبا ولكنه لم يكن فى حدة الذكاء التى تجعله يقوم بتمثيل دوره على الوجه الأكمل .

---

(١) روزاليوسف : الاثنين ٢٣ مايو ١٩٧٧ السنة ٥٢ العدد ٢٥٥ ص ٢١ مقالة أسرار الكفاح السرى بقلم عبد العزيز خميس .

ويحكى النحاس فى شهادته أمام محكمة الجنايات وهو ما نشرته صحيفة المصرى بتوسع فى ذلك الحين (١٩٤٧) ونشر محسن محمد نفس شهادة النحاس فى كتابه التاريخ السرى لمصر[١] » ونشرت روز اليوسف فى عددها رقم ٢٥٥٤ جزءاً من هذه الشهادة .

ويحكى النحاس باشا كيف أن صديقه محمد زكى على باشا اتصل به تليفونيا وأخبره أن الراجل الانجليزى راح بالدبابات إلى سراى عابدين وحاصرها » وبعد ذلك طلبته السراى حوالى تسعة ونصف ولما توجه إلى هناك لم يجد الدبابات فى ساحة السراى ووجد الزعماء فى وجوم ودار الحوار التالى : —

النحاس : ماذا جرى

الزعماء : جاءت الدبابات ثم انصرفت والحالة خطيرة

النحاس : هذا نتيجة عملكم (ثم يدخل الملك الاجتماع)

الملك : أننى أعهد إليك يانحاس بتأليف الوزارة .

النحاس : أننى لاأقبل تأليف الوزارة لأننا إتفقنا على عدم قبولها بأية حال من الأحوال .

الملك : أنا صاحب الشأن وآمرك ولازم يتم تأليف الوزارة الليلة

النحاس : لاأقدر يامولاى لأن حالتى النفسية صعبة وأننى أطلب مهلة إلى الغد لكى أفكر .

الملك : لابد أن تقبل وتذهب الليلة إلى السفير .

---

(١) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر المكتب المصرى الحديث القاهرة ١٩٧٣ ص ٢٢٤ .

النحاس : مستحيل أن أذهب إلى السفير هذه الليلة

الملك : لازم تقبل

أحمد ماهر : إن قبولك سيكون على أسنة رماح الانجليز

النحاس : أخرس أنتم الذين جئتم على أسنة رماح الانجليز ووصلتم بالبلد إلى هذه الحالة والنحاس أشرف منكم كلكم .

الملك : لابد من تأليف الوزارة .

النحاس : امهلنى للغد

الملك : إنزل من هنا على السفير .

وذهب النحاس إلى دار السفارة ليحتج ولمادخل أراد أن يقابله السفير بالسلام ولكن النحاس قال له إنه لن يقبل الحكم إلا إذا سحب لامبسون الانذار . ذلك هو ماجاء فى المحاكمة ووجه الدفاع سؤالا إلى النحاس وهو هل من الممكن أن يتشدد السفير فى طلب تكليف رفعتكم بتشكيل الوزارة دون علمكم[1] .

النحاس : أنا أجزم بأنه لم يتصل بى لامباشرة ولا بالوساطة

وسأل الدفاع : ألا ترى رفعتك أن سلوكك فى ذلك اليوم يعتبر تعطيلا لسلطة الملك الدستورية

النحاس : إن الملك أمرنى وأنا قبلت تنفيذ الأمر تحت تأثير الظروف وبعد المشاورة والتردد .

وسأل الدفاع النحاس باشا : هل قال لك أحمد ماهر باشا أن واجب كل مصرى أن يحمى الاستقلال فكان ردك أن الاستقلال هدم .

---

(١) المصرى ٥ فبراير ١٩٤٦ .

النحاس : أنا لاأذكر الألفاظ التى قلتها بالضبط فأنا كنت أطعن فى العهد كله وعلى كل حال ، الاستقلال ماهو ضاع فعلا .

الدفاع : وهل عاد الاستقلال يوم أسند إليكم الحكم فى ٤ فبراير .

النحاس : الاستقلال لم يعد فى وزارتى وأنا قلت نفسى أعمل بقدر ماأستطيع وضحيت بنفسى بقبول الحكم .

الدفاع : وكنت قبلت الوزارة فى بلد ضاع إستقلالها .

النحاس : بأمر جلالة الملك

وجاء فى شهادة حسين سرى نشرت فى الصحافة : ـ [1]

إنه يعتبر التدخل الفظيع من السفير البريطانى فى أعمال مصر والمظاهرة للقوة حول السراى لايمكن أن تترك إلا أسوأ الأثر فى نفس كل مصرى . وقال حسين سرى عن حادث ٤ فبراير أنها نكبة كبيرة جداً وأنه لامثيل لها فى تاريخ مصر المعاصر .

ولاتخرج شهادات الزعامات التى مثلت أمام محكمة الجنايات للشهادة فى قضية حسين توفيق عماسبق وأن ذكر ذلك أنه لم تكن هناك مقالات تحليلية أو دراسات حزبية أو نوع من المهاترات الحزبية عن الحادث . ولم نجد هناك جديد يستحق معه أن نثبت كل هذه الشهادات وذلك منعا للتكرار .

وتصل إلى أن تتكلم الأمة عن ماالذى ترتب على ماحدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

---

(١) الاهرام : ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الصفحة الرابعة .

الفصل الثالث

نتائج حادث ٤ فبراير

١ — ماالذى ترتب على ماحدث فى ٤ فبراير .

٢ — دور الحادث فى التمهيد لثورة ٢٣ .

ما الذى ترتب على ماحدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

لقد كان للطريقة التى فرضت بها حكومة الوفد على القصر فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أثرها لافى تفاقم العداء التقليدى بين الوفد والقصر . — ذلك العداء الناتج من تمسك الوفد بالديمو قراطية وبأن الأمة وليس الملك هى مصدر السلطات — ولـكن فى إدراك القصر لمايمكن أن ينجم من خطر شديد على نفوذه من جراء سياسة تؤيد بها بريطانيا الوفد ، ولقد ظن الملك أن تدخل السفير البريطانى لفرض وزارة الوفد عليه كفيل بقلب الصورة التقليدية فيبدو هو — أى الملك ـ بمظهر المناوىء للانجليز بينما يبدو الوفد حليفهم[1] . ولقد كان الملك ذكيا فى ذلك على المدى الطويل ذلك أن هذا الحادث أثر على زعامة الوفد الجماهيرية إلى حد كبير وأسقط شعبية هذا الحزب داخل القوات المسلحة[2] .

ولم يكن حرص القصر على زيادة نفوذه السياسى بدعة جديدة إنتقاصا من سلطة البرلمان وحكومته ... ذلك أنه فى مصر قبل الثورة كانت توجد ثلاثة دوائر تتحكم فى حركة السياسة المصرية ، الدائرة الأولى هى السفارة

---

(١) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر من ١٩٤٥ / ١٩٥٢ - الهيئة المصرية العامة للـكتاب القاهرة سنة ١٩٧٢ ص ١٧ .

(٢) برنارد لويس : خلال مناقشة تمت فى فندق رحاب بالدقى حول تاريخ مصر السياسى فى الفترة من١٩٤٢/١٩٥٢ وكان متواجدا فى القاهرة بمناسبة حضوره ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث التى نظمتها جامعة عين شمس من ٥ — ١٢ مايو سنة ١٩٧٧ فى سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث وقد تمت المقابلة الساعة ٨ مساء وانتهت الساعة ١١ مساء بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٤ .

البريطانية والتى كانت تتدخل عندما تجد أن موازين الأمور فى النهاية ليست فى صالحها ، والدائرة الثانية هى السلطة السياسية الخفية وهى سلطة القصر والدائرة الثالثة هى السلطة الادارية وهى سلطة الوزراء وكانت السلطة الادارية تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة أو اعتراض — إلا فيما ندر — ولقد اعتمد القصر فى مواجهة حزب الأغلبية على أحزاب الأقلية والتى كانت تقوم بتنفيذ مطالبه[1] .

أى أن أول نتيجة ترتبت على حادث ٤ فبراير هى إزدياد نفوذ القصر وإنهيار قيادة وشعبية حزب الوفد خلال الفترة التى تلت سقوط حكومة الوفد فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . وخاصة أمام الوطنيين الشباب نتيجة لقبوله السلطة تحت إشراف البريطانيين[2] .

أما النتيجة الثانية التى نجمت عن حادث ٤ فبراير والتى كان لها شأوا بعيدا فى تاريخ مصر فهى أن ذاك الحادث كان البداية الحقيقية لتكوين الواقع العملى للثورة فى نفوس الضباط الأحرار داخل الجيش المصرى ، فنجد جمال عبد الناصر يقول : ـ

« لقد كان اليوم الذى اكتشفت فيه بذور الثورة فى نفسى هو حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢[3] » وقد عبر فى ذالك الوقت عما فى صدره وكان

---

(١) د. محمد حسين هيكل : عهد فاروق (مذكرات فى السياسة المصرية) جـ٢ من ١٩٣٧/٧/٢٩ — ١٩٥٢/٧/٢٦) دار النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٣٢ — ٣٢٣ :

(٢) ريتشارد ب . ميشل : الاخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة مايو ١٩٧٧ .

(٣) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة — إخترنا لك دار المعارف بمصر ص ١٤ .

برتبة الملازم أول فأرسل إلى أحد أصدقائه وكان يدعى على النشار رساله يقول له فيها :

« أنى أشعر بخزى وعار شديدين لأن جيشنا سكت على هـــذا الاعتداء وارتضاه ولـكننى مسرور على كل حال لأن ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن المتع والمسرات ولـكنهم الآن بدأوا يتحدثون عن الانتقام والثأر » وقال جمال عبد الناصر فى رسالته لصديقه الذى كان فى العلمين فى ذلك الوقت ... « لو كان الانجليز أحسوا أن بعض المصريين ينوون التضحية ويعاملون القوة بالقوة لانسحبوا كأى امرأة من العاهرات . وطبعا هذه حالهم أو تلك عادتهم أما نحن ... أما الجيش فلقد كان لهذا الحادث تأثير جدى على الروح والأحساس فيه فأصبحوا يتـكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفس فى سبيل الـكرامة ... وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا مع ضعفهم — ليردوا للبلاد كرامتها ويغسلوها بالدماء ... ولـكن غدا لناظره قريب . . . لقد حاول بعض الضباط بعد الحادث أن يعمل شيئا بغية الانتقام ... ولـكن كان الوقت قد فات أما القلوب فـكلها نار وأسى وعموما فإن هذه الحركة . . . هذه الطعنة ردت الروح إلى بعض الأجساد وعرفتهم أن هناك كرامة يجب أن يستعدوا للدفاع عنها وكان هذا درسا قاسيا[1] » .

ويقول أنور السادات : —

« حقيقة نذكرها، لم يكن تشـكيلنا قد توقع هذا الحادث بل وأ كثر

(١) مذكرات كمال الدين رفعت :

حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ وألغاء إتفاقية ١٩٥٤ ، إعداد مصطفى طيبة دار الـكاتب العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٨ ص ١٥ .

من هذا لم يشعر تشكيلنا بهذا الحادث عندما وقع ولكننا أحسسنا به بعد ذلك وفهمناه من تحليلنا ومن تحرياتنا وبينما كانت البلاد فى ذهول من الحادث طاش صواب ضباط الجيش وبدأنا نحن فى تشكيلنا نفكر أما البلاد فقد ذهلت لأن الأحداث كانت أغرب من كل ماتصوره خيال هذا الشعب ... وأذهلها بعد ذلك عنه أو شغلها عنه ماتقاذف به السياسيون من سباب وإتهامات وماأثير من قصص الاجتماعات التى تمت فى قصر الملك والمواقف المثيرة رأتهاقاعاته من الزعماء[١] » .

ويواصل السادات كلامه واصفا أثر ذلك الحادث على الجيش بقوله:ـ

« طاش صواب ضباط الجيش لأنهم كعسكريين شعروا بأنها ضربة عسكرية لايردها سواهم وفى فورة الحماسة وعنف الشباب بدأت الاجتماعات تعقد علنا فى نادى الضباط لمناقشة الموقف وتقرير الخطة بصورة مفتوحة لايمكن أن تؤدى إلى خير .

أما نحن فقد انتهينا حينئذ إلى قرار أولى فمع تصميمنا على وجوب رد هذه الضربة الانجليز تقرر تأجيل هذا الرد لأن هذا الجو المفتوح الذى ناقشت فيه المسألة بنادى الضباط كان يوجب عدم القيام بأى شىء فى خلاله ... كنا قد درسنا الأمر من كل الوجوه على طريقة العسكريين عندما يقومون بما يسمونه « تقدير موقف » ولم نضع فى حسابنا عندئذ أن نحدد موعد ضربتنا وقد اتفقنا على عدم الاهتمام فى التفكير فى الموعد بعد ماحدث وما فوجئنا به على غير إستعداد أوتوقع[٢] » .

---

(١) أنور السادات : صفحات مجهولة مرجع سابق ص ٥٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٧ .

أما على ما يمكن أن نستنتجه من أقوال عبد الناصر وأقوال السادات عن هذا الحادث فهو أن البداية الحقيقية لانشغال الجيش بما يدور على مسرح السياسة بدأ منذ ذلك التاريخ بداية جدية وفى نفس الوقت أن التفكير النظرى للثورة تحول بعد الحادث إلى تفكير عملى وبدأت نواة تشكيل الضباط الأحرار تتشكل فى صورة الخلية الأولى[١] .

ولكى ندلل على تأثير الحادث على الجيش نقول إن اللواء محمد نجيب قدم إستقالته إحتجاجا على التدخل البريطانى ولكن الياور عبد الله النجومى السودانى أقنعه بسحبها[٢] ، واقتنع ضباط سلاح الطيران بضرورة عمل شيء ماوذهبت منهم مجموعة إلى قصر عابدين وقيدت أسماءهم فى سجل التشريفات وذهب عبد اللطيف البغدادى وعبد الحميد الدغيدى إلى أحمد حسنين ليطلبوا منه توضيح حقيقة دور مصطفى النحاس وصمموا على القول بأنه « إذا كان خائنا يقتل » ولكن أحمد حسنين أبلغهم أنه سيرفع الأمر إلى (مولانا) ليتصرف بحكمته وقال البكباشى محمد كامل الرحمانى

---

(١) يقول احسان عبد القدوس « حادث ٤ فبراير كان هو الدافع الأقوى إلى تحريك الثورة الوطنية داخل الجيش وبدء قيام التنظيمات السرية بين الضباط والتى كان من بينها تنظيم الضباط الأحرار » أنظر كمال عبد الرءوف : الدبابات حول القصر كتاب اليوم (مذكرات لورد كيلرن عن ٤ فبراير ١٩٤٢) المقدمة التى كتبها إحسان عبد القدوس ص ٤ .

(٢) قدم ثلاث ضباط إستعدادهم للقيام بأى عمل ضد القوات البريطانية وهم: ١ — عبد اللطيف البغدادى . ٢ — صلاح سالم . ٢ — أنور السادات . وقد جاء فى خطاب الاستقالة الذى وجهه محمد نجيب للملك فاروق : — أننى خجل أن ألبس زيى . . وأطلب السماح لى بالاستقالة » أنظر .

بحركة نشطة فى الجيش لصالح الملك وانتهت الحركة بتشكيل مجموعة متعاطفة مع فاروق وكان من ضمن هذه المجموعة أحمد حمروش ، فؤاد صادق وقد فرض الانجليز فيما بعد ذلك على محمد كامل الرحمانى وعلى فؤاد صادق واعتقالوهما ذلك أن من أهداف هذه المجموعة كان منع البريطانيين عند إنسحابهم أمام الألمان من تدمير المنشئات المصرية مثل الكبارى والجسور[1] وبالطبع لم تكن لدى ضباط الجيش صورة حقيقية لماحدث ولكن حسنين باشا استغل الحادث بذكاء وأشاع تآمر النحاس مع الانجليز لضرب القصر ، وأن الملك كان مثلا للتضحية والوطنية . وزاد فى تعقيد الموقف بالنسبة للوفد دعايات أحزاب الأقلية حيث أصبح ٤ فبراير مطعنا يطعن منه كل معاد أو كل من لم يكشف حقيقة دور السراى .

ولقد انتهز الملك هذه الفرصة وأكثر من زيارته لنادى الضباط بالزمالك وبلغ تأثر ضباط الجيش بموقف النحاس إلى حد أن ضابط اسمه شبانه من مصلحة خفر السواحل ألقى بحذائه على مصطفى النحاس (وكان رئيس وزراء وزارة ٤ فبراير) عند خروجه من مسجد الرفاعى بعد الصلاة ولكن يصيب الحذاء عربة أحد الوزراء هو عبد الحميد عبد الحق وتطوع عدد من الضباط للشهادة معه رغم عدم وجودهم فى مكان الحادث[2] .

ولعل أخطر النتائج التى ترتبت على حادث ٤ فبراير هو ذلك

---

(١) أحمد محروش : المرجع السابق ص ١٠١ — ١٠٢ .

(٢) نذكر من هؤلاء الضباط البوزباشى عز الدين ذو الفقار — المخرج السينمائى فيما بعد والملازم مجدى حسنين .

أنظر أحمد حمروش : المرجع السابق ص ١٠٢ .

التحريض بالكراهية لبعض الرجالات الذين قاموا بدورفيها ومن وجهة نظرنا لم يكن إغتيال أمين عثمان إلا لأنه كان سمساراً للسفارة البريطانية ورغم أفكاره فى ربط إنجلترا بمصر فى تحالف دائم أشبه بالزواج الكاثوليكى إلا أن أحـــد دوافع إغتياله كانت هى دوره فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

بقى أن نقول أن حادث ٤ فبراير أدى إلى تدهور قيادة الوفد للحركة الوطنية وتسبب عن ذلك تضاعف قوى اليمين ممثلة فى الإخوان المسلمين واليسار ممثلة فى الجماعات الماركسية بل والجماعات الفاشية ممثلة فى الحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاة سابقا) وذلك بعد أن سقطت الليبرالية الديموقراطية فى استمرار فى قيادة النضال الشعبى وإستسلامها سنة ١٩٤٢ . وحتى سنة ١٩٥١ حينما تقود النضال الوطنى مرة أخرى ضد الإحتلال[١] .

والآن فلنسأل أنفسنا سؤالا هاما وهو على من تقع مسئولية ماحدث فى ٤ فبراير ؟ ممايزيد فى صعوبة الاجابة أن هذا الحادث لم يصدر فيه من الجانب المصرى أو الجانب البريطانى وقت الحادث أو بعده بيانات رسمية سوى الخطابات المتبادلة بين مصطفى النحاس وسير مايلز لامبسون عند بداية تشكيل الأول للوزارة .... وباستثناء ماذكرناه فى التمهيد فان الجميع ترك الحادثة للتاريخ لكى يحكم عليها .. . ورغم أنه من الصعوبة بمكان القطع فى الإجابة على مثل هذا السؤال إلا أنه يمكننا أن نقول إن

---

(١) د. محمد أنيس : ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى — المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت أكتوبر سنة ١٩٧٢ ص ٧٠

المسئولية يجب أن توزع على كل من شاركوا فى الحادث... من الجانب المصرى بصفة أساسية ، ذلك أن إنحرف الأمور إلى المبلغ الذى بلغته يوم ٤ فبراير كان نتاج[١] سلسلة طويلة من الأخطاء ترجع إلى أطماع شخصية وقد دافع كثير من الوزراء والشخصيات والزعامات الذين شهدوا إجتماع السراى (سراى عابدين) فى يومى ٣، ٤ فبراير عن سيادة الدولة ونسوا أن الكثيرين منهم أساءوا إلى سلطة الشعب ونقلوا سلطته إلى القصر دون وجه حق ودون قانون ودون دستور بل بقصر نظر عجيب إذ حسبوا أن الأمة لا قيمة لها وأنهم مستطيعون أن يواجهوا المشاكل بعبقريتهم وكفايتهم وسعة حيلتهم ولكن العبقرية والكفاية وسعة الحيلة خانتهم جميعـــا واصطدموا آخر الأمر بالحقيقة المرة وهى أنهم جميعا لاقوه لهم ولاقيمة إزاء إنذارهم بأنهم من أصحاب القوة الفعلية فى البلاد[٢] .

ولو إنحازوا جميعا إلى سلطة الشعب ولم يلعبوا أدوارهم التى لعبوها منذ ١٩٣٧ ورفضوا أن يخرجوا عن إرادة الجماهير لانتفى السبب أو على الأقل لافتقدت السفارة البريطانية المتكأة التى اعتمدت عليها وهى تفرض مصطفى النحاس فرضا . ولو كانت الأمور تسير فى مصر سيرة دستورية صحيحة وبدأ للانجليز أن يتدخلوا لما وجدوا فى الشعب إنسانا واحدا يعطيهم الحق فى التدخل أو يقبله .

---

(١) ويمكن أن نجمل ماحدث لحزب الوفد نتيجة لحادث ٤ فبراير أنه بعد أن كان حزبا جماهيريا ويطلق عليه حزب الأمة وأنه تجسيد لكل المصريين عقب هذا الحادث أصبح مجرد حزب سياسى فقط لاغير أنظر :

(٢) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (١٩٢٣ — ١٩٥٢) مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٧٣ ط ٢ ص ١٢٧ .

ان الوفد ضرب ضربته فى حادث ٤ فبراير على أساس أنه انتقم من كل الذين أبعدوه عن السلطة سنة ١٩٣٧ وكان الملك ورجال القصر يتحينون الفرصة للاطاحة بالوفد . أى أن تأثير حادث ٤ فبراير بالنسبة للسياسة المصرية الداخلية كان بعيد المدى بحيث أصبحت دائرة انتقام بين الوفد من جانب وبين السراى وأحزاب الأقلية من جانب آخر والضحية هى دائما مصر وجماهيرها الكادحة .

ان تبعة ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصروها فيها .. وقد حاول كل واحد أن يبرىء نفسه منها ولكن التهمة يشتركون فيها جميعا ويشاركون فى صنع مأساتها كل بقدر ما كان له من توجيه وأثر . فان الرأى الذى يلقى باللوم على أحمد حسنين على أساس أنه كان مستطيعا ولذلك أن ينصح فاروق لتجنب الأزمة ولمنع هبوب العاصفة رأى مبالغ فيه لأنه لم يكن أحمد حسنين هو الذى بدأ ينسج خيوط المأساة بل كان هناك على ماهر ذا الاتجاه المحورى (أى الدول المحور) كما كان هناك الملك فاروق نفسه والذى كان لديه الشك فى انتصار المانيا وايطاليا ثم هناك رؤساء أحزاب الأقلية . . . ولكننا مع ذلك لا نعفى أحمد حسنين من المسئولية . . . بل إنه لولا اطاعته لأمكن تدارك الموقف إلى حد ما وان كان يغفر لحسنين باشا أنه هو أيضا الذى أوقف توقيع فاروق على وثيقة التنازل وجعله يطأطىء رأسه للسفير وان كان حسنين فى قرارة نفسه كان يعتبر أن ولاية النحاس الوزارة . . . ثم وزارة وفدية بالذات طعنة له هو فى صميم كبريائه وضربة قاضية لأطماعه وتحطيما لآماله فى ظل ظروف ان تعوض أبدا ومن الجدير بالذكر أن الذين حملوا على التدخل البريطانى وفى ظروف كثير مثله بل

وأسوأ منه ارتضوه . . . فتحمسهم من أجل السيادة المصرية لم يكن من وجهة نظرنا تحمسا خالصا انما كان لأن الاعتداء على هذه السيادة لم يكن فى صالحهم والدليل أن بعض الساسة رأى فى تأليف وزارة قومية ائتلافية يشتركون فيها مع النحاس يعنى من وجهة نظرهم عدم خضوع للانذار البريطانى وأن تأليفها وفدية خالصة يعتبر خضوعها للانذار البريطانى[1] .

وبعد حادث ٤ فبراير أحست أحزاب الأقلية أنه لا مكانة لها لدى بريطانيا ومن ثم بدأت تبحث لها عن نصير آخر لأن قواعد اللعبة انهارت طبقا لتقديرها ... فالوفد وقد خضع لبريطانيا أوجد تأييدا للوثوب للحكم على يد بريطانيا والملك أصبح خائفا وخاضعا لبريطانيا وإن تظاهر بغير ذلك ومن ثم نجد السعديين بل والمستقلين يتجهون نحو واشنطن بعد أن بدا لهم أنها القوة القادرة على أن توقف بريطانيا .

وبعد بقى أن نقول كلمتنا فى صراع الآراء حول هذا الحادث فى مجموعة من الملاحظات نجملها فيما يلى : —

الملاحظة الأولى : أن الوفد عن اقتناع كان يدرك أن قبوله وزارة ٤ فبراير معناه تحالفه مع الديموقراطية وتعبيرا عن عدائه للنازية والديكتاتورية أى الاتجاهات المحورية[2] .

الملاحظة الثانية : أن هذه هى المرة الأولى والأخيرة أيضا التى يتدخل

---

(١) محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ص ١٢٨

(٢) كان قبول الوفد الحكم اسهاما من جانبه فى هزيمة الفاشية وهذا هو المضمون الحقيقى لموقف الوفد فى ٤ فبراير ، رغم الشكل القبيح لهذا الحادث . . إلا أنه مع الزمن تلاشى المضمون وبقى الشكل ليصبح وصمة عار فى جبين الوفد.

فيها الانجليز للأحرار على أن تأتى لحكم مصر حكومة الأغلبية الشعبية وليس ذلك يعنى أن الحزب قد أصبح عميلا لبريطانيا وانما لأن بريطانيا فى ظل ظروف الحرب العالمية الثانية كانت فى أمس الحاجة إلى تواجد حزب الأغلبية فى الحكم ومن ثم كان الانذار البريطانى باستدعاء وزارة وفدية.

الملاحظة الثالثة : أن الوفد انتهزها فرصة لينتقم من أحزاب الأقلية ومن القصر ليفرض نفسه عليهما .

الملاحظة الرابعة : تدور حول حقيقة اتصال النحاس بالانجليز قبل الأزمة والواقع أن القاء الضوء على هذه الملاحظة جدير بأن يضيف للحقيقة شيئا جديدا . . .

(أ) ان أعدى أعداء النحاس بعد حادث ٤ فبراير وهو مكرم عبيد لم يذكر شيئا عن حادث ٤ فبراير فى كتابه الأسود ولكنه عندما أثير الموضوع عقب تفجير النحاس له فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فى عيد الجهاد الوطنى بدأت الكتلة وصحف أحزاب الأقلية تحاول أن تقول أنه قد حدثت اتصالات مسبقة بين النحاس والانجليز حول موضوع توليه الوزارة بشروطهم . . . وكانت شروط النحاس معروفة للسفارة فهى فقط أن تكون الوزارة وفدية لحما ودما .

ولكن مكرم عبيد يقول بأن زكى ميخائيل بشارة عضو مجلس الشيوخ رأى النحاس يقابل بعض كبار الانجليز وذكر أيضا مكرم عبيد فى جريدته (الكتلة) أن النحاس كان فى أسوان وقت أن كان فيه الجنرال ستون وذلك فى شهر يناير ١٩٤٥ وأن ثمة اتصالا جرى بينهما .

والواقع أن الجنرال ستون كان فى مقابلته مع مايلز لامبسون لفاروق

محرجا جـدا والسبب أنه كان قبل الحادث بثلاثة أسابيع كان ضيفا على الملك ويبدو أنه كان بينهما بعض الود وقد جاء في رواية (ريموند فلاور) لحادث ٤ فبراير أن رواية مكرم غير صحيحة في تفاصيلها . . . فمن الجائز أن يكون (ستون) في أسوان والنحاس هناك ولا يحدث اتصال بينهما

ثم هناك بعض الاستنتاجات التي أتت بها أحزاب المعارضة من ذلك مثلا أنه لا بد من وجود اتفاق بين النحاس والسفير البريطاني والا لما كان أمر السفير على استدعاء النحاس والا فليتحمل الملك التبعات[1] .

ولـكن في شهادة النحاس في قضية أمين عثمان رفض بكل بشدة أي محاولة لاتهامه بمعرفته السابقة للانذار البريطاني وأكد ذلك ماقاله الحسيني زغلول وهو رجل من الوفد قائلا إن القصر حينما استدعى النحاس من الصعيد ترك اسرته في الصعيد . . . بمعنى أنه لو كان يعلم شيئا عن نية تـكليفه بالوزارة لـكان قد أحضر اسرته معه وإن كان من السهل الرد على ذلك بأن هذا يعتبر ذكاء وحسن تصرف من النحاس ، كما أن هذه الشهادة من عضو في الوفد أي أنه لا يعول عليها كثيرا .

ومن المؤكد أن أوراق السفير البريطاني هي التي حملت الرد فعلا لهذا التساؤل فقد جاءت جميع رسالات لامبسون إلى لندن تؤكد أن هناك اتصالات كانت تجرى بين النحاس وبين السفير البريطاني ولـكن ليس بطريق مباشرة ، . . فالوسيط كان أمين عثمان ومن المؤكد أن هذا الرجل كان له دور هام وربما أخـذ على عاتقه بعض التصرفات والسلوك مؤكدا

---

(١) عباس العقاد : الـكتلة ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥
، اسماعيل صدقي : الـكتلة ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥

فى النهاية أن الجولة ستكون لصالح الوفد مادامت الامبراطورية البريطانية فى أزمة . . . ولكن بقيت كلمة وهى أن أمين عثمان نفسه رفض اقتراح أن يقابل السفير البريطانى النحاس قبل أن يقابل هـذا الأخير الملك فاروق . وهناك دليل آخر على النحاس لم يكن يعرف حقيقة ما تدبره السفارة البريطانية بالنسبة لانذار الملك فاروق فى شهادة النحاس أمام محكمة الجنايات حيث يقول عندما طلبه اسماعيل تيمور باشا أمين القصر الملكى أنه مستحيل أن يتمكن من إجابة قرار الملك بالسفر إلى القاهرة لمقابلته فى اليوم التالى ولكن مكرم عبيد أخذ سماعة التليفون ورد على اسماعيل تيمور وقال إنه سيحضر[1]

ونحن نتفق مع الدكتور محمد أنيس عندما يقول أنه يكاد يكون من المرجح أن النحاس لم يكن يعرف نية الانجليز فى توجيه الانذار وهو فى الصعيد وأغلب الظن أن فكرة الوزارة الائتلافية هى التى دارت بعقل النحاس عند استدعائه وحيث لم يكن متحمسا لهذه الفكرة فلذلك نجده يترك اسرته آملا أن يعود إليها[2] .

ولكن أمين عثمان التقى مع النحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ولعل حديث أمين عثمان للنحاس هو الذى شجع النحاس على تمسكه السابق بفكرة الوزارة الوفدية الخالصة . ومن الجائز أن يكون أمين عثمان قد أخبر النحاس بكل شىء . ولكن هل نبالغ فنقول إن حادث ٤ فبراير كان هو العامل الرئيسى لانهيار حزب الوفد ، الواقع أن حركة التاريخ تحركها مجموعة من العلل وليست علة واحـدة من هنا نقول إن حادث

---

(١) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، المكتب المصرى الحديث ص ٢٢٤-٢٢٥

(٢) د . محمد أنيس : المرجع السابق ص ٩٣ .

٤ فبراير إلى جانب أسلوب الوفد التقليدى فى الكفاح الوطنى ورفض الكفاح المسلح إلا تحت الضغط الشعبي ثم تعدنقه مع كافة طبقات المجتمع دون إيمان بالمضمون الاجتماعى لتطلعات الجماهير ... ذلك هو الذى أسقطه . وبقيت هناك ثلاث نقاط هامة : —

النقطة الأولى : تتعلق بسقوط الملك إلى الأبد كالفأر الصغير أمام مصيدة الانجليز بحيث أصبح خاضعا لهم بشكل يمكن أن نقول عنه فى سخرية إنه تعلم من درس ٤ فبراير وان لم ينس ذلك الاسير ما يلز لامبسون وظل وراءه حتى استدعته حكومته ولكنه أى فاروق ظل أسير النصائح الانجليزية .

وبذلك يمكن أن نقول أن الملك بعد أن كشف حقيقة نفسه وابتداء من سنة ١٩٤٨ بدأ يتضح تماما وعرى نفسه — بعد أن كان أمل الجماهير ومحل ثقة الجيش .

النقطة الثانية : أن الكثير من المؤرخين يعتقدون أن التدخل البريطانى تم لصالح الجماهير وأن ذلك كان استجابة لرجل الشارع المصرى وتلبية لرغبة الرأى العام ولكن الواقع أن الانجليز حينما فرضوا وزارة النحاس لم يكن ذلك احتراما لارادة الشعب أو اخضاعا للسراى بقدر ما كان من أجل مصلحتهم هم فقد أرادوا فى الحكم وزارة شعبية حتى تكفل لهم حماية ظهورهم وحتى يطمئنوا إلى أن الشعب لن يغدر بهم وهم فى القتال مع الألمان والطليان على الحدود المصرية الغربية .

النقطة الثالثة : فيما يتعلق بالمظاهرات التى قامت تطالب روميل بالتقدم نحو القاهرة وتلك الهتافات المعادية للملك جورج والتى تنادى بحياة فاروق.

من كان وراءها ... هل هو الملك ... أم الوفد أم الانجليز ... ولصالح من كان التغيير الذى سيحدث ... الاجابة على هذا السؤال هامة جداً بل بلا مبالغة أنها الاجابة التي تحمل مفتاح ماحدث فى ٤ فبراير . . . ولنبدأ بالتحليل عن موقف الملك ؛ لقد قدمت له وزارة حسين سرى الاستقالة، إذا كان من مصلحته أن يتم التغيير الذى يريده بهدوء ودون ضجة ، خاصة وأنه قد ثبت أن الملك فاروق أرسل إلى رئيس ، جامعة القاهرة وشيخ الأزهر بمنع المظاهرات[1] وهذا يتفق مع المنطق الذى يريده فاروق . . فمعنى أن تهتف مظاهرات معادية لبريطانيا ضرورة أن تتدخل بريطانيا . وخاصة وأن إتجاه المؤرخين لتفسير هذه المظاهرات أنها ليست ترحيبا بالنازية وإنما هى نكاية فى الامبراطورية البريطانية .

ولكن من جهة أخرى أنه لما قامت المظاهرات طالب حسين سرى تفويضا بأن يقوم بفضها إلا وأن الملك لم يعطه رأى قاطع فى ذلك ولكن يمكن إن يقال إن حسين سرى نفسه كان من الوجهة العملية خارج السلطة وإن كان من الوجهة القانونية لم يبت فى إستقالته ولذا كان يعتبر مسئولا عن الحكم خلال قيام هذه المظاهرات إذن .

هل الوفد هو الذى قام بالمظاهرات ... لا نعتقد ذلك لأنه لم تكن فى هذه المظاهرات مايشير من قريب أو بعيد إلى عودة الوفد أو إلى حزب الوفد .

---

(١) الهلال : الملف المصرى للملك فاروق — صفحات جديدة أبريل ١٩٧٧ ص ١١٠ مترجمة عن الكاتب البريطانى « هيوم ماكليف » فى كتابه (آخر ملوك مصر) .

والسؤال الأخير فى هذا الموقف :هل هم الانجليز الذين قاموا بها من خلال أعوانهم ليمكنهم تبرير التدخل ؟هنا لنا وقفه قصيرة مع رأى الرئيس السادات فيما كتبه فى كتابه صفحات مجهولة .

يقول السادات اجابة لذلك السؤال أن إنجلترا فعلا هى التى دبرت هذه المظاهرات ويبرر ذلك بقوله أن البلاد كانت واقعة تحت حكم عرفى والذين يقومون بمظاهرات كهذه إن كانوا من الوطنيين فلا لابد أن يقدروا خطورة تظاهرهم ودعائهم لروميل فى بلاد تحتلها جيوش الانجليز ومع ذلك فقد سارت المظاهرات ولم تعرف أشخاص قادتها ولاقبض رجال البوليس عليهم ولاتحرش لهم جيوش الانجليز (والذى سبق وأن تحرش بالمظاهرات المصرية فى ظروف أقل سوءا مماهى عليه الآن) المقيم فى العاصمة .

ويتساءل أنور السادات أحقا هذه المظاهرات وطنية . . . إذن أين قادتها وأين المحركون لها وأين قصاص الانجليز ولماذا سكتوا عليهم . . . وكم كان سهلا قمع المظاهرات فى ظل الاحكام العرفية وفى حراسة قوانين الطوارىء .

ثم يقول السادات ... لقد كان هناك هدف تسعى إليه المظاهرات .. هذا الهدف هو إيجاد مبرر تستند إليه الدعاية البريطانية لتقوم بالإجراء الذى إتخذته فى ٤ فبراير ولاتجد معارضة ويعطى السادات تفسيرا لماقامت به انجلترا بأن السبب الرئيس وراء فعلتها هى أنها أى انجلترا — كانت ترى أن هناك تقاربا بين الملك وبين الشعب من ناحية وبين الملك وبين الجيش من الناحية الأخرى حيث كان فاروق حتى ذلك الحين فى نظر الشعب والجيش شابا وطنيا وكان محبوبا ورأت انجلترا أن هذا التقارب

سيوجد جبهة متحدة من الجيش والشعب فأرادت أن تحطم هذه الجبهة وأن تعزل الجيش عن الشعب وكان يوم ٤ فبراير هو الوسيط لذلك . . . ذلك أن تصميم إنجلترا على تكليف النحاس الوزارة ورفض النحاس فكرة الوزارة الائتلافية بعد أن تأكد أن الانجليزى تطلق يده فى تكوينها وقعت الواقعة بين فاروق وحزب الوفد أو بمعنى آخر حزب الشعب . . . والشعب فى جانب آخر[1] .

ذلك هو تفسير السادات للحدث فى ٤ فبراير ومن ثم نستنتج منه أن الذى دبر المظاهرات هم الانجليز وإن كنا لايجب أن نغفل سخط الجماهير بسبب الأزمات التموينية[2] .

ويتفق مع السادات فى تفكيره الصحفى محمد التابعى حيث يقول لقد كان فاروق ضدهم — أى الانجليز — والوفد ورئيسه ضدهم والرأى العام فى مصر ضدهم فكان حادث ٤ فبراير ضربة موجهة لتضامن البلاد ضد الوجود الانجليزى ويعتبر التابعى أن المسئول عن تطور موقف رئيس الوفد وحزبه أحزاب الأقلية[3] ، تلك الأحزاب التى كانت لاتريد أن

---

(١) أنور السادات : المرجع السابق ص ٥٦ .

(٢) كانت ولاشك هناك بعض مظاهرات شعبية تقوم تعبر عن سخط وعن تذمر الشعب وقت المحن لايهتم بطوارىء أو أحكام عرفية ولكن من الجائز أن الانجليز انتهزوا الفرصة ودبروا مظاهرات على نطاق واسع يومى ٣، ٤ فبراير وليس أدل على ذلك من اعتراف « لامبسون » فى تقريره السرى سنة ١٩٤٢ أن تضامن النحاس مع الانجليز بأخلاص أوقف تقريبا أعمال الاثارة وامتنعت المظاهرات وأصبحت المنشورات العدائية نادرة .

(٣) محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة ، دار القلم — القاهرة ص ١٩٨

تشترك معها الوفد فى الحكم فقد استمرت هذه الأحزاب سلطة الحكم ٤ سنوات[1] وكان فاروق يريد أن يضمن أصوات الوفد حتى لا يبقى فى المعارضة وبذلك يضمن جبهة وطنية أمام إنجلترا ولكن كان معنى وجود الوفد فى السلطة ... أن تجرى إنتخابات لأن الوفد لايحكم إلا استنادا للشرعية الدستورية الديموقراطية ومعنى ذلك أن تأتى كراسى مجلس النواب فى أغلبها وفدية وبالتالى تضيع على أحزاب الأقلية فرصة الحكم أو حتى المعارضة . ومن هنا كانوا لا يريدون أن يخطون من جانبهم خطوة نحو الوفديين . فى نفس الوقت كان الوفديين قد تعبوا من البقاء خارج السلطة وهم يعتبرون أنفسهم أحق بها .. كيف لا وهم يمثلون الأغلبية الجماهيرية .

ويقول محمد التابعى إن أحمد حسانين شكا للملك فاروق كيف أن أحزاب الأقلية تشترط على حزب الوفد أن يتنازل لها عن دوائر كذا وكذا أو أن يكون لهم فى الوزارة مماجعل النحاس باشا يرفض التعاون معها ولما علم فاروق بذلك طلب من حسانين أن يأت النحاس على شروطه هو - ولكن حسانين أراد أن يلعب لعبه مزدوجة ... أراد أن يحاول التوفيق من جديد بين النحاس وأحزاب الأقلية ليضمن كل شيء فى يده ولكنه فى

---

(١) كانت أحزاب الأقليات فى مصر فى ذلك الوقت تتركز فى السعديين بزعامة الدكتور أحمد ماهر، محمود فهمى النقراشى ، الأحرار الدستوريين بزعامة دكتور محمد حسين هيكل ، الكتلة بزعامة مكرم عبيد ، الحزب الوطنى بزعامة حافظ رمضان ومن المعروف أنه أريد بهذا التجميع أن تكون السلطة الحقيقية فى يد الملك وبقدر مايزداد عدد الاحزاب فى الوزارة والبرلمان بقدر مايصعب على أحدها أو بعضها أن ينافس سلطة القصر وبقدر مايستطيع الملك أن يغير فى الحكومات كيفما شاء .

النهاية خسر كل شيء لأنه لم يعرف قواعد اللعبة السياسية فى مصر تماما وكان سوء تصرفه سببا فى تحطيم آماله فى حادث ٤ فبراير بل لانبالغ إذا كنا نخرج باستنتاج جديد وهو أن هذا الحادث أفقد ثقة الملك فى حسانين وفى قدرته السياسية .

ولنا بعد العرض السابق مجموعة من الوقفات . الوقفة الأولى : —

من حيث رفض النحاس باشا لفكرة الوزارة القومية فإن ذلك لم يكن جديدا عليه فانه بعدما رأى من موقف وزراء الأحزاب الأخرى من محاولة عرقلة عمل الوزارة القومية وممارآه من محاولة وضع كل وزير فى الوزارة القومية وضع نفسه فى خدمة السراى وإستجداء رضاء ساكن القصر وإذا كان بعض رجال الوفد فى بعض الموقف كانوا لايمانعون فى الائتلاف إلا أن هؤلاء كانوا يؤمنون أن النحاس لايوافق على فكرة إنضمام الوفد لوزارة قومية(١) .

ومن حيث رفض النحاس فكرة الوزاره القومية التى كان من رأى الملك تشكيلها فإن النحاس لم ينس أن السراى كان لها رأى فى النحاس وهو أنه سيء التصرف ولم يكن رأى السراى هو رأى ذلك الفتى الغر ذى العشرين ربيعا وإنما كن رأى مستشاريه وهواءبيه مثل أحمد حسنين ، على ماهر وغيرهم .

فالنحاس كان وحيدا فى ميدان السياسة المصرية . . . كانت بقية

(١) أنظر محاولة صبرى أبو علم ونجيب الهلالى ويوسف الجندى توسط عبد الجليل أبو سمره فى إمكانية الانضمام لمحمد محمود فى وزارته سنة ١٩٣٨ وقولهم أنهم لايأملون كثيرا فى موافقة النحاس باشا على إشتراكهم فى وزارة غير وفديه أو وزارة ليس هو رئيسها .

روزاليوسف العدد ٥٥٣ القاهرة الاحد ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ السنة ١٣ ص ٦ .

الأحزاب ضده وكانت معظم الزعامات فى موقف مخالف معه وتكاد فى ظل غيرتها منه أن تطمس من حوله جميع دوائر الضوء ثم السراى وساكن القصر ومستشاريه ... كل هؤلاء كانوا لا يريدون النحاس .

وحتى الانتخابات لم تعط الفرصة صادقة للنحاس ذلك أنه كثيرا ما كانوا يتم تزويرها والتلاعب بنتائجها وبالتالى فان فكرة وزارة محايدة يوافق عليها النحاس كانت من وجهة النظر العملية فكرة لا تستحق المناقشة لأن هذه الوزارة المحايدة ستصبح وزارة إدارية والعوبه فى يد القصر وستطبخ نتائج الانتخابات [1] .

إذن كان النحاس فى موقف لا يحسد عليه لو اختار وزارة ائتلافية أو وزارة محايدة أو أجريت انتخابات دون أن تكون له سلطة ... إذن فلتكن هذه فرصة ... ضغط من جميع الاتجاهات عليه وضغط من السفارة لصالحه ولكن ماذا يفعل مجموعة من الأصفار اجتمعت سويا وهى الأحزاب والسراى والمشتغلين أمام الإرادة الحديدية للسفارة البريطانية المعتمدة على القوة لتنفيذ مطالبها . ومن هنا نجح النحاس فى كسب الجولة ضد هؤلاء جميعا من وجهة نظره .

ومما يؤكد أن الوفديين قـــد تعبوا من انتظار (وزارة محايدة) أو انتخابات جديدة أنهم طلبوا الاشتراك فى الوزارة مؤقتا ريثما تنتهى الدورة البرلمانية ويحين وقت إجراء الانتخابات الجديدة .

وكان سفير الوفد للاتفاق مع الأحرار الدستوريين هو عبد الحميد عبد الحق

---

(١) اعترفت روزاليوسف فى عددها رقم ٥٥٤ ص ٧ بأن الادارة فى بعض الجهات استعملوا وسائل ضغط ولكنهم لم يزوروا » ونحن نتساءل إذا لماذا ضغط اليس لتزييف الاداره أو توجيهها اتجاها معينا يفترق ذلك عن التزوير فى شيء .

وقابل د . هيكل وأعطاه رأى الوفد فى الاشتراك فى الوزارة على أساس أن يخرج السعديون من الوزارة وأن يعمل الأحرار ، بمعاونة الوفديين ، على أبعاد على ماهر من السراى وفى هذه الحالة يتولى النحاس رئاسة مجلس النواب ويدخل الوزارة أربعة من الوفديين تحت رئاسة محمد محمود ولما قال هيكل إن على ماهر على وفاق تام مع الأحرار الدستوريين وكان رد عبد الخالق أن قال إن الوفديين يتنازلون عن الشرط الخاص بعلى ماهر. ولكن انتهى الموقف برفض محمد محمود رئيس الوزراء للعرض[1] .

وليس أدل على الجفاء بين النحاس والقصر من أن النحاس عند عودته من الخارج بعد سنة ١٩٣٧ وكذلك عند حلول شهر رمضان سنة ١٩٣٨ رفض النحاس والكثيرين من زعماء الوفديين تعيين أسماءهم فى سجل التشريفات لمناسبة حلول شهر الصيام[2] .

ولا يجب أن ننسى أن النحاس عندما كان خارج الحكم هو وحزبه بعد انقلاب سنة ١٩٣٧ تعرض فى عيد الجهاد التالى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ لحادثة اعتداء عليه هو شخصيا خلال وزارة محمد محمود وكان محمود فهمى النقراشى هو وزير الداخلية آنئذ وأن الاعتداء عليه كان من رجال البوليس وانتقل النحاس عقب الحادث إلى المستشفى وظل به عدة أيام . ولا شك أن ذلك الوضع أصاب النحاس بنوع من المرارة وجعله يفكر كثيرا بحكم أحزاب الأقليات[3] .

---

(١) روزاليوسف : العدد ٥٥٥ القاهرة فى يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ السنة ١٤ مقال تحت عنوان الوفديين على استعداد للاشتراك فى الوزارة ص ١ .

(٢) العدد السابق ص ١٤

(٣) أصيب النحاس باشا ومكرم عبيد أثناء التحام البوليس مع المتظاهرين .

ولقد وصلت حدة الحملات الصحفية حول حادث ٤ فبراير إلى حد أن جريدة مثل الدستور (وهى الجريدة اليومية السياسية لسان حال الهيئة السعدية) قالت : — فى عنوان كبير (النحاس باشا لم يوفق فى تهمة التآمر ضد مصر . . . روح التحدى والانتقام تطغى على النحاس فى جميع أدوار المأساة(١) .

وقال أحمد قاسم جودة فى مجلة الرأى العام عن هذا الحادث : —

« ان مصر الوطنية الأبية قد جرحت جرحا داميا بالطعنة التى وجهت إلى رأسها فى ٤ فبراير وان السياسة التى انتهت إلى تلك المأساة سياسة خاطئة بل آثمة تنكرها مبادىء الأخلاق وقواعد التحالف وأصول المعاهدات الدولية . وقالت أخبار اليوم عن النحاس « لقد سكت دهرا ونطق كفرا » وفى حكمة العدد مرة أخرى « جنت على نفسها براقش » .

ومع كل ذلك فانه فى مقابلة مع الأستاذ حافظ محمود فى تاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٧٧ . فى الزمالك ولمدة ٤ ساعات قال لى إن المسئولية الأولى بالنسبة لواقعة حادث ٤ فبراير تقع على مكرم عبيد وأنه وإن كان هناك أى اتصال فإن مكرم كان يقوم به بطريق جانبى كذلك أيضا فى ذلك الوقت كان مكرم هو كل شىء فى الوفد وكان يعلم كل صغيرة وكبيرة بل إننا لا نستبعد أن يكون دكتور زكى ميخائيل وكيل مجلس الشيوخ كان رقيبا من جانب مكرم على النحاس .

---

(١) وصل وصف بعض الصحف لحادث ٤ فبراير أن قالت عنه : —

أنه أشنع عدوان سياسى من أمة كبيرة وقع على حليفة صغيرة فى وقت تحاول فيه تلك الأمة الكبيرة أن تقنع العالم بأنها تحارب حماية لحقوق الامم ولا سيما الصغيرة فى الحرية والاستقلال .

ولما سئل الاستاذ حافظ محمود عن حقيقة النعوت والصفات التى أطلقوها على النحاس فى ذلك الحين أجاب بأن « ذلك كان مجرد تكتيك حزبى وأن أسلوب الصراع الحزبى فى ذلك الوقت كان يقتضى هذا وأكد حافظ محمود أن النحاس كان رجلا وطنيا وأنه فعلا كان طيبا وأنه وأن كان قد دار شىء من الاتصالات فانها تمت مع مكرم عبيد والذى نجح فيما بعد بأساليب معينة أن ينفى التهمة عنه وأن يلصقها بالنحاس » .

ونحن لو تتبعنا الاتصالات التى تمت بين النحاس وبين اسماعيل تيمور لوجدنا أن النحاس كاد يعتذر عن مقابلة الملك التى طلبتها السراى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ وذلك لبعد المسافة وجهة السفر وعدم الاستعداد كما أن النحاس فعلا كان يعتقد أن ذلك مجرد مشاورات وأن العودة إلى الحكم لن تكون إلا فى ظل وزارة ائتلافية وأنه كان يكره ذلك وغير متحمسا له كما أنه كان يعلم أن السراى لن تريد النحاس بل تريد شخصية أخرى لها ميول متقاربة مع القصر وسياسته التى بدأ يتضح أنها تميل لدول المحور ولناوقفة ثانية بالنسبة لما دار بين الزعماء السياسيين سواء الاجتماعات الجانبية أم اجتماعاتهم سويا . فيلاحظ على هذا الموقف أنه باستثناء محمد محمود خليل ودكتور محمد حسنين هيكل لم يسجل أى من الزعماء الـ ١٧ مذكرات يومية عن هذا الحادث .

بالنسبة لمحمود حسن باشا كبير المستشارين فى القصر الملكى لم يسجل مذكرات لنفسه وانما سجل محضرى الجلستين وقام بنشرها فى الأهرام فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ كما سبق وأن مر بنا .

أما عن مذكرات أحد الأطراف وهم أحمد حسنين ومصطفى النحاس فلم يقم أو يقل أى واحد منهما أن له مذكرات مكتوبة عن هذا اليوم .

بقى أن نعرف أن الزعيم المتشنج فى إظهار العداء للنحاس فى ذلك اليوم كان هو أحمد ماهر باشا . فذلك الرجل قام أولا بسب النحاس علنا وأمام الملك بنوع من الصوت العالى قائلا قولته المشهورة عن أن النحاس أتى وزارته على أسنة الرماح الانجليزية وبقية الزعماء سكتوا أو نطق كل منهم جملة فى سخرية ... ولم يحتج أى منهم بصيغة منفردة بعد إحتجاجهم الجماعى إلا الدكتور أحمد ماهر الذى أرسل إحتجاجا للسفير البريطانى ولم يحاول أى من الزعماء أن يتهم النحاس بالخيانة العظمى لسلوكه فى هذا اليوم إلا أحمد ماهر بل لقد وصل الأمر إلى حد أن أحمد ماهر طبع المنشورات ووزعها ضد النحاس وتحمل المسئولية كاملة عما جاء فيها حينما قبض على أتباعه ... والسؤال لماذا أحمد ماهر بالذات يقوم بكل هذا ... هل لوطنيه مفرطه ... هل لحماس الملك ... هل لعداء الانجليز ... هل لصراع ضد النحاس ... الواقع أنه يمكن أن يكون لكل هذا دور فى سلوكه ، ولكنه حينما علم أن الوزارة لن تصبح ائتلافية وأنه فقد الأمل فى السلطة ... ظهر بهذه الصورة من المبالغة ووقف بجانب الملك وفعلا كافأه الملك ... باسناد رئاسة الوزارة اليه بمجرد أن أقيل مصطفى النحاس فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ لأن فاروق لم ينس دور أحمد ماهر فى تشويه صورة النحاس فى هذا اليوم .

وهنا أيضا يجب أن نذكر حسين سرى وكان لحسين سرى بالذات دور سرى فى حادث ٤ فبراير فهو الذى حرض الجانب البريطانى على ضرورة أسناد الحكم للوفد إذا أراد لبريطانيا أن تنعم بوجودها فى مصر وفى نفس الوقت فان حسين سرى كان يريد أن يفرض النحاس على الملك فاروق انتقاما منه من ناحية وانتقاما من أحمد حسنين من ناحية أخرى وقد

أثبتت الوثائق البريطانية ترشيح حسين سرى للنحاس باشا ليرأس الحكومة التى تأتى من بعده .

ولنا وقفة أخرى بالنسبة للسفير البريطانى ... وهى أنه كما سبق وأن قلنا أنه اعترف فى مذكراته أنه لم يكن على إتصال مباشر قط بالنحاس باشا كما أن السفير لم يكن يثق ثقة عمياء بأمين عثمان هذا بالاضافة إلى أن الإجراء الحاسم الذى إتخذه لم يكن مؤيداً تماما من جانب الحكومة البريطانية .

والحقيقة أن سفراء بريطانيا فى مصر كثيراً ما كانوا يعتمدون على تصرفات شخصية من جانبهم دون أخذ رأى حكوماتهم وكثيراً ما كنا نجد نوعا من التشدد من السفراء فى توجيه إنذارات ونصائح للحكومات المصرية ثم تبلغ الحكومة البريطانية بعد ذلك وليس أصدق من حادثة إغتيال السرداد وما أعقبها من إنذار بريطانى ثم من جانب السفير وشعرت الحكومة البريطانية أن ذلك الانذار ما كان يجب وكثيراً من تبليغات كرومر وغيرهم تؤكد لنا هذا الاتجاه .

وإذا مادرسنا شخصية لامبسون وعلاقته بفاروق لوجدنا نوعا من عدم الانسجام أو الاستلطاف الذى جعل الحب بين كليهما مفقودا وإلى درجة يمكن أن نقول معها أن لامبسون زار مرة الملك وكان معه الجنرال ويقل دون مراعاة للبروتوكول وصمم التشريفات الملكية على أن يستقبل الملك السفير وحده مما جعل الجنرال ينصرف لأنه أحس أن لامبسون لم يخطر السراى أنه قادم معه .

نفس القضية بالنسبة لتهديد الملك فاروق ... فهو كان يعلم أن فاروق

ان يضحى بعرضه فى سبيل وزارة يؤكد ذلك حب الملك فاروق للحياة والسلطة وبدليل ماقاله الصحفى حافظ محمود من ملف المغامرات النسائية للملك والتى كانت لهدمه أمام شعبه لو لم ينفذ أوامر السفير . . . أى أن الملك ليس فقط كان مجبرا على فقد عرشه بل كان أيضا مهددا بضياع سمعتـــــه .

يضاف إلى ذلك أن مركز السفير فى ظل مظاهرات وظروف الحرب المحيطة كانت ستجعله فاشلا أمام حكومته ولكل ذلك هو قد أخذ على عاتقه ذلك التصرف وأخطر حكومته بماحدث وكان العسكريون معه لأن الموقف فى الداخل خطرا عليهم طالما لايجدون حكومة قادرة على ضبط حركة الرأى العام .

ومن هذا يمكن أن يقال أن النحاس كان بريئا فى إتهامه بأنه كان على إتصال بالانجليز . . . وربما أن النحاس كان يعلم الظروف الدقيقة التى تمر بها إنجلترا فى حربها فى الصحراء ضد ألمانيا وأيطاليا وفى ذات الوقت كان يريد النصر للحلفاء على النازية لأنه كان يعلم الخطر الكامن وراءها من هنا يمكن أن تضع حيثيات البراءة لمصطفى النحاس بالنسبة لوضعه فى قفص الاتهام بناء على ماأشيع حوله من إنتهاكه للحرية وإضطلاعه بالتآمر فى ذلك اليوم المشئوم .

والذى نعتبر ماأدى إليه أحزاب الأقليات وسياسة القصر والظروف الدولية . ومع كل ذلك نحن — رغم أنه وقع على الاحتجاج الخاص برفض الانذار ورغم تبادل الخطابات بينه وبين السفارة ورغم إقراره أنه لايكون الوزارة إلا بأمر من الملك لاتعفى النحاس من المسئولية بالنسبة

لموقفه عقب تأليف الوزارة و السماح لحزبه بالهتاف بحياة السفير ما يزلزلا مبسون ورفع السفير البريطانى على الأعناق وعناقه مع السفير البريطانى أمام جماهير حزب الوفد ... فكل ذلك يعتبر سببه أفقدت الوفد توازنه . إذ أنه خرج بالسلطة ونسى الواجب والمسئولية نحو هذا الوطن وإستقلاله ،

بقيت نقطة وهى أن السفير البريطانى كان يعلم مرارة حزب الوفد من أسلوب الحكم فى السنوات الخمس الأخيرة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٢ وأن بعد حزب الأغلبية عن السلطة سوف يثير الكثير من المتاعب بالنسبة للوجود البريطانى وخـــــاصة وأن الأزمات التموينية والغذائية لاحقت حكومات الأقلية .

هذا بالاضافة إلى تشدد حزب الوفد وزعيمه فى التشهير بالفساد فى السلطة وفى التنديد بالوضع الذى وصلت إليه البلاد وفى أزمة الديموقراطية التى كانت تعيشها مصر كان ذلك دافعا لضرورة أن تولى بريطانيا رعايتها لحزب الوفد ومن هنا فان بريطانيا خافت على نفسها والسفير البريطانى خاف على مركزه وحزب الوفد تعب رجاله من الوقوف متفرجين بعيدين عن السلطة وكانت خطبة رأس البر التى ألقاها النحاس بمثابة جرس الانذار أن حزب الجماهير وحزب الاغلبية وحزب الشعب كله قد فاض به الكيل ومن هنا كان لابد من التدخل البريطانى لجذب حزب الوفد اليه ... وكذلك كان من مصلحة الملك جزب الوفد اليه وفعلا كان الوفد هو الجواد الرابح لكليهما ولكن تأخر الملك فى الوصول الى ساحة السباق حيث سبقه اليها السفير البريطانى بانذاره الشهير وكان على النحاس أن يفكر مرتين مرة فى أن يقبل الحكم بهذا الاسلوب ... أم ينتظر خارج

دائرة الضوء وأحس النحاس أن ذلك ليس بالانذار البريطانى الأول كما أنه لن يكون الأخير ولكن النحاس أحس أن يعمل شيئا لأجل مصر بقبوله الوزارة فى ذلك الوقت وأن لم يفهم ذلك الكثيرون فى ذلك الوقت وأن اعترف بذلك فيما بعد فقبل الوزارة وكان ذلك ضربة قاضية أطاشت صواب القصر وأحزاب الأقلية ورجال المحور .

وبعد ذلك العرض من آراء ومقالات الصحافة المصرية حول ذلك الحادث يمكننا أن نبدى (٥ ملاحظات هامة) : —

الملاحظة الاولى :

أن المعركة كانت بين طرفين صحف حزب الوفد من ناحية وكانت تتمثل بصفة رئيسية فى صحيفة الوفد المصرى وصحيفة البلاغ ثم بقية الصحف المصرية سواء صحف الأقليات مثل السياسة لسان حال الدستوريين أو الدستور لسان حال الهيئة السعدية أو الكتلة جريدة حزب الكتلة الوفدية ويضاف إلى الصحف المعارضة لحزب الوفد الصحف المعروفة بتاريخها الحيادى قبل الأهرام فلقد وقفت الأهرام موقفا أقل مايقال فيه أنه كان إنحياز لصاحب التاج وكذلك مجلة روزاليوسف ثم هناك مجلة الرأى العام ثم هناك أخبار اليوم . كلها بلا استثناء كان هدفها إدانة حزب الوفد .

الملاحظة الثانية :

أن المعركة الرئيسية بالنسبة لحادث ٤ فبراير لم تكن المرحلة الأولى وهى يوم وقوع الحادث فى فبراير سنة ١٩٤٢ ولا يوم الأدلاء بالشهادة فى محكمة الجنايات فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ وإنما كانت المعركة

الرئيسية عقب خطاب النحاس باشا فى عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وقد استمرت المعركة طوال النصف الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

الملاحظة الثالثة :

أن هذا التراشق بين الصحف وهذا النقاش كان بعيدا عن الموضوعية والدراسة الهادئة من الجانبين أيضا مما يجعل الحقيقة مطموسة إلى حد ما .

الملاحظة الرابعة :

وان كانت الصحف المعادية لحزب الوفد قد علا صوتها وضجيجها وأنها كانت تستهدف استخدام حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لطعن الوفد والقضاء عليه إلا وأنها قد فشلت تماما فى تقديم دليلا قاطعا وبرهانا ساطعا على ادانة الوفد أو مصطفى النحاس . . . بل كان ما قدمته كان مجرد استنتاجات .

الملاحظة الخامسة :

مما أضعف حملة المعارضة ضد حزب الوفد عدم تدارسها الموقف سويا مما جعلها تتناقض فى كثير من رواياتها وذلك جعل الرصاص طائشا وبعيدا عن تحقيق الهدف فى كثير من الأحيان .

كيف أثر الحادث فى التمهيد لثورة ٢٣ يوليو : —

حادث ٤ فبراير المشهور يوم حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين كان هو الدافع الأقوى إلى تحريك الثورة الوطنية داخل الجيش وبدء قيام التنظيمات السرية بين الضباط والتى كان من بينها تنظيم الضباط الأحرار ...
كما كان هذا الحادث هو أقوى ضربة وطنية وقعت على رأس حزب الأقلية

الشعبية وهو حزب الوفد . . . مما أدى إلى أن فقد الحزب قومه وسلطاته الوطنية وزعامته الشعبية ... مما أدى بالتالى إلى القضاء على النظام السياسى الذى كان يحكم مصر .

ومع ذلك فقد وضح لنا أن النحاس كان مظلوما ولكن ذلك لم يعرف إلا فيما بعد وكما جاء فان التهمة التى وجهت إلى النحاس كانت تهمة ظالمة ... ولا أريد أن تقنع بالقول بأنها كانت حقا أريد به باطل ... لأنها لم تكن حقا . . . وإنما قامت الوزارة فى ظروف غلفت قيامها بقشرة من الحق وخدعت عن الحق الكثيرين ... دبابات تحيط بالقصر ... انذار بخلع فاروق عن العرش إذا لم يشكل النحاس الوزارة ... توسلات من الزعماء للنحاس أن يشكل منهم وزارة ائتلافية وان يرفض الانذار البريطانى وأن يدافع عن كرامة العرش بوصفه رمزا لكرامة البلد إلى آخر ماقيل يومها ... كلام معقول فى ظاهرة ... ولكن الأمر فى حقيقته كان على النقيض تماما[1]

كانت الحقيقة أن هؤلاء الزعماء وعلى رأسهم أحمد ماهر هم الذين أبعدوا الوفد عن الحكم أربعة أعوام بغير الحق وحاربوا الشعب حربا لا هوادة ولا رحمة فيها وزيفوا الانتخابات تزييفا جرد الأحرار منهم من كل التراث الثورى الذى خلفوه وراءهم والتقى المتخاصمون منهم على وضع غير طبقى ليماونوا بأرخص الوسائل على أن ينجحوا فيما فشل فيه صدقى باشا بكل وسائله وكان القصر معهم وأمامهم وورائهم فى كل ما أرتكبوه ضد الوفد والشعب . . . فاذا تحرج الموقف اقترحت بريطانيا لتأمين ظهرها

---

(١) محمد السوادى : لسكيلا ننسى أقطاب مصر بين الثورتين كتاب اليوم عام ١٩٧٦ . ص ٦٦ .

عودة النحاس ولما علمت أن الملك يحمل فى الخفاء على أن يشكل أحمد حسنين وزارة للقصر هددت الملك بعزله .

وإذا أردنا حكم التاريخ فاننا نقول ... ان انتشار الصحافة الحزبية وكثرتها وتعدد مقالاتها وارتفاع صوتها وتأييد القصر لها جعل لها الغلبة على الصحافة الوفدية وفى ذات الوقت كانت الصحف المعادية أقرب إلى إدانة حزب الوفد ولكن كيف برر قبول الوفد الحكم على أسنة رماح الانجليز دون أن تدينه .

هناك مجموعة من التبريرات ظلت خافية ... لم يكن من مصلحة أحد من أعداء الوفد الكلام فى هذا الموقف .

أولا : لم يكن النحاس غرا إلى الحد الذى يخدع نفسه بالزى الوطنى ارتداه يومها الزعماء فيمد يده إليهم ويقدم لهم كراسى الحكم فى لحظة تاريخية أنه لو كان قد وافق لخان الشعب وخان مبادىء حزب الوفد .

ثانيا : لم يكن النحاس غرا حتى يناصب بريطانيا العداء وهى تطالب بعودته إلى الحكم فيعرض مصر كلها للضياع وتضطر إلى حكم مصر حكما عسكريا تافيذا لظهرها كما تحكم المستعمرات التابعة للتاج .

والذى صنعه النحاس كان ينبغى أن يصنع . . . لقد رفض الانذار البريطانى رفض أن يشكل وزارته بناء على طلب انجلترا . . . وإنما هو يشكلها كالعادة باسم الشعب الذى تمثله ويشكلها وفديه لحما ودما وشكلها على أساس من الانتخاب الحر الذى يثبت أن الشعب ما يزال يؤيد الوفد .

وليس أدل من أنه بعد أن خاضت انجلترا الحرب بسلام فان انجلترا سلكت سلوكا يتسم بنكران الجميل لأنها أرادت العودة إلى اللعبة السياسية

القديمة فتركت الملك ينتقم من النحاس ويقيل الحكومة الوفدية وأذنت له بريطانيا .. فذلك يدل على أن انجلترا كانت بتكليفها حكومة النحاس كارهة لذلك وليس برضائها . بل لقد وافقت بريطانيا على أن يؤلف العدو اللدود للنحاس وهو أحمد ماهر الوزارة الجديدة .

وكان ترك الأمور فى يد الملك معناه أن الديموقراطية فى مصر سوف تنتهى إلى خطر تحالف أعدائها وأن الفاشية فى طريقها للسيطرة على مقدرات الأمور فى مصر ، ويتضح ذلك من أن قيام القصر والجماعات الموالية له (مصر الفتاة والأخوان المسلمين) باقامة علاقات مباشرة مع المحور وضع الأمور كلها فى منعطف جديد .. ومن هنا يمكننا أن نفهم أحداث ٤ فبراير سنه ١٩٤٢[١] . لقد كان الانجليز يخشون خصومة النحاس وقيل أنه بعد تعيين لامبسون مندوبا ساميا فى مصر تلقى من رؤسائه تحذيرا يقول (خذ حذرك من مصطفى النحاس) وقد وصف كيلر — النحاس فى مذكراته أنه أمام خصم حقيقى أما دافيد كيلى مستشار دار المندوب السامى البريطانى وجل مخابراتها العتيد فقد وصف النحاس بأنه (رجل بسيط لكن بساطته معقدة تشبه بساطة الثعلب الماكر[٢]) .

ومن هنا كان حرص البريطانيين على الاستعانة بالنحاس وقت الخطر والاطاحة به وقت السلام . وفى ذات الوقت كان حرص الخصوم السياسيين المصريين هدم الوفد ولا نجادل إذا قلنا أن تشكيل الضباط الأحرار استغل

(١) د . رفعت السعيد : مصطفى النحاس : دار القضايا — بيروت أغسطس ١٩٧٥ . ص ٢٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٩ .

فيما بعد حادث ٤ فبراير ليسحب بساط الثورية والتقدمية النسبية لحزب الوفد حتى تصبح الساحة المصرية خالية وعلى إستعداد لتقبل أفكار جديدة وقوية تحل محل الوفد فى كسب الجماهير .

والسؤال الآن رغم كل المبررات التى عرفناها . . هل كان إتصال بين النحاس وبين الانجليز والاجابة نعم ولكنها لم تكن مباشرة وإنما تمت يومى ٣ ، ٤ فبراير ولكن بعد أن كانت الأزمة قد وصلت قمتها وقد أكد لامبسون صاحب الحادث ومخططه فى مذكراته أن النحاس كان على علم بالحادث قبل وقوعه وموافقته عليه .

وإذا كانت معظم صفحات هذا الباب تؤكد أن النحاس كان يهدف مصر قبل مصلحة الانجليز إلا وأن السؤال الذى يلى ذلك هو لماذا قبل النحاس الاشتراك فى مخطط كهذا رغم أن كل الظروف كانت ضد مصر ... فليس هناك وجه للاغراء بالنسبة للحكم فى ظل الأوضاع التى كانت تمر بها مصر فى ذلك الحين .. أزمة إقتصادية طاحنه ... الألمان على الأبواب ، القصر يناور مع الفزاه الجدد أعوان المحور كونوا فعلا حكومة ظل (١) . أعوان القصر هتفوا للملك وشتموا الانجليز ورحبوا بالألمان ... إذا لماذا قبل النحاس الحكم ... هل كما يقولوا خصومه من أجل الحكم ...الواقع أنه هنا تتجلى فكرة التضحية التى قالها النحاس ...

---

(١) لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى فى الاغتيالات السياسية : دار النيل للطباعة سنة ١٩٤٨ ص ٤٣ (شهادة مصطفى النحاس فى قضية إغتيال أمين عثمان) .

نعم لقد وقف ضد كل العناصر السابقة وبالطبع كان النصر على كل أعدائه وإتزانه سياسية أحد العوامل المساعدة لاجتياز مصر محنتها .

وإذا كان حادث ٤ فبراير قد كشف الملك أيضا ، وأظهر تكالبه على العرش والسلطة دون إعتبار المبادىء أو الكرامة فان الحادث بهذه الكيفية مهد فعلا لقيام الثورة بأن مهد للضباط الأحرار أن تنمو تشكيلاتهم وأن يجدوا مبررات ظاهرية لفضح الهيئات الحاكمة وأن تتحد القوى الشابه لكى تبحث عن بديل لما يحدث ... ولقد ساعدت الصحافة فى هدم أسطورة حزب الوفد فى ذلك الوقت وساهمت السراى فى محاولات التخريب من الداخل لهذا الحزب وبذا يمكن أن نقول أن حزب الوفد — وعلى المدى البعيد — فقد تأثيراته ، وحينما عاد إلى الحكم مرة أخرى سنة ١٩٥٠ عقب إنتخابات حرة وبدأ يستعيد قواه وثقة الجماهير وأظهر قدرات فائقة بعد أن خيل لخصومه أنه قد إنتهى ، وكان لابد وأن تواجه القوى السياسية الأخرى حزب الوفد بطعنة جديدة فكان أن حدث حريق القاهرة ، وحريق القاهرة كان جريمة مدبرة ضد الوفد قبل أن يكون جريمة مدبرة ضد مصر ، وشارك فيها كل من حاولوا تشويه النضال الوطنى الذى قاده الوفد فى الكفاح فى القناة .

وإذا كان النحاس قد تولى الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لانقاذ مصر من يد الاستعمار البريطانى ومن الفاشية فان الخصوم تعلموا من الدرس جيدا ولذا فوجئوا بالوفد سنة ١٩٥٠ وصعقوا لإلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وكان لابد من إنهاء الأمر بالنسبة للوفـــد بضربه قاضية .. فكان حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ . وهو ضمن

الموضوعات التي عالجتها الصحافة المصرية ومهدت ضمن عوامل أخرى لنشوب الثورة .

ولتبيان أثر حادث ٤ فبراير على التمهيد لقيام الثورة يختتم قولنا ماقاله الرئيس السادات عن هذا الحادث ومدى أبعاده فى كتابه (أسرار الثورة المصرية) : يقول الرئيس السادات(١) : —

« وكحقيقة نذكرها لم يكن تشكيلنا قد توقع هذا الحادث بل أكثر من هذا لم يشعر تشكيلنا بهذا الحادث عندما وقع . . . ولكننا أحسسنا به بعد ذلك وفهمناه من تحليلنا ومن تحرياتنا وبينما كانت البلاد فى ذهول من الحادث . طاش صواب ضباط الجيش وبدأنا نحن فى تشكيلنا نفكر . .

أما البلاد فقد ذهلت لأن الأحداث كانت أغرب من كل ماتصوره خيال هذا الشعب . . . وأذهلها بعد ذلك عنه أو شغلها عنه ماتقاذف به السياسيون من سباب وإتهامات وماأثير من قصص الاجتماعات التى تمت فى قصر الملك . والمواقف المثيرة التى رأتهاقاعاته من الزعماء .

وطاش صواب ضباط الجيش لأنهم كعسكريين شعروا بأنها ضربة عسكرية لايردها سواهم . . وصممنا أن نضع خطتنا لكى تأتى ضربتنا للانجليز محكمة ودامية فى الوقت نفسه وقررنا أن نتأى فى هذه المرة عن أى صلة بالأخوان المسلمين وأن نقوم على توسيع تنظيمنا الداخلى فى الجيش

---

(١) أنور السادات : أسرار الثورة المصرية (بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية) تقديم جمال عبد الناصر كتب قومية ١٩٦٥/٧/١٦ ص٧١—٧٢.

وتكثيف قوتنا فى كل الأسلحة وإعداد أنفسنا بما تستلزمه ضربة عسكرية محكمة دامية » .

ذلك هو وصف أنور السادات لمؤثرات ٤ فبراير فى نفوس الضباط وأظنها أنها سطور لا تحتاج إلى شرح أو تفسير أو تحليل فهى دلالة كافية على دور هذا الحادث فى دفع عجلة الثورة سنة ١٩٥٢ .

الفصل الرابع

موقع وزارة ٤ فبراير من وزارات حزب الوفد

رغم أن حزب الوفد كان هو حزب الأغلبية فى مصر والذى أطلق عليه الحزب الجماهيرى الكبير إلا أنه كان للأسف الشديد أقل الأحزاب حظا فى الوصول إلى كرسى الحكم والاستمرار فيه ، ومامن إنتخابات حرة ونزيهه دخلها هذا الحزب إلا واكتسح كافة الأحزاب الأخرى وبأغلبية ساحقة ، إلا أن إستمراره فى البقاء بالحكم كان مستحيلا بسبب التحالف غير المقدس بين الاستعمار وبين أحزاب الأقلية وبين السراى .

ومهما قيل فى تاريخ حزب الوفد ومهما كان من تصور فى هذا الحزب وبرامجه وتداخل بعض العناصر الاقطاعية فيه للحد من إتجاه الحزب نحو الشعبية والجماهيرية إلا أن التاريخ يؤكد لنا أن هذا الحزب كان أفضل الأحزاب جميعا من حيث منحه الحرية فى الاجتماع والتفكير والرأى بل هو الحزب الذى وعى تطور الحركة الاجتماعية واعترف بشرعية النقابات العمالية . واعطى هذا الحزب لبقية الأحزاب حرية نقده وحرية التطاول عليه ولكن رغم كل ذلك فقد كانت وزارات هذا الحزب هى أقصر وزارة مصر فى الجلوس على كرسى الحكم .

بل أنه من سخريات القدر أن نقول أن اطول فترة حكمها حزب الوفد لم تجىء نتيجة إنتخابات بل جاءت على يد البريطانيين أنفسهم وهى وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ والتى جاءت رغم أنف الملك ورغم أحزاب

الأقلية ، ولم يأت الانجليز بالوفد فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى الحكم حبا فى حزب الوفد وإنما حماية لظهورهم من الموقف المأساوى الذى كانوا يقفونه ضد قوات المحور فى الصحراء الغربية بعد الهزائم المتتالية التى أوقعها اياهم اروين روميل القائد الألمانى الشهير المعروف باسم ثعلب الصحراء .

وفيما يلى عرض بوزارات حزب الوفد مع بيان بخطابات توليتها وظروف هذه الولاية ثم إقالتها أو استقالتها ..

ولقد تشكلت فى مصر سبعون وزارة منذ أن عرفت نظام الوزارات فى تاريخها الحديث أى منذ النظارة الأولى التى شكلها نوبار باشا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ حتى الوزارات رقم (٧٠) التى شكلها على ماهر باشا فى أعقاب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ .

لم يحدث طوال هذا التاريخ أنه أقيل رئيس وزراء الا مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد . اذ أن كل الأزمات أو التغييرات الوزاريه ، تسوى بأن يقدم رئيس الوزاء استقالته أما النحاس الذى كان مقتنعا اقتناعا لايتزعزع بأنه صاحب الأغلبية البرلمانية ، ومن ثم صاحب الحق الدستورى المطلق فى الحكم ، فقد رفض أية تسويات لازماته مع السراى ورفض أن يقدم أية استقالة ومن ثم كان السبيل الوحيد أمام القصر للاطاحه بحكومات الوفد هو اقالتها ..

وكان النحاس يجابه كل محاولة لاقناعه بالاستقالة بقوله مشهورة على لسانه يقولها دائما عندما تتأزم الأمور : —

« لن تستطيع قوة على الأرض أن تنحينى عن واجبى فى خدمة الأمة ، الا هذه الأمة ذاتها فهى التى وكلتنى وهى التى ان شاءت عزلتنى[1] » .

(١) جريدة رابطة الشباب ١٥/٤/١٩٤٦ .

ولقد كانت عدد الوزارات التى شكلها النحاس ٧ وزارات ولكن يقول البعض أن احدى هذه الوزارات عدات (وهى وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢) ومن ثم لاتحتسب كوزارة مستقلة وانماهى وزارة واحدة .

وخلال هذه الوزارات التى شكلها حزب الوفد فى عهد رئاسة النحاس له الى جانب الوزارة التى شكلها سعد زغلول سنة ١٩٢٤ يصبح حزب الوفد نصيبه وهو حزب الأغلبية ثمانى وزارات من ٧٠ وزارة ولم يحدث فى تاريخ أى أمة ديموقراطية لها دستور .

ولقد قدم النحاس باشا خلال وزاراته السبعة استقالة واحدة فقط تلك هى الاستقالة التى قدمها بعد فشله فى المفاوضات مع الانجليز ، كما قدم استقالة شكلية مرتين بهدف اعادة تشكيل وزارته من جديدة . وقد أقيل النحاس باشا ٤ مرات وكانت هى الاقالات الوحيدة فى تاريخ مصر المعاصر ..

وزارة الوفد الأولى

فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ جرت فى مصر أول انتخابات عقب صدور دستورها المعروف باسم دستور سنة ١٩٢٣ دخل الوفد بعد أن اكتملت له ملامح الحزب حيث كان يتزعمه زعيم الأمة آنئذ « سعد زغلول » . .

وانتهت الانتخابات باكتساح حزب الوفد حيث بلغ عدد المقاعد التى نالها ١٩٥ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢١٤ أى أى بنسبة تزيد على ٩٠ / (١) .

وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية فان معظم

---

(١) كان عضو مجلس النواب ينوب عن ٦٠ ألفا من السكان وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية ريثما يصدر به قانون ووزعت الدوائر كما يلى : ــ المحافظات ١ ا القاهرة ، ٦ الاسكندرية ، ١ لمحافظة القنال ، ١ للسويس ، ١ لدمياط ، ٣ للحدود .

المديريات ١٥ للبحيرة ، ٢٨ للغربية ، ١٨ للمنوفية ، ١٧ للدقهلية ، ١٦ للشرقية ، ٩ للقليوبية ، ٩ للجيزة ، ٨ لبنى سويف ، ٩ للفيوم ، ١٣ للمنيا ، ١٧ لأسيوط ، ١٤ لجرجا ، ١٤ لقنا ، ٤ لأسوان .

كما قسمت البلاد إلى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين .

وكان الانتخاب العام على درجتين وحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين وحدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ومعنى الانتخاب على درجتين ، المرحلة الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب النواب ففى المرحلة الاولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم يشترط أن يكون سنه خمس وعشرين سنة .

المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان .

وقد عهد الملك فؤاد إلى سعد زغلول تأليف الوزارة وأرسل إليه فى هذا الصدد كتابا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ قال :

والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم .

عزيزى سعد زغلول باشا

« لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائما نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما انتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة أنه سميع مجيب » . . .

صدر بسراى عابدين فى ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ .

جواب سعد :

مولاى صاحب الجلالة

« ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخص

الضعيف توجب على والبلاد داخله فى نظام نيابى يقضى باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى وأن اشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برياسته .

ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الأمة على تمسكها بمبادىء الوفد التى ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت عن حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولا عنها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسؤولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاعتماد باعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته الخطيرة الشأن . .

ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها ، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا فى إدارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شؤونها بحسب مايقتضيه الصالح العام ، ولذلك يلزمها أن تعمل مافى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها أو الاخلال بما تقتضيه .

« هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهينات خصوصا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا ولن اعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها . فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية . أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف . حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية . محمد فتح الله بركات باشا

لوزارة الزراعة . مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية . مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات . واصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية . محمد نجيب الغرابلى أفندى لوزارة الحقانية .

وأدعو الله أن يطيل فى أيام ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء وأنى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سيادتكم .

سعد زغلول

تحريرا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ وتألفت الوزارة على النحو الوارد فى كتاب سعد .

وسميت هـــذه الوزارة الوفدية الأولى باسم الوزارة الشعبية أو وزارة الشعب .

أهم أعمال وزارة سعد زغلول :

١ — الأفراج عن المسجونين السياسيين .

٢ — حماية مقبرة توت عنخ آمون .

٣ — عدم تسليم اللاجئين السياسيين الذين لجأوا إليها من طرابلس (ليبيا) التى كانت خاضعة للاحتلال الايطالى .

٤ — وضعت الموظفين الأجانب فى حجمهم الطبيعى حيث تضاءلت سلطتهم فى عهدها وبالذات الموظفين الانجليز .

٥ — التمسك بحقوق الوزارة الدستورية حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ولما حاول الملك فؤاد التصدى لسعد حدث تحكيم بينهما وكان الحكم

هو البارون فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ وكان عالما بلجيكيا وقد انصف هـذا العالم سعد وقال « ان تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

وقد قام سعد بتعديل فى وزارته بعد يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وتم التعديل كالآتى : —

فتح الله بركات باشا وزيرا للداخلية ، الدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل محافظة مصر وكيل لوزارة الداخلية .

استقالة الوزارة : —

قابل سعد الملك فؤاد فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر وقدم إليه إستقالة الوزارة وفى مساء ذلك اليوم حضر سعد جلسة مجلس النواب وأعلن فيها أنه قدم استقالته إلى الملك لأن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه ومتاعبه وأعلن ذلك أيضا فى مجلس الشيوخ فقوبلت الاستقالة فى كلا المجلسين بالدهشة وبإعلان الثقة بالوزارة .

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيليه أحمد ذكى أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار إلى القصر الملكى ليعرضوا على الملك رغبة المجلس فى عدم قبول استقالة سعد فاستقبلهم الملك وأبلغهم أنه ساءه استعفاء سعد باشا وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمله فى العدول عن الاستقالة وبعد انتهاء جلستى المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ إلى بيت الأمة ليستوضحوا سعدا عن السبب الحقيقى الذى دعاه إلى الاستقالة فأجابهم «هناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية وهناك أيضا» دسائس «فاستزادوه

صراحة فى البيان فلم يجب إلا بقوله « أنا لا أحب العمل فى الظلام ومن أجل هذا لابد لى من الاستقالة » ..

واشترط سعد لسحب إستقالته أن لا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة وإستند فى ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

فوافق الملك وأعلن سعد العدول عن الاستقالة ولكن لم يستمر الوضع فقد قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان ووجهت السفارة البريطانية إنذار إلى سعد بوصفه رئيسا للحكومة احتوى على مطالب جسيمه نلخصه فيما يلى : —

١ ـ اعتذار الحكومة المصرى عن الجناية .

٢ ـ أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .

٣ ـ أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ ـ أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ ـ سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .

٦ ـ إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان (كما كان مقررا من قبل) إلى مقدار غير محدود .

٧ ـ أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر وأن يعاد طبقا لهذه الرغبات فى شروط خدمة الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وفى

الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم وأن تبقى منصبي المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وإمتيازاتهما كما نص عليهما عند الغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية وإختصاصاته وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ماقد يهديه مديره العام من المشورة . وقد ردت الحكومة المصرية على ذلك الانذار برفض المطالب الثلاثة الأخيرة ولكن الرد لم يرضى الحكومة البريطانية وانتهى الأمر إلى أن سعد أدرك من المراسلات التى تبودلت بينه وبين اللورد اللنبى المندوب السامى فى مصر أن بريطانيا تريد بقاءه فى الوزارة بعد قتل السردار وأنها اعتبرت وزارته مسئوله عن هذا الحادث .

فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول الانذار البريطانى .

وفى اليوم التالى رفع إلى الملك كتاب الاستقالة قال فيه : ـ

« مولاى . اتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسئوليةالوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وأنى واياهم مستعدون على الدوام للعمل على مايرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وادامكم مؤيدين بالعز والأقبال وموضع كل اكبار واجلال » . .

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

شاكر نعمتكم سعد زغلول

وفى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

قبل الملك استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه : —

« عزيزى سعد زغلول باشا : اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن إستقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم اخلاصكم وما اديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم » .

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى ١٣٤٣ — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤.

هذه هى وزارة حزب الوفد الأولى وبعدها لم يتولى سعد وزارة رغم أن حزبه حصل فى إنتخابات أخرى على الأغلبية المطلقة ولكن بموت سعد ١٩٢٧ يبدأ وضع جديد بالنسبة لحزب الوفد حيث يتولى زعامته مصطفى النحاس وهو الذى سوف نتكلم عن رئاسته لوزارات حزب الوفد السبعة..

ولكن قبل أن نتكلم عن الوزارة الوفدية الخالصة التى ألفها حزب الوفد يجدر بنا إتماما للبحث التاريخى أن نتكلم عن الوزارة الائتلافية التى شارك فيها حزب الوفد والتى كانت سببا فيما بعد لتصلب النحاس فى ضرورة أن يتولى الوزارة وفديه لحما ودما لأن الائتلاف يعنى سيطرة القصر والتلاعب بالحياة الدستورية للبلاد .

ففى ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ كون عدلى يكن وزارته الثانية والتى إستمرت حتى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٧ .

وكانت هذه هى أولى وزارات الائتلاف الوفدية ..

وقد تشكلت على النحو التالى[1] : —

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٧ لسنة ١٩٢٦ .

عدلى يكن الرئاسة والداخلية ، عبد الخالق ثروت لوزارة الخارجية ، أحمد زكى أبو السعود باشا لوزارة الحقانية ، محمد محمود باشا للمواصلات وبقية الوزراء وهم محمد فتح الله بركات باشا للزراعة ، مرقص حنا باشا المالية ، محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف ، على الشمسى باشا للمعارف ، عثمان محرم بك للاشغال ، أحمد محمد خشبة للحربية والبحرية ؛

ولقد كان للوفد الأغلبية البرلمانية خلال حكم هذه الوزارة أى أن الوفد كان هو الحاكم الحقيقى رغم المظهر التشكيلى للوزارة الائتلافية[١].

وكان أهم عمل لوزراء الوفد فى تلك الوزارة هو أن أحمد خشبة وزير الحربية الوفدى بدأ سياسة واسعة تستهدف زيادة قـــوة وحجم الجيش المصرى كما عمل على سلب المفتش العام الانجليزى للجيش المصرى (سبنكس باشا) كافة سلطاته . بل لقد وصل الأمر إلى حد أن اقترح خشبة باشا على عدلى يكن شراء أسلحة للجيش المصرى من أى دولة أجنبية أخرى غير بريطانيا ولو بشكل سرى كما يتضح ذلك من الوثيقة البريطانية المرسله من المندوب السامى جورج لويد إلى وزارة الخارجية البريطانية[٢] .

أما الوزارة الائتلافية الثانية التى شارك فيها حزب الوفد فقد كانت

---

(١) تم الانتخاب لهذا البرلمان فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ وأسفرت نتيجة الانتخابات عن حصول الوفد على ١٧١ مقعدا والاحرار الدستوريين ٢٩ ، والحزب الوطنى على ٥ وحزب الاتحاد على مقعد واحد والمستقلون على ٥ ، وهكذا أصبح للوفد الاغلبية البريطانية .

(2) F. O. 407/ 204 No 19 LLOYD to Chamberlain April 21, 1927 Tel No. 133.

هى وزارة عبد الخالق ثروت التى شكلت فى ٢٥ أبريل ١٩٢٧ واستمرت حتى ١٦ مارس ١٩٢٨ وكانت على النحو التالى : ـ

عبد الخالق ثروت للرئاسة والداخلية، جعفر والى باشا للحربية والبحرية، محمد محمود باشا المالية ، أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، محمد فتح الله بركات باشا للزراعة ، مرقص حنا باشا ، للخارجية ، محمد نجيب الغرابلى باشا الأوقاف، على الشمسى باشا المعارف ،أحمد محمد خشبه باشا المواصلات ، عثمان محرم باشا للاشغال .

ولقد كان وضع وزراء الائتلاف فى تلك الوزارة أى الأربعة الأول أكثر حساسية فى الوزارة .

ومع ذلك كان البرلمان ذو الأغلبية الوفدية أيضا بناء على نصيحة سعد زغلول قابلا عدم اثارة أية مشكلات قد تحرج الوزارة إلا أنه بعد وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ بدأ الائتلاف يدخل مرحلة الشقاق . .

وبعد وفاة سعد زغلول تولى رئاسة حزب الوفد مصطفى النحاس باشا(١)

---

(١) ولد عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوية الثانوية وتخرج فى مدرسة الحقوق وقد عين قاضيا بالمحاكم الاهلية وخدم بالسلك القضائى فترة طويلة ودخل غمار السياسة فاشترك فى الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ وفى سنة ١٩٢١ مع سعد زغلول إلى جزيرة سيشل . وأجرى مفاوضات ١٩٣٠ مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كما رأس الوفد المصرى فى المفاوضات التى إنتهت بعقد معاهدة الزعفران سنة ١٩٣٦ وكان ضمن من ساهموا فى إنشاء الجامعة العربية ، وفى عام ١٩٥١ ألغى معاهدة سنة ١٩٣٦ وقد اعتزل الحياة السياسية بعد قيام ثورة سنة ١٩٥٢ حتى وفاته سنة ١٩٦٥ . وكان حزب الوفد المصرى مجسدا فى صورته .

وكانت أول وزارة يقوم بتأليفها وزارة إئتلافية شاركه فيها عناصر غير وفدية .

تشكلت وزارة النحاس الأولى — الائتلافية كما سبق — فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ حتى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وذلك بناء على الأمر الملكى رقم ١٤ لسنة ١٩٢٨ الصادر إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا كالآتى :

عزيزى مصطفى النحاس باشا

« لما لنا من الثقة بكم ، ولما نعهده فيكم من الخبرة والجدارة لتولى مهام الأمور ، قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة إليكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف الوزارة ، وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به ..

والله المسئول أن يمدنا فى كل الأمور بعونه وعنايته وأن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للبلاد .

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٦ .

١٦ مارس ١٩٢٨ .   فؤاد

وكان تشكيل هذه الوزارة على النحو التالى : —

مصطفى النحاس باشا   رئيسا للوزارء ووزيرا للداخلية

جعفر والى باشا (عن الأحرار الدستوريين) وزيرا للحربية والبحرية

واصف بطرس غالى باشا وزيرا للخارجية

محمد نجيب الغرابلى وزيرا للأوقاف

على الشمسى المعارف ، أحمد محمد خشبه للحقانيه ، محمد محمود

باشا للمالية ، إبراهيم فهمى بك للاشغال العمومية ، محمد صفوت باشا الزراعة مكرم عبيد أفندى المواصلات[1] .

وقد بدأت المتاعب التى سببت النهاية لهذه الوزارة بتقديم مجموعة من الاستقالات بدأها محمد محمود ثم تلاه جعفر والى بعد يومين ثم قدم الوزير الوفدى أحمد خشبه باشا إستقالته بعدها بستة أيام ثم تلاه إبراهيم فهمى الوزير المستقل فى اليوم السابع . ولاشك أن إستقالة أربعة وزراء من عشرة يؤكد وجود مؤامرة على الوزارة شارك فيها القصر كما وضح فيما بعد مع محمد محمود بالذات ..

أما السبب الآخر والذى أدى إلى أن الملك فؤاد أقال الوزارة فهى الوثيقة المعروفة باسم وثيقة سيف الدين ..

وهى عبارة عن إتفاق معقود بين كل من النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى وبين والده الأمير سيف الدين وهو أحد أمراء الأسرة المالكة وقد حجر على أملاكه لاتهامه بالجنون ووضعت هذه الاملاك تحت وصاية الملك فؤاد ، وقد تضمن الاتفاق أن يسعى الثلاثة المشار إليهم بصفتهم محامين برفع الحجر عن ممتلكات الأمير المذكور مقابل أتعاب قيمتها ١٣٠ ألف جنيه ولما كان هذا المبلغ خياليا فى ذلك الوقت فقد رئى أن النحاس باشا كان سيستخدم نفوذه السياسى لتحقيق الاتفاق مما اعتبر رشوة لاشك فيها[2] .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٥ لسنة ١٩٢٨ .

(2) F.O. 407 / 206 129 LLoyd to CHamberlin June 24 / 1928 Tel NO 326.

وبالرغم مما تأكد بعد ذلك من تزوير الوثيقة المذكورة ، ولكن كان هدف نشرها هو جر الفضيحة على رئيس الوزارة وكل ذلك هيأ للملك فؤاد أن يقيله بالأمر الملكى رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٨ والذى جاء فيه : —

« عزيزى مصطفى النحاس باشا »

لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملاءكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد .

صدر بسراى عابدين فى ٧ محرم سنة ١٣٤٧ .

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ فؤاد

ولكن بعد فترة من الحكم الغير دستورى تجرى إنتخابات لعقد البرلمان وينال الوفد فيها ٢١٢ مقعدا من مجموع النواب البالغ عددها ٢٣٥ مقعد أى أكثر من ٩٠٪ بينما نال الحزب الوطنى خمسة مقاعد والاتحاد ثلاثة وشغل المستقلون بقية المقاعد(١) .

وبناء على ذلك كلف مصطفى النحاس زعيم الوفد بتشكيل الوزارة (وهذه هى وزارته الثانية) وهى وزارة وفدية تماما وقد إستمرت هذه الوزارة من أول يناير ١٩٣٠ حتى ١٩ يونيو ١٩٣٠ .

---

(١) تلك الاحصائية ذكرها عبد الرحمن الرافعى فى كتابه فى أعقاب الثورة المصرية جـ٢ ص ٩٩ بينما يسجل المندوب السامى فى القاهرة إحصائية أخرى تقول أن الوفد حصل على ١٩٨ مقعدا وأن الحزب الوطنى حصل على ثلاثة بدلا من خمسة وأن المستقلين كان لهم ٢٨ بدلا من ١٥ .

F.O. 407 / 210 NO II Loraine to Henderson, Jan,4 1930 Desp. NO 15.

وتشكلت بناء على الأمر الملكى رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا كالآتى : —

عزيزى مصطفى النحاس باشا

لما عهدناه فيكم من الأخلاص والولاء وحسن الرويه قد إقتضت إرادتنا إسناد رياسة مجلس وزرائنا إليكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

ونرجو الله أن يجعل التوفيق رائدنا جميعا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة .

صدر بسراى القبة فى غرة شعبان سنة ١٣٤٨ .

١١ يناير سنة ١٩٣٠ فؤاد

ونظرا لفشل المفاوضات البريطانية المصرية فان النحاس باشا رفع إستقالته إلى الملك فؤاد والذى قبلها على الفور وكان كتاب الاستقالة هو الأول فى حياة مصطفى النحاس .

وفيما يلى صورته : —

كتاب الاستقالة

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك .

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

مـــــولاى

اتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية إستقالتى وزملائى من الوزارة، نظرا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه[١]

---

(١) كانت تلك الوزارة تتكون على الشكل التالى : —
مصطفى النحاس رئيسا ووزيراً للداخلية

=

راجيا أن تتفضلوا بقبولها وإنى على الدوام خادم سدتكم المخلص الوفى الأمين .

القاهرة فى ٢٠ محرم ١٣٤٩

١٧ يونيو ١٩٣٠

مصطفى النحاس

الوزارة الثالثة لمصطفى النحاس

٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧

أمر ملكى رقم ٢

صادر إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا[1]

= حسين حسيب باشا وزيرا للحربية والبحرية
واصف بطرس غالى باشا وزيرا للخارجية
محمد نجيب الغرابلى باشا وزيرا للحقانيه
عثمان محرم باشا وزيرا للاشغال العمومية
محمد صفوت باشا وزيرا للزراعة
مكرم عبيد أفندى وزيرا للمالية
محمود فهمى النقراشى أفندى وزيرا للمواصلات
محمد بهى الدين بركات بك وزيرا للمعارف العمومية
محمود بسيونى أفندى وزيرا للاوقاف
الوقائع المصرية العدد ٢ لسنة ١٩٣٠

(١) تشكلت الوزارة النحاسية الثالثة فى ٩ مايو عام ١٩٣٦ على النحو الآتى :

مصطفى النحاس باشا — الرئاسة والداخلية ووزارة الصحة
واصف بطرس غالى باشا — الخارجية

دولة الرئيس العزيز مصطفى النحاس باشا

لما أنتم عليه من عظيم الاخلاص والولاء فوق ما حزتم من ثقة كبرى ولما اتصفتم به من أصالة الرأى ومضاء العزيمة وما نعرفه فيكم من واسع الخبرة وكمال الكفاية وسمو التدبير قد إقتضت إرادتنا إسناد رياسة مجلس الوزراء إليكم ..

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

وفقنا الله جميعا وسدد خطانا إلى ما فيه خير الوطن .

صدر بسراى عابدين فى ١٨ صفر سنة ١٣٥٥

٩ مايو ، ١٩٣٦

بمجلس الوصاية

محمد على　　　عبد العزيز عزت　　　شريف صبرى

وعقب تولية الملك فاروق العرش فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ قدم مصطفى النحاس باشا إستقالته للملك وفقا للقواعد الدستورية فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ وقد كلفه الملك فى اليوم التالى مباشرة بتشكيل وزارته الرابعة .

عثمان محرم باشا	الاشغال العمومية
محمد صفوت باشا	الأوقاف
مكرم عبيد	المالية
محمود فهمى النقراشى	للمواصلات
أحمد حمدى سيف النصر بك	للزراعة

محمود غالب بك	للحقانية
على فهمى باشا	للحربية والبحرية
عبد السلام فهمى محمد جمعة بك	للتجارة والصناعة
على زكى العرابى بك	للمعارف العمومية

الوقائع المصرية العدد ٥٩ لسنة ١٩٣٦ .

الوزارة الرابعة

أول أغسطس ١٩٣٧ — ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

أمر ملكى رقم ٣ لسنة ١٩٣٧ صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس .

عزيزى مصطفى النحاس باشا .

أنى وقد حملت الأمانة التى عهد الله بها معتمدا عليه سبحانه وتعالى لأجد فيكم وقد أحرزتم الثقة الكبرى بعظيم اخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم وقدمتم تلك الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم وثبات عزمكم ذلك الذى توليه مهام الدولة فنعهد إليه برياسة مجلس وزرائنا وأنى لعلى يقين أنكم بواسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارون على تحقيق أمانى ورغائبى فى اسعاد شعبى الذىأشربت حبه ووقفت حياتى على رقيه ورفاهيته إذ لا هناءة لى إلا بهنائهوقد أصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

والله ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير .

صدر بسراىعابدين فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (أول أغسطس سنة ١٩٣٧) .

فاروق

وقد شكلت هذه الوزارة على النحو التالى — :[١]

مصطفى النحاس باشا	للرئاسة والداخلية

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٠ لسنة ١٩٣٧

واصف بطرس غالى باشا	للخارجية
عثمان محرم باشا	للاشغال العمومية
مكرم عبيد	المالية
الأستاذ محمود بسيونى	للاوقاف
أحمد حمدى سيف النصر باشا	للحربية والبحرية
عبد السلام فهمى محمد جمعة باشا	للتجارة والصناعة والمعارف العمومية
على زكى العرابى باشا	المواصلات
محمد محمود خليل بك	للزراعة
الأستاذ محمد صبرى أبو علم	للحقانية
الأستاذ عبد الفتاح الطويل	للصحة العمومية

ولكن اقيل رئيس الوفد فى هذه الوزارة أيضا وذلك طبقا للكتاب التالى

إقـــالة

أمر ملكى رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٧

باقالة حضر صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس باشا

نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى تترأسونها لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ويحقق أمالنا المظيمة فى رقيها وعزتها .

وانى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ماتم على أيديكم من الخير للبلاد .

وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦

٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

فاروق

ثم تجىء الوزارة الخامسة وهى وزارة ٤ فبراير والتى جاءت نتيجة لتدخل بريطانيا وهى أطول وزارة للوفد وقد استمرت من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٤

وفيما يلى الأمر الملكى الخاص بتشكيلها : —

أمر ملكى رقم ٦ لسنة ١٩٤٢

صادر إلى حضر صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس باشا

يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الرأى وسداد التدبير وقوة الاخلاص أن اسند إليكم رياسة مجلس وزارتنا .

ان مصر وطننا العزيز لأحوج ما تكون فى هذه الآونة الدقيقة إلى تضافر الجهود وضم الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وإنكار الذات فى سبيل حفظ كيانها واعلاء شأنها ورفاهية شعبها وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده .

وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة لوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

والله المسئول أن يوفقنا جميعا إلى العمل على ما فيه إسعاد الأمة والبلاد.

صدر بقصر عابدين فى ١٨ محرم ١٣٦١ ٤ فبراير ١٩٤٢

وقد أجاب مصطفى النحاس على ذلك التكليف بالخطاب التالى .

« يا صاحب الجلالة »

تفضلتم جلالتكم فعهدتم إلى مهمة تأليف الوزارة فى هذه الظروف الخطيرة وأبيتم إلا أن تزيدونى شرفا فوق شرف بأن أعربتم بلسانكم الكريم المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة عن ثقتكم فى وطنية هذا الضعيف وإنكاره لذاته مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما إلى تقضيان على بأن أتقدم لإنقاذ الموقف واحمل مسئولية تطورات علم الله أن لم يكن لى يد فيها ، بل جلبها على البلاد غيرى بأعماله أو بإهماله فأصبح من واجبى كمصرى وكوطنى — إذا اتسعت لذلك جهودى — أن أنقذ البلد من نتائجها وأجنبها وزرها بعد أن ظهرت بوادرها وتكررت نزرها .

قدرت المسئولية ووزنت عبء أثقالها ، فرجحت أمام عينى كفة ضعفى عن احتمالها فاعتزرت عن قبول الوزارة فتفضلتم فأصررتم فزادى اصراركم على الثقة بى خشية من الثقة بنفسى لكنى إزاء أمركم الصادر إلى باسم العرش ومصر قبلت وعلى الله توكلت . .

وكان أول عهد أخذت به نفسى أن أحاول إنقاذ البلاد من خطورة الموقف الأخير فأخطو خطوة عملية حاسمه فى هذا السبيل قبل المضى فى تأليف الوزارة ، بل كشرط أول اشترطته على نفسى للسير فى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لا يكفى فى معالجتها كلمة أقولها أو صيحة أرسلها أو دعوة أبدلها ، بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تؤتى البيوت

من أبوابها فيصدر تصريح من الجانبين يحفظ للوطن إستقلاله وحقوقه ، وتقطع لنا الحقيقة عهـدا رسميا يمحو ما عكر أو ما من شأنه أن يعكر صفو الجو بين الحليفتين .

وتحقيقا لذلك اجتمعت بسعادة السير ما يلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر ، وأوضحت له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان حقوق الوطن وتتوطد صلات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، فلقيت من سعادته رغبة صادقة وأكيدة فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ، ومعاملة مصر معاملة الند للند ، ومن غير مساس باستقلالها وحقوق سيادتها أو تدخل فى شئونها الداخلية ونجاحه تكوين أو تغيير وزارتها ..

وفيما يلى نص هذين الكتابين التاريخيين اثبتهما بعد كريم اذنكم..

« يا صاحب السعادة »

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهد البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ونجاحه فى تأليف الوزارات أو تغييرها . .

وأنى أومل يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ما تضمن خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقا لنصوص المعاهدة . .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى ،

٥ فبراير ١٩٤٢ مصطفى النحاس

إلى حضرة صاحب السعادة السير ما يلز لا مبسون السفير البريطانى فى مصر — القاهرة (ترجمة)

يا صاحب المقام الرفيع

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وأن اؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها . .

وأنى لانتهز هذه الفرصة لاؤكد لرفعتكم فائق إحترامى

٥ فبراير ١٩٤٢ ما يلز لا مبسون

إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء القاهرة

ترجمـــــة

يا صاحب الجلالة

« بعد أن وفقنى الله إلى هـذه النتيجة التى جلبت للبلاد كسبا ولم تنحصر فى أن تدفع عنها ضررا ، فحققت وعد الخلاق الكريم لخلقه من أن بعد العسر يسرا ، بعد ذلك التوفيق لم يبق لى إلا أن أرجو من الله توفيقا فيما بقى من مهمتى ، وما تفضلتم فحملتمونى فى ذمتى من تولى شئون الحكم فى البلاد تحقيقا لحريتها ومصلحتها ورفاهيتها بعد أن عانى الشعب كثيرا مما وجد بعد أن أهدر ما أهدر وفسد ما فسد .

وسيكون أول عمل بالوزارة التى شرفتمونى برياستها هو أن توطد

الحياة النيابية الصحيحة وأن تكفل أحكام الدستور وصيانة الحريات وتيسيرا لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل ظلها الكبير والصغير والغنى والفقير ، من غير ميل أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه إلا وجه ربك ذى الجلال . . لأن هذه الوزارة تؤمن بأن اتحاد الكلمة على إحترام الدستور والحياة النيابية الصحيحة هو وحده الكفيل بتحقيق الحكم الديموقراطى فى مصر وهو وحده الكفيل بتوحيد الصفوف وتضافر الجهود وحشود القوى فى سبيل حفظ كيان البلاد وإعلاء شأنها ورفاهة شعبها .

ومن ثم فسيكون فى طليعة ما تعنى به الوزارة ، أثر صدور الأمر الكريم بتأليفها أن تعرض على جلالتكم مشروع مرسوم بحل مجلس النواب الحاضر لكى يكون للامة ممثلة فى ناخبيها ، الكلمة الفاصلة فى تقرير مصيرها وتدبير أمورها ، وفى هذه الظروف الخطيرة التى تجتازها البلاد وسيحدد للانتخابات العامة أقرب أجل ممكن فى حدود الدستور بحيث لا يتجاوز الشهرين المقررين فى نصوصه .

وكذلك ستعنى الوزارة عناية خاصة بتموين البلاد فتعالج جهد الطاقة كل ما يمكن معالجته من أخطاء الماضى حتى ينعم الفقير قبل الغنى بخير أرضنا التى كانت وما تزال مباركة الثمرات وفيرة الخيرات .

وستعالج الوزارة فيما تعالج جميع ما خلفته آثار الماضى من تركة مثقلة بجسيم الأعباء وباهظ النفقات وتعنى على وجه عام بتوطيد الاقتصاد الأهلى على أسس ثابتة الأركان والاتجاهات ، من غير أن تنقصها المرونة اللازمة لمواجهة مختلف التطورات والاحتمالات الاقتصادية .

وستوعى الوزارة فى سياستها الخارجية أول ما ترعى تجنب البلاد ويلات الحرب وشرورها .

وكذلك ستعمل الوزارة على توطيد الثقة والصداقة بين مصر المستقلة وحليفتها بريطانيا العظمى وعلى أن تنفذ المعاهدة البريطانية المصرية من الطرفين تنفيذا صادقا لمصلحة البلدين وعلى تعزيز صلاتنا الودية بالبلاد الأجنبية ونجاحه البلاد العربية والشرقية التي تربطنا بها الأواصر الوثيقة من قديم . .

وأتشرف بأن أعرض على جلالتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتي في مهمتي محتفظا لنفسي بوزارتي الداخلية والخارجية . .

عثمان محرم باشا	للاشغال
مكرم عبيد	وزيرا المالية
أحمد نجيب الهلالى بك	للمعارف
أحمد حمدى سيف النصر باشا	للدفاع الوطنى
عبد السلام فهمى محمد جمعه	الزراعة
على زكى العرابى	للمواصلات
الأستاذ محمد صبرى أبو علم	للعدل
الأستاذ عبد الفتاح الطويل	للصحة
على حسين باشا	الأوقاف
كامل صدقى بك	للتجارة والصناعة

مصطفى النحاس

وعلى أثر الخلاف بين الناس ومكرم عبيد رفع النحاس إلى الملك إستقالة وزارته الخامسة فى ٢٩ مايو حتى يتمكن من إعادة تشكيلها بعد إبعاد مكرم عبيد وقد قبل الملك الاستقالة وكلفه على الفور بتشكيل الوزارة السادسة .

الوزارة السادسة

٢٦ مايو ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤

أمر ملكى رقم ١٧ لسنة ١٩٤٢

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس

يسرنى وقد عرفت لكم سداد الرأى وبعد الهمة وصدق الولاء أن أسند إليكم رئاسة مجلس وزرائنا راجيا لكم التوفيق فى ظل من التعاون والصفاء الذى أود أن يكون شعار الجميع حتى تصل سفينة البلاد فى هذه الآونة العصيبة إلى شاطىء السلام . .

وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به ..

والله المسئول أن يوجهنا إلى ما فيه خير الوطن العزيز

صدر بقصر عابدين فى ١١ جمادى الأولى ١٣٦١

٢٦ مايو ١٩٤٢

فاروق

وفيما يلى أسماء الوزارة السادسة لمصطفى النحاس

مصطفى النحاس باشا	رئيس الوزارة ووزير الداخلية والخارجية
عثمان محرم باشا	وزير الأشغال العمومية
أحمد نجيب الهلالى باشا	وزيرا للمعارف العمومية
أحمد حمدى سيف النصر باشا	وزير الدفاع الوطنى

محمد صبرى أبو علم باشا وزيرا للعدل

عبد الفتاح الطويل باشا وزيرا للمواصلات

كامل صدقى باشا وزيرا المالية

محمد فؤاد سراج الدين باشا وزيرا للزراعة

محمد عبد الهادى الجندى بك وزيرا للأوقاف

الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزيرا للشئون الاجتماعية

الأستاذ مصطفى نصرت وزيرا للوقاية المدنية

الأستاذ أحمد حمزة وزيرا للتموين

الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزيرا للصحة العمومية

الأستاذ محمود سليمان غنام وزيرا للتجارة والصناعة

واقد قامت هذه الوزارة خلال الحرب وفى وسط ظروف قاسية بمجموعة من الانجازات لابأس بها وإن كان قد وجه لها فيما بعد الكثير من الانتقادات وبالذات حول الاستثناءات ومحاباة حزب الوفد . .

وفيما يلى أهم أعمال هذه الوزارة

١ ـ قانون إستعمال اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ومحرراتها وسجلاتها .

٢ — مجانية التعليم الإبتدائى .

٣ — قانون عقد العمل الفردى .

٤ — قانون التأمين الاجبارى ضد إصابات العمل .

٥ — قانون تكوين نقابات العمال .

٦ — تخفيف ضريبة الأراضى الزراعية على صغار المزارعين وإعفاء من لاتتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه خمسون قرشا من الضريبة .

٧ ـ إقامة مشروع المجموعات الصحية .

٨ ـ إنشاء ديوان المحاسبة وجعله هيئة تماما عن السلطة التنفيذية محاطه بسياج من الضمانات . .

٩ ـ قانون إستقلال القضاء الذى كفل للقضاة مبدأ عدم العزل ،

وحينما شعر الملك فاروق بالضوء الأخضر من بريطانيا بأنه يمكن الاستغناء عن وزارة النحاس سرعان ما أطاح بها . .

وفيما يلى صورة الاقالة

إقالـــة

أمر ملـكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤

باقالة وازرة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس

لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والـكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلـكم من منصبكم . .

وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع ، شاكرين لـكم ولحضرات الوزراء زملائـكم ، أحكام أداءه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتـكم . .

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال ١٣٦٣

٨ أكتوبر ١٩٤٤

فاروق

وفيما يلى الوزارة السابعة والأخيرة التى كونها حزب الوفد وقد إستمرت حوالى سنتين ونصف شهر .

١٢ من يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢

والتى جاءت نتيجة لاكتساح حزب الوفد الانتخابات بأغلبية ساحقة ..

أمر ملكى رقم ٥ لسنة ١٩٥٠

صادر إلى حضرة المقام الرفيع مصطفى باشا .

إن توفير الرفاهية لشعبنا من أمن وسلام أعز رغباتنا وأعظم ماتتجه إليه أمانينا ورائدنا دائما أن تكون الحياة النيابية ونظم الحكم صورة صحيحة لأمانى البلاد وأن تكون عامل إسعاد ودعامة إستقرار ..

وبلادنا العزيزة اليوم فى مسيس الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج يوفر كل أولئك الطمأنينة لأهل البلاد وضيوفها لذلك اقتضت إرادتنا تحميلكم أمانة الحكم وإسناد رئاسة مجلس الوزراء إليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام التى ستلقى على عاتقكم تلك الحقبة الدقيقة من حياة البلاد والتى تقتضيكم العمل لصالح الشعب على نهج واضح من السياسة القومية التى تهدف إلى تأليف القلوب وتوحيد الجهود للسير بالوطن العزيز نحو الغاية التى نؤملها جميعا لرفعته وإسعاده وتحقيق ماينشده أهله من مطالب طبيعية عادلة .

وأنا على يقين من أن تلك الأمانى ستكون رائدكم ورائد من تختارونهم للاضطلاع بأعباء الحكم ..

وقد أصدرنا أمرنا هذا الى مقامكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا فيه ..

نسأل الله جلت قدرته أن يكلأ بلادنا برعايته ويوفقنا جميعا إلى مايعود على رعايانا بالخير والسعادة .

صدر بقصر القبة فى ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٩
١٢ يناير ١٩٥٠

فاروق

وفيما يلى تشكيل هذه الوزارة

مصطفى النحاس باشا	رئيسا للوزراء
عثمان محرم باشا	للأشغال
على زكى العرابى باشا	للمواصلات
عبد الفتاح الطويل	للعدل
محمد فؤاد سراج الدين	للداخلية
الأستاذ أحمد حمزة	للزراعة
الأستاذ مصطفى نصرت	للحربية والبحرية
الأستاذ محمود سليمان غنام	للتجارة والصناعة
الأستاذ محمد محمد الوكيل	للاقتصاد الوطنى
الدكتور أحمد حسين	للشئون الاجتماعية
مرسى فرحات بك	للتموين
يس أحمد باشا	للأوقاف
عبد اللطيف محمود بك	للصحة العمومية
الأستاذ إبراهيم فرج	للشئون البلدية والقروية

الدكتور حامد زكى	وزير دولة
محمد صلاح الدين	وزير للخارجية
الدكتور طه حسين	وزيرا للمعارف
الدكتور محمد زكى عبد المتعال	وزيرا للمالية

وبعد حدوث حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية صدر أمر إقالة مصطفى النحاس .

إقالـــــة

أمر ملكى رقم ٨ لسنة ١٩٥٢

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

أن أشد ما نحرص عليه ونعمل له هو أن تنعم بلادنا العزيزة بحكم يحفظ سلامتها ويرعى الأمن بين ربوعها تسود فيه كلمة القانون ويستتب معه النظام وتتوافر فى ظله طمأنينة الناس على أرواحهم وأموالهم . .

ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيبت به العاصمة أمس من إضطرابات نتجت عنهما خسائر فى الأرواح والأموال وسارت الأمور سيرا يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام . .

لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملاءكم ماقمتم به مدة اضطلاعكم بأعباء منصبكم .

صدر بقصر عابدين فى ٢٩ ربيع الثانى ١٣٧١

٢٧ يناير ١٩٥٢

فاروق

وبعد فهذه الوزارة الثانية التى كونها حزب الوفد البعض منها وفدى خالص والبعض فى صورة إئتلافية والبعض كان يستقيل فيها رئيس الوزراء والبعض الآخر يقال منها ..

وفيما يلى ملحق احصائى بنتائج الانتخابات البرلمانية التى شارك فيها حزب الوفد مقارنا بالأحزاب الأخرى ..

ملحـــق

نتائج الانتخابات البرلمانية التى شارك فيها حزب الوفد
مقارنا بالأحزاب الأخرى

عدد الناخبين والمشاركين فعلا فى الانتخابات
البرلمانيـــــة ..



الانتخابات التى دخلها حزب الوفد وعدد الأصوات والمقاعد التى حصل عليها مقارنة بالأحزاب الأخرى

سنة الانتخاب	اسم الحزب	عدد المرشحين	الأصوات		المقاعد	
١٩٢٤	حزب الوفد	٢١٩	٢٣،٣٥٤	(٪٤٤،٩)	١٧٩	٪٨٤،٩
	حزب الأحرار الدستوريين	١١٢	١٦،٦٩٠	(٪٢٤،٧)	٢٠	٪ ٩،٥
	الحزب الوطنى	٤٣	٥،١٠٣	(٪ ٧،٦)	٧	٪ ٣،٣
	مستقلون	١٠٧	١٢،٣٥٧	(٪١٨،٣)	٥	٪ ٢،٤
	العدد الإجمالى	٤٨١	٦٧،٥٠٤		٢١١	
وقد أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة يحيى إبراهيم						
١٩٢٦	حزب الوفد	١٩٢	٧٧١،٧٣٧	(٪٦٨)	١٧١	٪٨١
	حزب الأحرار الدستوريين	٧٣	٢١٦، ٢٥	(٪١٩)	٢٩	٪١٣،٧
	الحزب الوطنى	١٩	٢٢،١٣٦	(٪٢)	٥	٪ ٢،٤
	حزب الإتحاد	٧٥	٧٠،٦٤٣	(٦،٢)	١	٪ ٠،٥
	مستقلون	٥٢	٥٤،٧٢٣	(٤،٨)	٥	٪ ٢،٤
	العدد الاجمالى	٤١١	٥٤،٢٦٤	١،١٣	٢١١	
وقد أجريت هذه الانتخابات بواسطة أحمد زيور						
١٩٢٥	حزب الوفد	١٨٦	٣١،٤٨٢	(٪٤٦، ،١)	١١٣	٪٥٣،٦
	حزب الأحرار الدستوريين	٧٨	١٣،٧٧١	(٪٢٠،٤)	٤٠	٪١٩
	الحزب الوطنى	٢٤	٢،٩٣١	(٪ ٤،٤)	٩	٪ ٣،٢
	حزب الاتحاد	٨٧	١١،٤٦٥	(٪١٧)	٣٦	٪١٣،٨
	مستقلون	٦٤	٧،٦٩٣	(٪١١،٤)	٢٤	٪١٠،٤
	العدد الاجمالى	٤٣٩	٦٧،٣٤٢		٢٢٢	
وقد أجريت هذه الانتخابات بواسطة أحمد زيور						

سنة الانتخاب	اسم الحزب	عدد المرشحين	الأصوات	المقاعد
١٩٢٩	حزب الوفد	٢٢٨	٦١٠٫٤٦١ (٦٠٫٩ ٪)	٢١٦ ٩٣٫١ ٪
	حزب الاحرار الدستوريين	٢٢	١٨٩٫١٤ (١٨٫٨ ٪)	٥ ٢٫٢ ٪
	الحزب الوطنى	١٢	٣٠٫٨٨٠ (٣٫١ ٪)	٤ ١٫٧ ٪
	حزب الاتحاد	١٧	٤٩٫٤٣٧ (٤٫٩ ٪)	
	مستقلون	٢٨	١٢٢٫٨٧٠ (١٢٫٣ ٪)	٧ ٣ ٪
	العدد الاجمالى	٣٠٧	١٫٠٠٢٫٤٨١	٢٣٢
	أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة عدلى يكن المؤقتة			
١٩٣٦	حزب الوفد	٢٧٧	٧٩٤٫٩٦٦ (٦٢٫١ ٪)	١٩٠ ٨١٫٩ ٪
	حزب الاحرار الدستوريين	٤٢	١٥٧٫٤٥٤ (١٢٫٣ ٪)	١٥ ٦٫٥ ٪
	حزب الاتحاد والشعب	٥١	١٧٤٫٥٣٥ (١٣٫٦ ٪)	١٤ ٦ ٪
	الحزب الوطنى	٥	٢٠٫٨٥٥ (١٫٦ ٪)	٤ ١٫٧ ٪
	مستقلون	٥٤	١٣٣٫٨٥٥ (١٠٫٤ ٪)	٩ ٣٫٩ ٪
	العدد الاجمالى	٤٢٩	١٫٢٨١٫٨٥	٢٣٢
	أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة على ماهر المؤقتة			
١٩٣٨	حزب الوفد	٢٢٣	١١١٫١٠٦ (٦٫٢ ٪)	١٤ ٥٫٤ ٪
	قوميون	١١٩	٧٥٥٫٩٥١ (٤٢٫٦ ٪)	١٠٥ ٣٩٫٨ ٪
	الحزب السعدى	١١١	٤٥١٫١٤٦ (٢٥٫٤ ٪)	٨٧ ٣٢٫٩ ٪
	مستقلون	١٣٩	٤٥٥٫٨٣٥ (٢٥٫٨ ٪)	٥٨ ٢٢ ٪
	العدد الاجمالى	٥٩٢	١٫١٧٧٤٫٣٨	٢٦٤

— أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة محمد محمود

— ويقصد بالقوميين تحالف أحزاب الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد وحزب الشعب .

— ويلاحظ أن الوفد لم يدخل إنتخابات سنة ١٩٣١ التى أجريت فى عهد وزارة إسماعيل صدقى .

الانتخابات	اسم الحزب	عدد المرشحين	الاصوات	المقاعد
١٩٤٢	حزب الوفد	٢٧٠	٧٣٨،٦٥٧ (٥٨٫٣٪)	٢٣٢ (٨٧،٩٪)
	حزب الاحرار الدستوريين والسعديين	٢٤	٢٣٣،٥٩٠ (١٨،٤٪)	١٣ (٤،٩٪)
	الحزب الوطنى	٧	١٨،٦٨٧ (١،٥٪)	٥ (١،٩٪)
	مستقلون	٢١٣	٢٧٦،٧٠٠ (٢١،٨٪)	١٤ (٥،٣٪)
	العدد الاجمالى	٥١٤	١،٢٦٧،٤٩٦	٢٦٤
	أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة مصطفى النحاس			
١٩٥٠	حزب الوفد	٢٩٦	١،٣٥٧،٢٠٦ (٤٥،٥٪)	٢٢٦ ٧٠،٨٪
	حزب الاحرار الدستوريين	١٠٨	٣٩٣،٤٤٤ (١١،٨٪)	٢٧ ٨،٥٪
	الحزب الوطنى	١٦	٣٧،٥١٢ (١،٥٪)	٦ ١،٩٪
	الحزب السعدى	١٧٠	٤٠٦،٦٩٣ (١٦،٣٪)	٢٨ ٨،٨٪
	حزب الكتلة	٣٩	١٤،٨٠٣ (٠،٦٪)	
	الحزب الاشتراكى	٣	١٦،٤٩٩ (٠،٧٪)	١ ٠،٣٪
	مستقلون	٣٤٥	٣٦٢،٥٨٧ (١٤،٦٪)	٣١ ٩،٧٪
	العدد الاجمالى	٩٧٧	٢،٤٨٨،٧٤٤	٣١٩

أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة حسين سرى المؤقتة
ويلاحظ أن الوفد قاطع إنتخابات ١٩٤٥ التى أجريت بواسطة وزارة أحمد ماهر وذلك خوفا من تزويرها كما حدث فى إنتخابات سنة ١٩٣٨ .

جدول يوضح عدد الناخبين والمشاركين فعلا فى الانتخابات البرلمانية

سنة الانتخاب	عدد الناخبين المسجلين	عدد الذين اشتركوا فى التصويت فعلا	النسبة
١٩١٤	٦٩ر٦٨٩	٦٧ر٥٠٤	٩٦
١٩٢٥	٧٥ر٧٨٤	٧٢ر٣٥٣	٩٦
١٩٢٦	١ر٧٩٢ر١٧١	١ر١٣٥ر٣٦٤	٦٤
١٩٢٩	١ر٥٦٦ر٣٧٧	١ر٠٠٢ر٤٨١	٦٤
١٩٣١	٤٥ر٧٩٤	٤٣ر٧٠٦	٩٠
١٩٣٦	٢ر١٢٠ر٤٧٧	١و٢٦١ر٣٣٠	٥٩
١٩٣٨	٢ر١٣٣ر٣٢٦	١ر٧٧٩ر٨٩٣	٥٩
١٩٤٢	٢ر٢٣٤ر٦٤٧	١ر٢٧١ر٤٩٦	٥٧
١٩٤٥	٣ر٢٣٤ر٤٢٠	١ر٧٧٠ر٢٣٨	٥٤
١٩٥٠	٤ر١٢٦ر٨٧٩	٢ر٤٩٦ر٢٠٨	٦١

المصادر والمراجع

وثائق منشورة

F. O. 371 Lond Killearns' Diaries London 1976.

الوقائع المصرية سنوات ١٩٤٢ - ١٩٤٥ .

أوراق محكمة الجنايات العسكرية لجلسة ٩ مارس ١٩٤٢ .

مذاكرت كمال الدين رفعت

« حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء إتفاقية ١٩٥٤ » إعداد مصطفى طيبه القاهرة ١٩٦٨ .

جمال عبد الناصر

فلسفة الثورة (إخترنا لك ٣) دار المعارف بمصر

أنور السادات

صفحات مجهولة (كتب للجميع العدد ٨٤) نوفمبر ١٩٥٤

جان ليجول

مصر والحرب العالمية الثانية تعريب عبد الرحمن فهمى القاهرة ١٩٥٠

حافظ محمود

المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر (١٩١٩ / ١٩٥٢) كتاب الجمهورية أبريل ١٩٦٩ .

جمال سليم

قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ط١ فبراير ١٩٧٥ مطبوعات الشعب

دكتور محمد أنيس

٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت أكتوبر ١٩٧٢ .

محمد التابعى

من أسرار الساسة والسياسة (مصر ماقبل الثورة) دار القلم

محمد زكى عبد القادر

محنة الدستور (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٧٣

دكتور محمد حسين هيكل

مذكرات فى السياسة المصرية جـ٢ القاهرة ١٩٥٣ دار النهضة المصرية

عبد الرحمن الرافعى

فى أعقاب الثورة المصرية جـ٣ ط١ القاهرة ١٩٥١ دار النهضة المصرية

صلاح الشاهد

ذكرياتى فى عهدين ط٢ القاهرة ١٩٧٦ دار المعارف

كمال عبد الرءوف

الدبابات حول القصر

دكتور رفعت السعيد

مصطفى النحاس (السياسى والزعيم والمناضل) دار القضايا بيروت أغسطس ١٩٧٥

طارق البشرى

الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ / ١٩٥٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ .

عصام محمد سليمان

أزمة الحكم فى مصر (١٩١٩ ـ ١٩٥٢)

محسن محمد

التاريخ السرى لمصر المكتب المصرى الحديث القاهرة ١٩٧٣ .

دكتور يونان لبيب رزق

تاريخ الوزارات المصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) القاهرة ١٩٧٥

لواء حامد أحمد صالح

معركة مصر فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ / ١٩٤٥) سبتمبر ١٩٦٥ .

مارسيل كولومب

تطور مصر (١٩٢٤ ـ ١٩٥٠) ترجمة زهير الشايب القاهرة ١٩٧٢

هيوم ماكايف

آخر ملوك مصر ترجمة دار الهلال القاهرة ١٩٧٧

م . ف . سيتون وليمز

بريطانيا والدول العربية (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨) ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى الانجلو المصرية ١٩٥٢

محمد السيد شوشة

أسرار مصطفى وعلى أمين كتاب أخبار اليوم القاهرة ١٩٧٧

الدوريات

الأهرام

المصرى

الرأى العام

البلاغ

الدستور

الكتلة

روز اليوسف

أخبار اليوم

مصر الفتاة

Review of Political Development in zgypt of the year 1941 — 1944 .

السياسة

المقطم

✓ ريتشارد ب . ميشل :الأخوان المسلمون (ترجمة عبد السلام رضوان) القاهرة مايو ١٩٧٧ .

أحمد حمروش

ثورة ٢٣ يوليو بيروت ١٩٧٦

محمد السوادى

« لكيلانسى » « أقطاب مصر بين الثورتين » كتاب اليوم ١٩٧٦

✓ لطفى عثمان

المحاكمة الكبرى فى الاغتيالات السياسية دار النيل للطباعة ١٩٤٨

أنور السادات

أسرار الثورة المصرية (بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية) كتب قومية ١٩٦٥ .

رابطة الشباب

الوقائع المصرية العدد ٥٧ لسنة ١٩٢٦ ، العدد ٢٥ لسنة ١٩٢٨، العدد ٢ لسنة ١٩٣٠ ، ٥٩ لسنة ١٩٣٦ ، ٧٠ لسنة ١٩٣٧ .

F·O 371 , 407/204 NO. 19· LLoyd to Chamberlain April 21, 1927 tel NO. 133 .

F·O 407/206 129 LLoyd to Chamberlin June 24/1928 tel NO 326 .

F.O. 407 /210 NO 11 Lonaine to Handersen, Jan. 4 1930— Desp. No 15 .

فهرس الكتاب

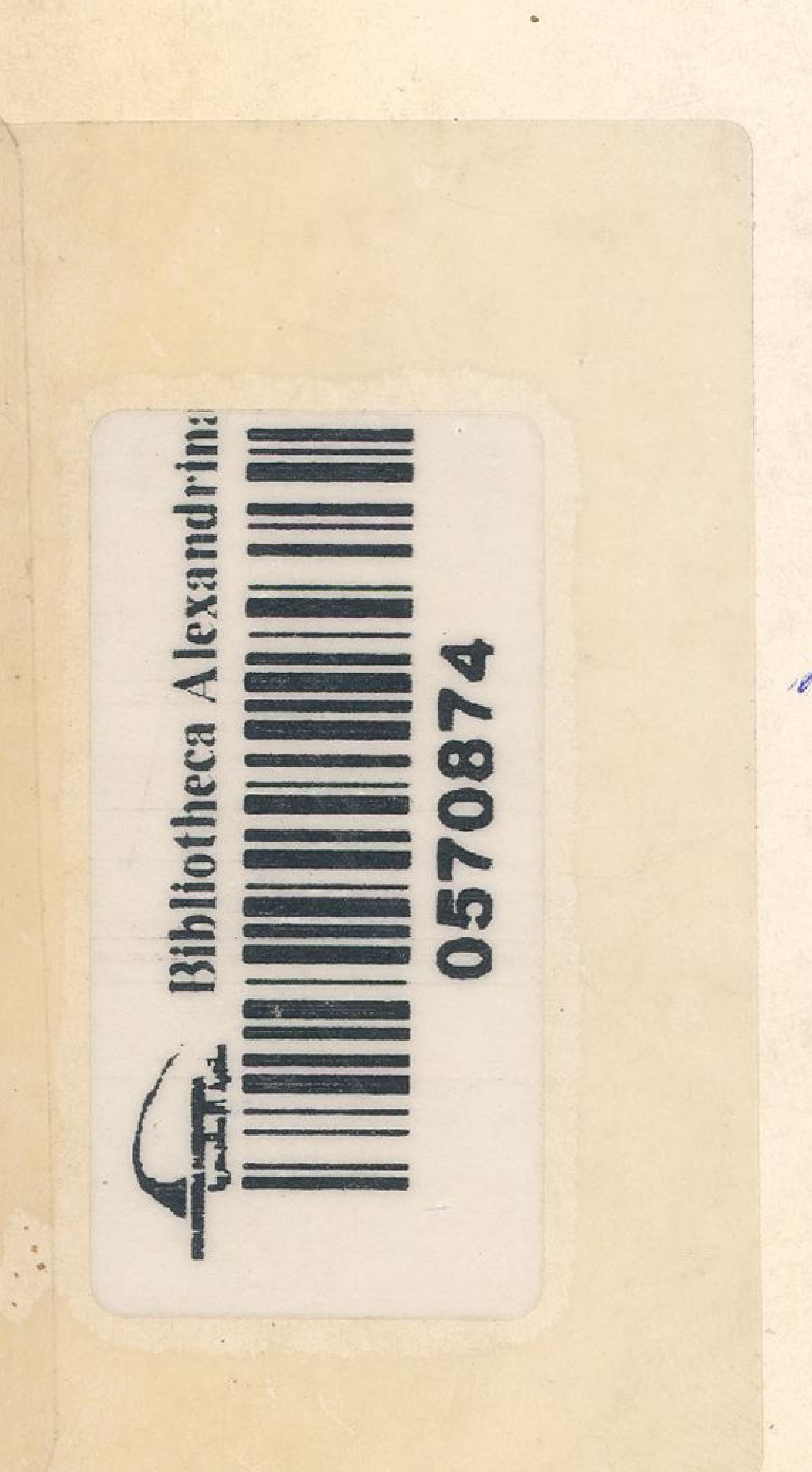
رقم الايداع بدار الكتب

٢٨٩١ / ١٩٧٨م

الترقيم الدولى

٩٧٧ — ٧٢٥٧ — ٥٠ — ٣

مطبعة دار نشر الثقافة
١١ شارع كامل صدقي بالفجالة
ت ٩٢٦٠٧٦


Bibliotheca Alexandrina
0570874